

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي

دراسة سوسيولوجية بحية عين النعجة الجزائر العاصمة

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الحضري

إشراف الأستاذ:

برقوق عبد الرحمان

إعداد الطالبة:

تمرسيت فتيحة

السنة الجامعية 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكرو عرفان

نتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي السيد الدكتور برقوق عبد الرحمان

الذي تفضل بإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير

فله منا كل التقدير والاحترام.

ونخص بجزيل الشكر والعرفان الى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا

إلى أساتذتي الكرام بكلية العلوم الاجتماعية و الانسانية بجامعة محمد خيضر ببسكرة

| الموضوع: | الصفحة |
|----------|--------|
| مقدمة: | |

الفصل الأول: موضوع الدراسة.

| | |
|---------------------------------------|----|
| 1 - الإشكالية..... | 5 |
| 2 - الفرضيات..... | 6 |
| 3 - أهمية و أسباب اختيار الموضوع..... | 6 |
| 4 - أهداف الدراسة..... | 7 |
| 5 - تحديد المفاهيم | 7 |
| 6 - الدراسات السابقة..... | 13 |

الفصل الثاني: الأسرة، أشكالها واتجاهاتها النظرية.

| | |
|--|----|
| 1 - مفهوم الأسرة..... | 22 |
| 2 - أشكال الأسرة..... | 24 |
| 3 - وظائف الأسرة..... | 30 |
| 4 - المحددات الأساسية لنمط الأسرة..... | 36 |
| 5 - الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة..... | 45 |
| 6 - الأسرة الجزائرية..... | 49 |

الفصل الثالث: الزواج، أشكاله و تطور نظامه.

| | |
|---|----|
| 1 - مفهوم الزواج..... | 54 |
| 2 - أشكاله..... | 58 |
| 3 - الزواج في الأسرة الجزائرية..... | 67 |
| 4 - تطور نظام الزواج في الأسرة الجزائرية..... | 80 |

الفصل الرابع: التغير الاجتماعي، عوامله، نظرياته و آثاره.

- 1 - مفهوم التغير الاجتماعي.....84
- 2 - عوامل التغير الاجتماعي.....85
- 3 - نظريات التغير الاجتماعي.....92
- 4 - التغير الاجتماعي والمدينة.....98
- 5 - التغير الاجتماعي و الأسرة الجزائرية.....112
- 6 - آثار التغير الاجتماعي على الأسرة.....115

الفصل الخامس: الاطار المنهجي للدراسة.

- 1 - مجالات الدراسة.....120
- 2 - منهج الدراسة.....125
- 3 - عينة الدراسة.....127
- 4 - تقنيات الدراسة.....128

الفصل السادس: خصائص و عوامل الأسرة الجزائرية.

- 1 - خصائص الأسر الجزائرية المدروسة.....132
- 2 - الوضعية الاجتماعية للأسر المدروسة.....140
- 3 - العوامل الاقتصادية ودورها في تغير نمط الأسرة.....145

الفصل السابع: العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية.

- 1 - حجم الأسرة وعلاقته بنمط المسكن للأسرة الجزائرية.....152
- 2 - دور العامل البيئي الحضري في تغير نمط الأسرة الجزائرية.....170
- 3 - تحليل نتائج الفرضيات.....182

الخاتمة.....186

قائمة المراجع.....187

الملاحق.

| | |
|----------|---|
| 132..... | جدول (1): فئات الجنس للمستجوبين |
| 133..... | جدول (2): فئات السن للمستجوبين |
| 134..... | جدول (3): توزيع الأزواج حسب المستوى التعليمي |
| 136..... | جدول (4): الحالة العائلية لأب |
| 137..... | جدول (5): الوضعية المهنية والمادية للأسرة |
| 140..... | جدول (6): طبيعة المسؤول الأول للأسرة ومدى تطبيق قراراته على أفرادها |
| 142..... | جدول (7): مدى وجود نقاش داخل الأسرة وعلاقته بالحرية الشخصية لأفراد |
| 143..... | جدول (8): طبيعة قرارات الأسرة |
| 145..... | جدول (9): المفوض بإعالة الأسرة ماديا |
| 146..... | جدول (10): مداخل الأسرة |
| 147..... | جدول (11): مدى وجود استقلالية في المجال الاقتصادي |
| 148..... | جدول (12): طبيعة قرار الزواج داخل الأسرة |
| 142..... | جدول (13): نوعية المسكن حسب مدة الإقامة |
| 154..... | جدول (14): طبيعة الملكية حسب نوعية المسكن |
| 156..... | جدول (15): عدد غرف المسكن حسب نمط البناء |
| 157..... | جدول (16): عدد الأبناء داخل الأسرة |
| 158..... | جدول (17): عدد الأسر الزوجية داخل المسكن |
| 159..... | جدول (18): مدى وجود أفراد غير الأبناء داخل الأسرة |
| 160..... | جدول (19): طبيعة العلاقة التي تربط الأفراد بالأسرة |
| 161..... | جدول (20): مدى تناسب حجم المسكن مع عدد أفراد الأسرة |

- جدول (21): مدى وجود غرف للاستخدام التجاري.....162
- جدول (22): مدى إجراء تعديلات على المسكن.....163
- جدول (23): مدى وجود غرف خاصة بالضيوف.....164
- جدول (24): النمط المفضل للمسكن.....165
- جدول (25):. مدى توفر المرافق الضرورية في المسكن.....165
- جدول (26): مدى رضى الأفراد على الوضعية السكنية.....166
- جدول (27): نوعية الحي من حيث التخطيط وعلاقته بإحترام المجال العمومي.....170
- جدول (28): طبيعة المساحات المحيطة بالمسكن.....171
- جدول (29): مدى وجود مرافق عمومية داخل البيئة الحضرية للأسرة.....172
- جدول (30): مدى كفاية المرافق الضرورية للمسكن وعلاقتها برضى الأفراد.....173
- جدول (31): المتطلبات المتوفرة في البيئة الحضرية للأسرة.....174
- جدول (32): مدى توافق المرافق العمومية مع متطلبات الأفراد.....175
- جدول (33): مدى وجود علاقات اجتماعية داخل البيئة الحضرية.....176
- جدول (34): نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة داخل البيئة الحضرية.....176
- جدول (35): طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة داخل البيئة الحضرية.....177
- جدول (36): مدى وجود توازن بين حاجيات الأسرة ومرافق البيئة الحضرية.....178
- جدول (37): مدى وجود تعاون وتضامن بين أفراد البيئة الحضرية.....178
- جدول (38): مدى رضى الأفراد على البيئة الحضرية.....179
- جدول (39): مدى تأثير البيئة الحضرية على نمط الأسرة.....179
- جدول (40): أسباب تأثير البيئة الحضرية على تحديد نمط الأسرة السائد.....180

مقدمة:

يعتبر موضوع الأسرة من بين المواضيع المتداولة في مختلف المجالات العلمية للمجتمع، وذلك لما شهدته من تغيرات وتطورات سريعة في وظائفها ومكانتها و أدوارها، سواء على مستوى الأفراد أو على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للدولة.

و تعبر ظاهرة الأسرة داخل المجتمع الإنساني عن نموه و تطوره، فيقدر ما تتمتع به من مكانة وما يتاح لها من فرص للمشاركة بفعالية في نهضة المجتمع و تطوره، بقدر ما يشير ذلك إلى انتعاش المجتمع في مختلف المجالات البيئية و الحضرية، مما يسمح بفتح المجال أمام الأسرة لإبراز مكانتها الاجتماعية وقدراتها في بناء وتنمية المجتمع، حيث أصبحت الأسرة الحضرية من خلال أفرادها تضطلع بمهام اجتماعية متزايدة الأهمية جعلتها تفرض وجودها وترفع من مكانتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية عن طريق مشاركة أفرادها في مختلف مجالات العمل الرسمية منها والخاصة، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات التعليم والوعي لدى أفرادها مما يدل على اكتسابها لملامح وقيم الحياة الحضرية الحديثة.

و تتغير الحقوق والواجبات التي تقع على كاهل الأسرة تبعا لتغير البيئة الحضرية ومدى توفر المرافق الضرورية داخل المحيط الحضري، حيث بإمكان الأسرة أن تحافظ على بيئتها الحضرية وتطورها، أو أن تفقدها وتحتل مكانة أدنى وذلك يرجع بطبيعة الحال إلى خصائص الأسرة وقيمها ومدى تكيفها مع المحيط الحضري.

و تتميز الأسرة الحضرية بأنها وحدة بسيطة تتكون من الأب والأم و أطفالهما، حيث تقلصت دائرة العلاقات القرابية داخلها نتيجة الضغوط المادية والاقتصادية و البيئية وفي المقابل ازدادت أهمية العلاقات الأسرية الداخلية مع تزايد الوظائف التي تقع على كاهل الأسرة الحديثة بتزايد متطلبات الحياة الحضرية العصرية.

و الأسرة الجزائرية الحضرية تخضع لنفس الظروف التي تخضع لها الأسرة في مختلف أنحاء العالم، فقد كان الفرد في الماضي يخضع لمختلف العادات و القيم، ويتمسك بالعلاقات القرابية، بينما أصبحت الأسرة الحضرية الحالية أكثر تحررا وتغييرا عما كانت عليه في الماضي، وقد يرجع ذلك بصورة خاصة إلى تغيير نمط الإقامة من الريفي إلى الحضري، بالإضافة إلى تحضر العديد من المناطق الريفية بفعل عامل التكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصال وتطور شبكات المواصلات، أي بشكل عام تطور المراكز الحضرية.

ودرستنا هذه تم تقسيمها إلى سبعة فصول:

– **الفصل الأول:** ويمثل موضوع الدراسة، وقد تم فيه تحديد اشكالية الدراسة والفرضيات، وأهمية الموضوع وأسباب إختياره، كما تم تحديد أهداف الدراسة والمفاهيم النظرية منها و الإجرائية، بالإضافة إلى التطرق الى الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

– **الفصل الثاني:** وسنتطرق فيه لمفهوم الأسرة، وأشكالها و وظائفها، كما سنستعرض في هذا الفصل للمحددات الأساسية لنمط الأسرة والمتمثلة في المحدد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي و البيئي، و قد تناولنا في هذه العنصر كيفية تأثير هذه المحددات على نمط الأسرة وتغير أشكالها و خصائصها، أما العنصر الخامس فقد تطرقنا لأهم الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة، كما تناولنا في الأخير للأسرة الجزائرية وسماتها وخصائصها ومحصلات التغير الاجتماعي عليها.

– **الفصل الثالث:** وقد تطرقنا فيه إلى مفهوم الزواج و أشكاله، حيث تحدثنا بصورة عامة في المبحثين الأولين على مفهوم الزواج و أشكاله، أما العنصر الثالث فقد ركزنا فيه بصورة خاصة على الزواج داخل الأسرة الجزائرية، لنختم هذا الفصل بالتحليل في قضية تطور نظام الزواج في الأسرة الجزائرية .

– **الفصل الرابع:** وفيه تطرقنا للمتغير الثاني في الدراسة وهو التغير الاجتماعي، حيث تناولنا في هذا الفصل مفهوم التغير الاجتماعي و عوامله، كما تحدثنا في العنصر الثالث عن أهم نظريات التغير الاجتماعي ،وقد حاولنا البحث في المؤشرات ذات الصلة بالموضوع والمتمثلة في التغير الاجتماعي والمدينة ، وأيضاً التغير الاجتماعي والأسرة الجزائرية، أما العنصر السادس والأخير في هذا الفصل فقد تناولنا فيه بالتحليل إلى آثار التغير الاجتماعي على الأسرة، مستعرضين بذلك أهم التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية.

– **الفصل الخامس:** وقد تطرقنا فيه للجانب المنهجي للدراسة، حيث تناولنا في العنصر الأول مجالات الدراسة من مجال مكاني و زمني، ثم استعرضنا في العنصر الثاني منهج الدراسة، أما العنصر الثالث فقد خصص لعينة الدراسة، في حين تناولنا في العنصر الرابع لتقنيات الدراسة.

– **الفصل السادس:** ويمثل بداية الفصل الميداني، فقد إستعرضنا فيه خصائص الأسر الحضرية الجزائرية المدروسة من خلال عرض النتائج وتحليلها في جداول إحصائية، أما العنصر الثاني فقد تناولنا فيه الوضعية الاجتماعية لهذه الأسر، و الثالث فقد خصصناه لقياس العوامل الاقتصادية ودورها في تغير نمط الأسرة الجزائرية، وقد توصلنا في نهاية هذا الفصل إلى استعراض أهم النتائج المتحصل عليها من خلال قراءة الجداول الإحصائية وتحليلها .

– **الفصل السابع:** وفي هذا الفصل الميداني سنكمل دراسة العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية، وذلك من خلال قياس مؤشرات الفرضيتين المتعلقة بحجم الأسرة والعامل البيئي، حيث

حيث سعيانا في العنصر الأول الى تحليل علاقة حجم الأسرة والمسكن بتغير نمط الأسرة الجزائرية الحضرية، أما العنصر الثاني والأخير فقد تطرقنا فيه بالتحليل للمؤشر الرابع والمتمثل في البيئة الحضرية وعلاقتها بتغير نمط الأسرة الجزائرية الحضرية، ومن خلال النتائج المتحصل عليها من الجداول الإحصائية و تحليلها، نتأكد من مدى صدق أو خطأ الفرضيات الأربعة التي تم تأسيسها في دراستنا هذه، وفي الأخير سيتم عرض الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج المتحصل عليها من خلال دراستنا الميدانية.

الفصل الأول:

موضوع الدراسة

- 1 - الإشكالية
- 2 - الفرضيات
- 3 - أهمية وأسباب اختيار الموضوع
- 4 - أهداف الدراسة
- 5 - تحديد المفاهيم
- 6 - الدراسات السابقة.

1 - الإشكالية:

تعد الأسرة الاطار العام للمجتمع، والرابطة الاجتماعية الأولى لأفرادها، حيث تلعب دورا فعالا في جعل أفرادها يتمثلون ضمن قيم وانماط الحياة الاجتماعية، وذلك بمزج ثقافتها مع ثقافات المجتمع الذي تقيم فيه، مما يؤدي الى التكامل البنائي والوظيفي للنظام الاجتماعي العام للمجتمع.

و لقد عرفت الجزائر منذ الإستقلال تحولات اقتصادية و اجتماعية عميقة لعل أهمها عمليتي التصنيع والتحضر، كما طبقت عدة سياسات تنموية في ميادين مختلفة منها قطاع التربية والتعليم وتطوير قطاع السكن، صاحبتهما عدة عمليات أخرى كالحراك الاجتماعي والحراك الجغرافي.

وقد ساهم الإستعمار الفرنسي في الجزائر في ظهور العديد من التغيرات أدت في مجملها إلى تفكيك بنية الأسرة عن طريق انتزاع الأراضي، حيث كانت الأرض أساس الأسرة التقليدية، و انتزاع الأراضي منها يعني تفككها.

ويرى علماء الاجتماع أن الحياة الحضرية أو الحياة في المدينة تؤثر على الأسرة من حيث البناء والسلطة والانجاب والوظائف التقليدية كالتربية والضبط الاجتماعي والدفع العاطفي لأفرادها.

فمن حيث البناء أو الحجم نجد أن المدينة التي تضم مؤسسات صناعية وتجارية تستخدم الفرد المهاجر إليها على أساس كفاءته وقدراته دون أي اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة أو غيرها كما هو الحال في الريف، كما تسمح المدينة للعائلة بالتحرك في السلم الاجتماعي والاقتصادي، من أسفل إلى أعلى أو العكس، كما تدفعه إلى التحرك الأفقي(الجغرافي) فيغير من مكان اقامته من أجل البحث عن فرص العمل، بعكس الحال في الريف الذي يجعله مرتبطا بقطعة أرض معينة وبمجال اجتماعي خاص، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوع نحو الفردية ومن ثمة إلى تقليص حجمها من كونها أسر ممتدة تتعدد أجيالها إلى أسرة محدودة العدد غالبا ما تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما الصغار.

غير أن سياسة السكن الحالية في الجزائر أدت إلى اعادة تشكيل العديد من الأنماط الأسرية التي نجدها منتشرة في المدينة بكل أجزائها سواء في المركز أو الضواحي، كما وجدت في جميع أنماط السكن سواء الفردية أو الجماعية وحتى الأحياء القصديرية.

والواقع الاجتماعي يؤكد وجود مختلف الأنماط الأسرية في المدينة الجزائرية، وذلك بسبب عوامل التغير الاجتماعي، حيث إن التغيرات التي طرأت على نمط الأسرة الجزائرية يعد من المؤشرات القوية في عملية التغير الاجتماعي، وذلك بإعتبار أن الأسرة هي مركز العلاقات الاجتماعية ومكان التنشئة الاجتماعية والاصلاح التربوي، كما تعتبر قاعدة أساسية من قواعد البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع.

فالوسط الحضري هو المكان المناسب للعيش، والذي يتوفر على كل المتطلبات الأساسية المتعلقة بالإنسان، فهو يأخذ خصائص عديدة منها التغيير والتفكك، وهذا ما شهدته معظم المجتمعات في العالم بما فيها المجتمع الجزائري .

و مما سبق، يمكننا طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

– ما هي أهم التغيرات الاجتماعية التي طرأت على الأسرة الجزائرية في المدينة، وهل أثرت هذه التغيرات على بنية ووظائف وأنماط الأسرة الجزائرية داخل الوسط الحضري .

من هذا المنطلق يمكننا طرح التساؤلات الآتية :

– ما طبيعة العلاقة بين العوامل الاقتصادية وتغير نمط الأسرة الجزائرية في المدينة.

– كيف يؤدي حجم المسكن الى تغيير في حجم الأسرة الجزائرية .

– هل يمكن اعتبار المسكن محددًا أساسيًا لطبيعة الأسرة الجزائرية الحضرية .

– كيف تساهم البيئة الحضرية في خلق محيط ملائم للأسرة الجزائرية في المدينة.

2 – الفرضيات:

من خلال موضوع الدراسة يمكننا طرح الفرضيات التالية:

– يوجد توافق بين العوامل الاقتصادية وتغير نمط الأسرة الجزائرية في المدينة.

– يؤدي حجم المسكن إلى انحسار حجم الأسرة الجزائرية الحضرية .

– يعتبر عامل المسكن محددًا أساسيًا لنمط الأسرة الجزائرية في المدينة.

– تساهم البيئة الحضرية بخصائصها البنائية والوظيفية في تحديد شكل الأسرة الجزائرية في المدينة.

3 – أهمية وأسباب اختيار الموضوع:

لعل من أهم أسباب اختيارنا لموضوع البحث هو أن الأسرة من المواضيع الأساسية التي يهتم بها الباحثون الحضريون، وذلك لما لها من أهمية ودور في عملية نمو المدن وتوسعها، إضافة إلى ارتباطها وتأثرها بالبنىات الجغرافية المختلفة، كما تعتبر الأسرة من الوحدات الاحصائية الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في مجال السكن لذلك فهي تعتبر مركز العلاقات الاجتماعية، وحلقة أساسية من حلقات البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع، وعليه فإن اختيارنا لهذا الموضوع إنما يرجع إلى عدة أسباب وعوامل من أهمها:

أ – الأسباب الذاتية:

– الرغبة والميل الشخصي لمواضيع الأسرة وخاصة في الجانب الحضري .

– توفر المصادر العلمية والوثائق الخاصة بهذا الموضوع .

- الميل للمواضيع ذات الصلة بتخصص علم الاجتماع الحضري.

ب - الأسباب الموضوعية:

لعل من أهم الدوافع الموضوعية لدراسة الموضوع هي الوضعية الاجتماعية الحالية للأسر الجزائرية الحضرية وخاصة على مستوى السكن، والمشاكل الداخلية والخارجية التي نجمت عن الوضعية السكنية والبيئة الحضرية، واللذان جعلاً منها موضوع الساعة ومحور استقطاب الباحثين في العلوم الاجتماعية.

4 - أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير تعدد أنماط الأسرة على ضوء التغير الاجتماعي، محاولة منا الكشف عن أهم التغيرات التي تطرأ على الأسرة الجزائرية، والتي تؤثر بشكل عام في تغير بنيتها وتعدد أنماطها، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف معرفة أهم العوامل والظروف التي تخضع لها الأسرة الجزائرية، والتي يتحدد من خلالها نمط الأسرة وأشكالها، وبالتالي إبراز أهم الملامح والخصائص التي تميز الأسرة الجزائرية في المدينة، وعليه كانت الأهداف الخاصة بهذا الموضوع على الشكل التالي :

- اثراء المكتبة الجزائرية بمواضيع تخص مجتمعنا، وبالتالي توسيع الدائرة المعرفية العلمية.
- جلب إهتمام أصحاب القرار والمسؤولين للوضعية الاجتماعية التي ألت إليها الأسرة الجزائرية داخل الوسط الحضري وذلك بسبب تغيير مكانتها والتخلي عن معظم وظائفها بسبب عامل المسكن.
- محاولة تأكيد أهمية المكانة الاجتماعية للأسرة داخل المجتمع، وتوعية الأفراد لأهمية هذه المؤسسة الاجتماعية، حتى لا تختفي وتتلاشى كما يحدث الآن في بعض البلدان الغربية المتطورة.

5 - تحديد المفاهيم:

أ - مفهوم الأسرة الحضرية:

لقد كانت الأسرة الحضرية موضوع إهتمام العديد من الدراسات الاجتماعية والحضرية، حيث يسود هذا النوع من الأسر في المدينة بإعتبارها موطن التحضر والحضرية، والتي استقطبت العديد من الأفراد والأسر النازحين من الريف، والذين استطاعوا التأقلم مع الأوضاع الجديدة داخل المدينة وهذا بفعل التغيرات الاجتماعية التي أحدثتها الحياة الحضرية ، مما أدى إلى ظهور هذا النمط الأسري والمتمثل في الأسرة الحضرية .

وتمتاز الأسرة الحضرية بأنها أسرة زواجية أي أنها تشمل الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين، أما من حيث الرابطة الزوجية فإنها تعتمد على وحدانية الزواج ولا يسمح بتعدد

الزوجات، رغم احلاله شرعا في المجتمع، ولكن ذلك يتوقف على الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الحضري.

ويرى الباحث محمد عبد المنعم نور أن من أهم خصائص الأسرة الحضرية وجود نوع من العلاقات الاجتماعية الخاصة، و إنتشار النزعة الفردية بدل الروح الجماعية والتماسك الذي يسود الأسرة الريفية، لهذا فقد دعت الحاجة إلى مزيد من الخدمات والتوجيهات من جانب المجتمع الحضري، ومن أهم الخدمات المقدمة للأسرة الحضرية المساعدات المادية والقروض والتأمينات الاجتماعية والمعاشات، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والتعليمية ورعاية الطفولة والأمومة، وكذا توفير السكن والعمل وكل المرافق والتجهيزات العصرية التي أصبحت تميز حياة الأسرة الحضرية اليوم.⁽¹⁾

وقد نظر "مورغان" إلى الأسرة نظرة تطويرية حيث يرى بأن " الأسرة ليست ثابتة، إنما تنتقل من شكل أدنى إلى شكل أعلى، بالموازاة مع التطور الذي يعرفه المجتمع من درجة دنيا إلى درجات من التقدم نتيجة التطورات التكنولوجية والاقتصادية ".⁽²⁾

ويعتبر المسكن الحضري مكانا ملائما لنشاط الأسرة الحضرية وتكوين علاقاتها، فهو يعتبر مكانا خاصا بالإستهلاك على عكس المسكن الريفي الذي يعتبر مكانا للإنتاج، بالإضافة إلى إحتوائه على عدد من الخدمات والمرافق والوسائل الحديثة التي تسهل على الأسرة عناء الأعمال المنزلية.⁽³⁾

والأسرة الحضرية الجزائرية تخضع لنفس الظروف التي تخضع لها أي أسرة حضرية في العالم العربي، حيث كانت خاضعة لمختلف العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية وعلاقات القرابة، بينما اليوم أصبحت لا تنقيد كثيرا بهذه القيم، حيث إكتسبت مظهرا جديدا من مظاهر الحضرية نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر، وتحولت إلى أسرة حضرية تتصف بصغر حجمها وضعف سلطتها الأبوية وقلة إعتبرات القيم والضبط الاجتماعي لدى أفرادها، فأصبحوا أكثر حرية وتصرفا خصوصا في حياتهم وقراراتهم الشخصية.

ومن خلال ما ذكرناها سابقا نستطيع تحديد مفهوم الأسرة الحضرية إجرائيا، حيث نقول: " أن الأسرة الحضرية هي أسرة زواجية مقيمة داخل الوسط الحضري الذي تستهلك من خدماته المتعددة ومرافقه، وتعتمد على أسلوب الحياة الحضرية من حيث نمط المعيشة ".

¹ - محمد عبد المنعم نور: الحضارة والتحضر، دراسة اساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة، 1970 ص98.

² - Andree Michel: La Sociologie De La Famille Et Du Mariage, PUF, Paris, 1986, P 40.

³ - محمد عبد المنعم نور: نفس المرجع السابق، ص ص102، 103.

ب - مفهوم التغير الاجتماعي:

يعتبر التغير الاجتماعي ميدانا أساسيا للدراسات الحديثة في علم الاجتماع، حيث طرحت الكثير من التساؤلات حول بدايات التغير الاجتماعي وما هي الأسس التي ينهض عليها، أو بعبارة أخرى ما هي ميكانزمات التغير سواء في الثقافة أو المجتمع؟.

ولقد حاول العديد من الباحثين الاجتماعيين الإجابة عن هذه التساؤلات، وذلك من خلال تحديد مفهوم التغير الاجتماعي، حيث يرى صلاح الفوال أن الميكانزمات الأساسية للتغير الاجتماعي والثقافي تتألف من ثلاث عمليات متتالية هي: الإختراع والقبول ثم الإنتشار.

ومن المعروف أن الثقافة تتم على أساس التراكمات التي تأخذ في كل مجتمع شكلا فريدا ، لأنها تتم بطريقة إنتقالية لا يمكن معها أن تتشابه لأية تراكمات بشكل مطابق تماما لتلك الأشكال التي تمت في مجتمعات أخرى .

وهذا ما يتوافق مع رأي صلاح مصطفى الفوال القائل " بأن لكل ثقافة طابعها الخاص، وأن لكل إنسان شخصيته المميزة ".⁽¹⁾

كما يقصد بالتغيير على أنه نوع من التطور يحدث تأثيرا في النظم أي يؤثر في البناء ووظائفه، وحسب " تالكوت بارسونز" فإن التغيير ظاهرة سليمة ومستمرة ودائمة في حياة كل نظام، نتيجة عوامل خارجية وداخلية تمارس داخل وخارج النظام ⁽²⁾

أي أن مفهوم التغيير يشمل جميع مكونات الحياة بما في ذلك الحياة الثقافية والاجتماعية للأفراد، كذلك حدد التغيير بأنه ظاهرة طبيعية من مظاهر الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة والتي تقتضي التغيير الدائم.⁽³⁾

أما الباحث عبد الحليم رضا عبد العال فيفترض أن التغيير الاجتماعي يتم بين أربعة عناصر حضارية مهمة هي: النظام السياسي، العلم، الاقتصاد، والدين، بمعنى أن نشاط الإنسان وتفاعلاته من خلال نظمه السياسية والعلمية والاقتصادية والدينية يؤدي إلى تراكم حضاري و إلى إحداث تغيير ملموس في المجتمع الإنساني.⁽⁴⁾

¹ - صلاح مصطفى الفوال: علم الاجتماع في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 422.

² - ابراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1995، ص 165.

³ - صلاح العبد: علم الاجتماع التطبيقي، دار التعاون، القاهرة، 1973، ص 239.

⁴ - عبد الحليم رضا عبد العال: التغيير الاجتماعي و هيكلية المجتمعات المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2005، ص 37، 38.

كما يعرفه الباحث عبد الرؤوف الضبع بأنه هو مجموعة من التحولات الناجمة عن جملة السياسات المادية التي تتبعها الدولة لترقية المجال الحضري، والتي يمكن أن تمس جوانب الحياة المختلفة منها الجانب الأيكولوجي والجانب الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والجانب الثقافي المتمثل في العادات والتقاليد والقيم.⁽¹⁾

وعندما نربط التغيير الاجتماعي بالبيئة الحضرية والذي يهمننا في دراستنا فإننا نتبنى التعريف الإجرائي التالي: " نعني بالتغيير الاجتماعي كل تحول يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن فيحدث تغير في الوظائف والأدوار والقيم والأعراف وأنماط العلاقات السائدة في المجتمع".

ج - مفهوم الوسط الحضري:

عندما نحاول إيجاد مفهوم شامل وكامل للوسط الحضري فإننا نواجه صعوبة كبيرة لتعريفه، وهذه الصعوبة تكمن في تعدد متغيراته ومحدداته ووظائفه.

والواقع أن كتابات "جورج زيمل" و "بارك" قد عرضت لنا بعض الخصائص الحضرية للوسط الحضري، كما ساعدت أعمال " لويس ويرث " حول الحضرية كأسلوب للحياة، والتي تضمنت تحديدا لخصائص المجتمع الحضري، والتي تمثلت في التقسيم المعقد للعمل والحراك الاجتماعي وتنوع الأدوار الاجتماعية .

كما أنه أبرز المدينة كوحدة اجتماعية يستند إليها علم الاجتماع الحضري في دراسته للحضرية وخصائصها، وبذلك نجد أن الأعمال التي أنجزت في مجال علم الاجتماع الحضري قد أسهمت في تحديد خصائص الحضرية.⁽²⁾

ويرى لويس ويرث في تعرضه لمفهوم الوسط الحضري: " إن المظهر المميز لأسلوب الحياة الحديث هو التركيز في تجمعات هائلة تقوم فيها مراكز محددة والتي يطلق عليها اسم " الوسط الحضري" أو " المدينة " حيث تعرف على أنها مكان دائم للإقامة يتميز نسبيا بالكبر والثقافة، ويسكنه أفراد غير متجانسين.⁽³⁾

أما روبرت بارك فيرى أن الوسط الحضري ليس مجرد تجمعات للأفراد، كما أنه ليس مجموعة من النظم و الإدارات، وإنما الوسط الحضري فوق هذا كله، فهو اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد، إلى جانب تلك الإتجاهات المنظمة والعواطف المتصلة، وفي النهاية يصل إلى تعريف

¹ - عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع الحضري، قضايا و إشكاليات، الاسكندرية، 2003، ص 69.

² - فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص20.

³ - محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ص128.

الوسط الحضري على أنه " مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا السبب يعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المميز.(1)

و لقد عرفت المدينة في المصطلحات القانونية بإعتبارها مكان يجعلها ذات وضع قانوني بواسطة الميثاق الذي يوضع من قبل السلطة العليا، كما كانت هناك محاولات تتخذ مدخلا بسيطا بالإسناد إلى التعريف الإحصائي للمدن، لكننا نجد بأن التعريف القانوني والإحصائي غير كافي لتحديد ماهية المدينة.(2)

أما " إيميل دوركايم" فيرى أن الوسط الحضري ينبغي أن يتميز إلى جانب الكثافة الفيزيكية بالكثافة الأخلاقية، لأن التجمع السكاني ليس مثل التجمع الحيواني الذي يغيب عنه القيم الأخلاقية، فأهم ما يجب أن يتوفر داخل التنظيم الاجتماعي للوسط الحضري هي الكثافة الأخلاقية لأنها تسمح بحسب دوركايم بوجود الكثافة الفيزيكية، بينما العكس غير صحيح، فالعديد من التجمعات الحضرية التي تتميز بكثافة فيزيكية مرتفعة يغيب عنها نوع من التجانس والتضامن بين أفرادها ما يسبب أحيانا ظاهرة الإنتحار، وتعرف إنتشارا للجريمة بمختلف أنواعها بسبب التفكك الاجتماعي، وهو عكس ما نجده بالوسط الريفي الذي يتميز بعلاقات اجتماعية متماسكة يتعامل أفراد المجتمع فيها تلقائيا ويستجيبون لبعضهم البعض.(3)

ويرى "ماكس فيبر" أن الوسط الحضري هو شكل اقتصادي ينبغي أن يتوفر على أسواق محلية، يتجاوز الإنتاج فيها والتبادل سكان المدينة (الوسط الحضري) إذ أنه نتيجة التخصص الإنتاجي للسوق فإن سكان القرى المحيطة يترددون عليه، ويتعاطون البيع والشراء في منتجات الحرفيين و سلع الإتجار معا ، ومن الطبيعي أن يتعاطى سكان المدينة (الوسط الحضري) أنفسهم في هذا السوق البيع والشراء.(4)

إن الشيء الوحيد الذي يهتم به فيبر في تحديده للوسط الحضري هو وجود سوق محلية تشكل جزءا أساسيا من الحياة اليومية لسكان المدينة ، لذلك فإن الوسط الحضري عنده هو عبارة على مكان وسوق .

¹ - محمد عاطف غيث : علم الاجتماع الحضري، نفس المرجع السابق، ص 129.

² - عاطف وصفي : الانثروبولوجيا الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، (ب ت) ، ص7.

³ - عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع الحضري، نفس المرجع السابق، ص، 36.

⁴ - رجاء مكي طيارة: مقارنة نفسية، اجتماعية للمجال السكني، دراسة ميدانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1995، ص 60.

وعموماً فإن الوسط الحضري يتميز بخصائص ومميزات عديدة تميزه عن الوسط الريفي، لذلك سوف نكتفي بالتعريف الإجرائي التالي: يعرف الوسط الحضري على أنه مجال حضري يتميز بخصائص اجتماعية وثقافية تميزه عن الوسط الريفي كنوعية المسكن والخدمات والمرافق المتاحة وأسلوب الحياة الذي يعبر عن ثقافة الحضر وتوجهاتهم.

د - مفهوم البيئة الحضرية:

نظراً لأهمية البيئة الحضرية ومدى تأثيرها على السلوك الإنساني، فإن هناك أهمية لتفهم طبيعة التفاعل بين الفرد والأنظمة المختلفة التي يتعامل معها داخل البيئة الحضرية المحيطة به، حيث تؤكد معظم الدراسات أن الأفراد يتفاعلون بشكل مستمر مع أنساق مختلفة داخل البيئة الحضرية، هذه الأنظمة تتضمن الأسرة والأصدقاء، ومكان العمل ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأماكن العبادة والأندية الرياضية والجماعات الاجتماعية، ومن ثم فإن دور المهن الإنسانية و الاجتماعية هو العمل على تحسين وتنمية التفاعل بين الأفراد والبيئة الحضرية.⁽¹⁾

ولقد أصبحت الأسرة من أهم النظم التي تؤثر على البيئة الحضرية وتغييرها، حيث تؤدي إلى إستهلاك المحيط الحضري بما فيه من مرافق وتجهيزات، حيث فرض المحيط الحضري الجديد للمدينة تحولات خاصة وعميقة على البيئة الحضرية، فكلما زادت كثافة التضرر و الاستعمال العقلاني للبيئة كلما كان الاستهلاك جيداً من طرف الأفراد والأسر.

و المحيط الحضري الذي توجد فيه المدينة هو إنتاج النشاط البشري المستمر و المتنوع، فهو مسقط التجمعات البشرية على الاطار الطبيعي، والذي يمنح الموقع العام الملائم وغير الملائم للدور الذي تلعبه المدينة.⁽²⁾

و يلعب الإنسان دور الفاعل الأساسي داخل البيئة الحضرية التي يقيم فيها، وحيث يمارس حياته اليومية بكل مظاهرها فإنه يستهلك معظم الخدمات و التسهيلات التي توفرها البيئة الحضرية. وقد شهدت دراسات المدينة على المستويات النظرية والمنهجية ظهور مداخل متعددة التحليل والتفسير، ارتبطت جميعها بفيزيائية المدينة أو إيكولوجيتها، والبناء الاجتماعي وتنظيماته المختلفة، والبنية الثقافية للمدينة والحياة الحضرية بإعتبارها نسقا من القيم والتوجهات السلوكية التي تطرأ على الإنسان الحضري في ضوء انساق التنشئة الاجتماعية و التربية و الثقافة.⁽³⁾

¹ - حسين حسن سليمان: السلوك الانساني والبيئة الاجتماعية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005، ص22.

² - فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، نفس المرجع السابق، ص 37.

³ - محمد عباس ابراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 184.

وإذا تطرقنا إلى البيئة الحضرية الجزائرية نجدها قائمة على مجموعة من التناقضات التي تدفع الأسرة إلى التكيف معها، والمتمثلة في نقص الخدمات و المرافق الحضرية، كما أن نمط المسكن لا يتوافق مع حجم الأسرة ومتطلباتها، وهذا ما يبعث إلى خلق مشاكل أسرية وعمرانية على حد سواء، وغالب ما تؤثر البيئة الحضرية في وقتنا الحالي على الأسرة في المدينة، فتجعلها تتكيف ومتغيراتها الحديثة، كل هذه الصعوبات والعراقيل تدفع بالأسرة إما بالتوافق مع النظام الحضري الجديد، أو أنها تعيد تشكيل نفسها إلى النمط التقليدي والذي يتميز بالتمسك بالنسق الاجتماعي القديم والعلاقات الأولية التي تظهر نتائجها على البناء الاجتماعي للحياة الحضرية.

و نظرا لاختلاف البيئات الحضرية باختلاف المدن وأنماطها ووظائفها التي تحدد خصائصها البيئية والحضرية ، يصعب علينا إيجاد تعريف شامل ومحدد لمفهوم البيئة الحضرية، لذلك سوف نكتفي بالتعريف الإجرائي التالي: نقصد بالبيئة الحضرية مجموع العناصر المادية والطبيعية التي تتفاعل مع الفرد والأسرة لتشكل لنا وسطا حضريا يحقق للفرد حاجاته الطبيعية والفطرية و الاجتماعية بكل متغيراتها.

إن تحليل العلاقة بين البيئة الحضرية والتغيرات الأسرية بوجه عام يركز على التغيرات التي تتعرض لها الأسرة الحضرية في نمط معيشتها، وما يرتبط بذلك من تغير في بنائها ووظائفها بسبب ما تفرضه عليها البيئة الحضرية من علاقات اجتماعية، إضافة إلى تغير الأنساق الاجتماعية والقيم الثقافية، وذلك من أجل الوقوف على التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الحضرية في حياتها اليومية، وتشخيص واقعها مع إعطاء عناية خاصة للبيئة الحضرية الجزائرية وتحليل عناصرها الأساسية التي تتحرك وتتفاعل مع الأسرة، كالمسكن، والشارع و الحي وعلاقات الجوار والمرافق العمومية وغيرها.

6 - الدراسات السابقة:

لقد اتخذ الباحثون من نظام الأسرة موضوعا للدراسات العديدة والمتنوعة، سواء أكانت نظرية أم ميدانية، وذلك من خلال التطرق الى أشكال الأسرة وتطورها وخصائصها، ووظائفها ومقوماتها، ولأن دراستنا تهتم بخصائص وأنماط الأسرة الجزائرية فقد اقتصر البحث على تناول الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي .

أ - الدراسة الأولى: دراسة دريد فطيمة حول الأسرة والتغير الاجتماعي¹، و التي ركزت في دراستها الميدانية حول بعض مظاهر التغير القيمي لدى الأسرة الجزائرية، و قد طرحت الباحثة التساؤل الرئيسي للدراسة على النحو التالي: كيف تساهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية في التغير القيمي لدى الأسرة الجزائرية ؟

أما الفرضية العامة لهذه الدراسة فقد كانت كالتالي:

تلعب التحولات الاقتصادية و الاجتماعية دورا فعالا في التغير القيمي للأسرة الجزائرية. وقد شملت العينة 200 مبحوث، وهي عبارة عن نساء متزوجات لهن عدد من الأطفال ، حيث كانت أسئلة الاستمارة تدور حول: المستوى التعليمي، المهنة، معايير اختيار الزوج ، سن الزوجة عند الزواج، قرار إنجاب الأطفال هل يكون بقرار الزوجة أو الزوجين معا، تفضيل أفراد العينة في إنجاب الذكور أو الإناث أو الاثنين معا، مدى تفكير عينة البحث في تطبيق التنظيم العائلي أو عدم تطبيقه ، وإجابات حسب سلم الشدة لعدة أقوال لها علاقة بثقافة المجتمع الجزائري وخاصة ثقافة الانجاب ، ثم التوصل الى النتائج العامة.

وقد توصلت من خلال مجتمع الدراسة الى أنّ التحولات التي عرفتها الأسرة الجزائرية قد شملت الخصائص، البناء، والوظائف، وأنماط العلاقات الاجتماعية بين مختلف العناصر المشكلة للنسق الأسري إذ انتقلت المراكز والأدوار بحكم أنّها ظلت ولأمد طويل نسقا مغلقا من الجد الكبير للعائلة إلى ربّ الأسرة التي تحولت إلى الطابع النووي مع تواجد ملحوظ للنمط الأسري الممتد، وإن كانت كلّ المؤشرات تدلّ على أنّه يسير نحو التقلص، وقد أصبح النمط النووي للأسرة هو السائد والمهيمن، مع بروز أنماط أخرى لم تكن معروفة من قبل نتيجة هذه التحولات، كما لعب خروج المرأة للعمل وتعليم الفتاة، و بلوغها مستويات نافست فيها الذكور خاصة على مستوى التعليم العالي دورا بارزا في تشكيل النمط الجديد للأسرة، وتحديد أدوار المرأة فيها، و كما نافست المرأة الرجل في مجال التعليم فقد نافسته أيضا في مجال العمل في بعض القطاعات، مثل الصحة والتعليم خاصة، ممّا يعني مساهمتها على المستويين المباشر وغير المباشر في التنمية الشاملة للبلاد، وذلك من خلال ولوجها عالم الشغل وفي كافة الميادين تقريبا، و أن كل هذه التغيرات مست حياة الأسرة بأي شكل من الأشكال وكذا العلاقات الاجتماعية بين أفرادها وحياتهم الخاصة، و كذلك مست ما يعرف بقيم التضامن بين أفرادها و بين أفراد المجتمع القريب منها ، إضافة إلى قيم التكافل الاجتماعي التي كانت تحكم الأسرة الجزائرية و التي تعتبر من قيمها الأساسية.

¹ - * لقد أنجز الجانب الميداني لهذه الدراسة في مدينة باتنة في إطار انجاز أطروحة دكتوراه دولة و التي نوقشت في 2007/07/10م.

و تتقارب هذه الدراسة الى حد كبير مع مؤشرات دراستنا موضوع البحث، وخاصة في مجال بنية ووظيفة الأسرة الجزائرية والتي أكدت الباحثة على تقلصها عبر الزمن بفعل عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية .

ب - الدراسة الثانية: دراسة دهيمي زينب حول التغير الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية، و التي ترى بأن السياق الاجتماعي الذي تطورت فيه الأسرة الجزائرية يتميز بعدة تغيرات و تحولات اجتماعية، اقتصادية وسياسية مست مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، إذ مرت من خلالها الأسرة الجزائرية من نمط تقليدي مصمم على أساس أسرة ممتدة إلى نمط حديث مصمم على أساس أسرة بسيطة غير قادرة على إيواء أفراد الأسرة الممتدة ، فإنقسمت هذه الأخيرة ونتجت عنها أسر تتماشى مع العصر وهي الأسر النووية.

وترى الباحثة أن الأسرة الممتدة توفر علاقات اجتماعية إنسانية واسعة تساهم في صحة ورفاهية الأسرة ككل، حيث تعتمد على العلاقات القرابية سواء في عملية التنشئة الاجتماعية أو غيرها من المهام، كما توفر شعورا بالأمن والضمان النفسي و المادي، ليس من السهل الحصول عليه في الأسرة النووية ذات الإمكانيات المحدودة بشريا و ماديا، و هذه التفسيرات ليست نظريات في الأسرة أو التغير الاجتماعي، ولكنها فروض أحادية العامل، أي أنها ترى أن التغير الأسري أو الاجتماعي يتسبب عن عامل واحد كبير، إلا أن إبراز عامل واحد وتصوره كمستقل في عملية التغير غير صحيح على المستوى النظري أو الامبريقي .

إن الأسرة كما تراها الباحثة لا يمكن فهمها كظاهرة منعزلة بل لابد من النظر إليها في ضوء النظم الاقتصادية والسياسية والدينية والأوضاع السكانية في المجتمع، الذي تكون جزء منهن يتأثر ويؤثر فيه.

وقد اوضحت نتائج الدراسة الى التوصل لمحددات التغير الذي مس الأسرة الجزائرية والمتمثل في: - ان مأساة الأسرة الحديثة تكمن في فقدانها لأغلب الوظائف التي كانت تقوم بها، والمتمثلة في الوظيفة الاقتصادية، التعليمية، البيولوجية، الاجتماعية، النفسية.

- ان السياق الاجتماعي الذي تطورت فيه الأسرة الجزائرية تميز بعدة تغيرات وتحولات اجتماعية اقتصادية وسياسية، والتي مست جوانب الحياة الاجتماعية، حيث مرت الأسرة الجزائرية من خلالها من نمط تقليدي مصمم على أساس أسرة ممتدة الى النمط الحديث مصمم على أساس أسرة بسيطة غير قادرة على إيواء الأسرة الممتدة.

- لقد أدى هذا الانقسام والانعزال الذي حدث في الأسرة النواة الى عدم الإحتفاظ بروابط القرابة، ومنه فان العلاقات مع الأقارب بدأت في الإنكماش، حيث يعيش عدد محدود جدا من الأجيال في نفس المنزل ، ويقيم المتزوجون حديثا في منازل مستقلة.

وعليه فإن الأسرة وما لها من أهمية في المجتمع وما تقوم به من وظائف اجتماعية متعددة بوصفها اللبنة الأولى في المجتمع، والأساس المتين الذي يستقيم عليه البناء الاجتماعي، بالإضافة إلى دورها في تنشئة الأبناء اجتماعياً وتربوياً ودينياً ونفسياً وأخلاقياً ووطنياً، إذ لا يمكن أن نتناول الأسرة بمعزل عن علاقتها بمؤسسات المجتمع الأخرى التي تعمل معها وتتأثر بها.

ج - الدراسة الثالثة: دراسة رابع درواش حول العائلة الجزائرية وآلية تكيفها مع التغير الاجتماعي¹ * يذهب الباحث إلى التساؤل عن السبب الذي يجعل شكل العائلة يستمر في الوجود ضمن ظروف تختلف عن تلك التي كانت تحيط به في القديم، وذلك من خلال طرح تساؤلات جوهرية حول ما إذا كان بالإمكان قبول فكرة وجود علاقة ارتباطية بين شكل التنمية الذي تنتهجه الجزائر، والذي قوامه التصنيع والتعليم والتمدن، وظهور شكل جديد وفق نمط معين من الحياة والتفكير تكون بمثابة آليات تكيف بنائية ووظيفية مع متطلبات مجتمع متغير.

كما طرح الباحث في إشكاليته مسألة الشكل الذي تأخذه هذه الآليات الجديدة في علاقتها مع النموذج القديم (العائلة الممتدة) وطموحات النموذج الجديد (العائلة الزوجية)، فيتساءل بقوله: هل تأخذ هذه الآليات شكل القطيعة مفروضة أو إرادية مع القديم، بحيث تدفع الأفراد نحو تحقيق المزيد من الاستقلالية و حرية المبادرة في تأسيس العائلة و تحديد حجمها ؟ أم ان هذه الآليات تأخذ شكلا توفيقيا غايتها تحقيق الطموحات السابقة الذكر، وذلك بالاعتماد على ما يوفره النموذج القديم من مزايا كالتضامن المادي والمعنوي، والذي يكون بمثابة سند ظرفي لها في مرحلتها الانتقالية ؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات فقد قام الباحث بطرح الفرضيات الآتية :

أ- الفرضية الأولى: يتجه التغير العام للعائلة الجزائرية نحو السيطرة التدريجية للعائلة الزوجية بشكل يتوافق مع مستويات التنمية المنجزة صناعيا وتعليميا وعمرانيا.

ب - الفرضية الثانية: يتم اتجاه العائلة الزوجية نحو تحقيق قفزة في العصرنة بدون تدمير كلي للنسق الاجتماعي للبنية العائلية التاريخية، وبتوظيف آليات تكيف سوسيوثقافية تتميز بترك هامش تدخل للعائلات الممتدة ، يأخذ في الغالب طابعا تشريفيًا أكثر منه عمليا في المسائل المتعلقة بتأسيس العائلة الزوجية من خلال تسييرها وشكل تضامنها.

¹ - * لقد أنجز الجانب الميداني لهذه الدراسة في كل من الولايات التالية : بومرداس ،البليدة، عين الدفلة ، الجلفة

الأغواط ، تمنراست وغرداية ، وذلك في إطار انجاز أطروحة دكتوراه دولة ، 2004، 2005.

ج - الفرضية الثالثة: يتحدد موقع الأسرة الجزائرية الحالية ضمن الخط العام لتطور العائلة من الشكل التقليدي الموسع (العائلة الممتدة) الى الشكل الضيق (الأسرة النووية) حسب درجة تأثيرها بعوامل التغير الاجتماعي المختلفة ، والمتمثلة في التصنيع والتعليم والهجرة.

د - الفرضية الرابعة: تتخذ العائلة أثناء عملية التحول شكلا أبويا يتجه أكثر فأكثر نحو تجسيد و ترسيخ النموذج النووي، من خلال الإستناد على مستوى البناء والوظيفة والعلاقات على مجموعة من الآليات تسمح لها بالتكيف و التوافق المستمر مع متطلبات أشكال التغير الاجتماعي.

و قد طرح الباحث من خلال دراسته مجموعة من الأفكار و الآراء لتفسير فرضياته نوجزها فيما يلي:

- ان لجوء الأسرة الممتدة إلى آلية التقلص يمكن اعتبارها كرد فعل لفقدان الأرض لقيمتها الاقتصادية، وفي المقابل من أجل الإنسجام مع الحركية التي يتطلبها التصنيع و مواجهة صعوبة الحصول على الموارد الاقتصادية و التكيف مع نمط السكن الضيق الذي تفرضه حياة المدينة .

- يتجه النظام الزواجي في الأسرة الجزائرية الانتقالية نحو الاعتماد على الية تفضيل الزواج الخارجي على الداخلي، وتوسيع دائرة تأثير الوسط الاجتماعي (الأصدقاء والزملاء وزوجاتهم والمقربين من الأقارب) في عملية الاختيار على حساب دور الوالدين، ويحتفظ الجيل المقبل على الزواج بإرادته.

- يحتفظ هذا النظام الزواجي بالسلطة الرمزية على أعضاء أسرته، وكذا دوره في تحقيق وتوفير الحاجيات المادية للأسرة، كما يمثل القناة التي تربطها بالعالم الخارجي، و بالرغم من ذلك فإن الزوجة تتسع مشاركتها في اتخاذ القرارات التسييرية للبيت حسب مشاركتها المهنية و الاقتصادية.

- تميل العلاقات الداخلية الى الاعتماد على الية الحوار والمساواة لنيل الآباء للاحترام والطاعة من أبنائهم، كما تحل المعايير الاجتماعية (الطاعة والولاء والنجاح الاجتماعي) محل السن والجنس في تفضيل الأبناء، وفي المقابل فإن العلاقات الأسرية يضيق نطاقها مع دوائرها القرابية، و تصبح أكثر سطحية، حيث تتجه نحو تدعيم تفاعلها مع المحيط الاجتماعي، متبينة آلية الانتقاء و تكثيف وتنويع العلاقات من أجل تأمين مصالحها المهددة باختفاء السند القرابي.

- وظيفيا تستمر الأسرة الانتقالية في الاحتفاظ بآلية التضامن المادي و المعنوي المتبادل بين أعضائها أو مع دوائرها القرابية، وذلك من أجل مواجهة صعوبة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، لكنها تكتسي طابعا اختياريا لا الزاميا.

- نتائج الدراسة:

لقد توصل راجح درواش من خلال دراسته المعمقة الى الكثير من مؤشرات التغير الذي مس العائلة الجزائرية ، حيث لازالت العائلة الجزائرية تحتفظ بالشكل الأبوي مع الميل نحو الشكل النواتي أو الزواجي، وهي تحاول الإقتراب من هذا النموذج الأخير دون رسم قطيعة مع الشكل التقليدي، و هي بين النمطين تطبق آليات تكيف مع التغير الاجتماعي ضمن بنائها وأنساقها على النحو الآتي:

- تتجه نحو تحقيق قانون التقص الذي يميز الأسرة النواتية بطريقتين تتعلق بالأقارب والثانية تختص بالأولاد، فهي من جهة تحاول إبعاد أو تخفيض عدد الأقارب في مسكنها أو تكتفي في الحالات القاهرة بالوالدين فقط ، و من جهة أخرى تعتمد على التخطيط العائلي، حيث أصبح العدد المثالي في الإنجاب يتراوح ما بين الطفلين والأربعة أطفال.

- اللجوء إلى الزواج الخارجي في حدود الحي وأماكن العمل كبديل عن القرابة المفقودة مكانيا، لإعادة التهيكل ضمن علاقة قرابية اجتماعية عن طريق المصاهرة.

- ان الاختيار للزواج يتم بصورة شخصية وبمباركة الأهل وتزكيتهم، الأمر الذي أدى إلى تنامي النزعة الفردية، الى جانب النزعة الاجتماعية.

- تشكل العائلة محور العلاقات الاجتماعية، حيث أنها تشكل نواة التنظيم الاجتماعي، والنشاطات الاقتصادية في المجتمع، فبناء مسكن أو شراءه هو من أجل تكوين عائلة، والسعي للرزق هو من أجل الإنفاق على العائلة.

- تتميز العائلة الجزائرية بكونها أبوية من حيث تركز السلطة والمسؤوليات والإمكانيات، وأنها هرمية، فلا يزال التمييز فيها قائما إلى حد بعيد، رغم حصول تحولات هامة على أساس الجنس و العمر و التنشئة السلطوية، وقد لاحظ الباحث أن الفرد داخل العائلة الجزائرية هو عضو أكثر منه فردا مستقلا، و هوية أكثر منه شخصية قائمة بذاتها.

- ان الميل نحو إنتشار الأسرة النواتية لا يعني حملها لنفس الصفات في المجتمع الغربي، فالروابط و الإلتزامات و التوقعات بين الأقارب لم تتلاشى، بل لا زالت راسخة، و هي بذلك ليست وحدة منعزلة عن باقي الوحدات المكونة للمجتمع، بل هي على صلة دائمة بهم، تحتفي بهم متى دعت الضرورة.

د - الدراسة الرابعة: دراسة مصطفى بوتفوشة حول العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة.^{1*}

و قد استعرض فيها الباحث التطور الاجتماعي و الاقتصادي للعائلة الجزائرية بالتحليل والتفسير مستخدما المنهج التاريخي في تتبع مراحلها وتطوراتها من التقليدية الى الحداثة .

¹ * - قد تم اعداد هذا البحث العلمي في اطار اطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية بجامعة بوردو، وقد انجز الجانب الميداني في كل من الولايات الكبرى التالية : الجزائر ، عنابة ، وهران .

و قد استهدف الباحث من خلال دراسته المعمقة إلى الكشف عن مدى تطور العائلة الجزائرية وانفصالها عن بنياتها التقليدية، ومدى تأثيرها بالتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي مرت بها الجزائر عبر مراحلها التاريخية.

أ - فرضيات الدراسة:

لقد قام مصطفى بوتقنوش بطرح فرضيات لدراسته جاءت على النحو الآتي :

- **الفرضية العامة:** ان عملية تطور العائلة الجزائرية لا يمر بالضرورة من البطريقة إلى العائلة الزوجية، فالقطيعة الحادة تتطلب عمليا تدخل قانون عائلي موجه نحو العائلة الزوجية، وبصفة إرغامية، و أن نوعا من التطور سيجعل العائلة تقترب إلى نمط العائلة " الأبوية "، و منه تبقى مهيمنة على الرغم من وجود حقوق مدنية واسعة معترف بها خاصة للمرأة.

و قد جاءت الفرضيات الجزئية لتفسير الفرضية العامة، حيث تناولها على النحو الآتي:

- **الفرضية الأولى:** العائلة الجزائرية التقليدية هي عائلة ذات بنيات بطريقة أكناتية، غير منقسمة، حيث يميل للانقسام إلى الاختفاء قبل الخصائص.

- **الفرضية الثانية:** تتجه العائلة البطريقة نحو شكل من أشكال العائلة العربية و التي تتميز بخصائص تفصلها على مثيلاتها في القيم اجمالا.

- **الفرضية الثالثة:** إذا كانت العائلة قد تهيكلت و تم إعادة هيكلتها من جديد، فانها سوف تعود لا محالة إلى هيكلها القديم.

- **الفرضية الرابعة:** تتراوح درجة التغير بين القوة و الضعف من طرف الجماعة الأكثر تواجدا مع الثقافة الحديثة، و ذلك للوصول إلى نمط آخر من البنية العائلية.

ب - عينة الدراسة:

لقد تم اجراء الدراسة الميدانية في مدن الجزائر، وبالضبط في كبريات المدن الجزائرية وهي: الجزائر، عنابة، وهران، حيث شملت عينة الدراسة على 121 فرد.

ج - نتائج الدراسة:

لقد توصل الباحث إلى العديد من الحقائق والنتائج نوجزها فيمايلي:

- يحتفظ الأب بالمكانة المسيطرة و المتميزة داخل الأسرة الجزائرية، كما يعتبر حارس القيم الموروثة، كما يحضى باحترام مطلق ، إلا أنه لا يلعب دورا اقتصاديا رئيسيا نتيجة اشتراك المرأة والأبناء في ميدان العمل، و بالتالي الاشتراك في الدخل دون وجود صراع داخلي.

- إزفاء قيمة المرأة داخل أسرتها نتيجة عوامل منها المستوى التعليمي، أو المكانة المهنية، غير أنها تبقى في نظر أبنائها في المرتبة الثانية بعد الأب.

- لا زالت قيمة الأقارب و الأهل تحضى بنوع من الإحترام و التقدير، لكنها لا ترتقي إلى مستوى الماضي التقليدي.

وعموما فقد لخص مصطفى بوتفنوشت دراسته إلى اعتبار أن التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية لم تمس شكل العائلة الابوي السلطة والقرار، وانما مس بنيتها التي تحولت من بنية تقليدية معقدة الى أخرى بسيطة، وذلك لكون النظام الاقتصادي الحالي مبني على الأجر الفردي وليس على ملكية الأرض.

ولقد كان اختيارنا لهذه الدراسات عن تمعن وتفكير للجوانب التي تم التطرق فيها لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي الذي مس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأفرادها، وكذا بالنسبة للمؤشرات التي تم دراستها وتثمينها في هذه البحوث كالبناء والوظيفة، والتي كانت منطلقا لتساؤلاتنا وفرضياتنا وامتدادا لها من منظور سوسيولوجي حضري .

الفصل الثاني:

الأسرة، أشكالها وظائفها واتجاهاتها النظرية

- 1 - مفهوم الأسرة.
- 2 - أشكال الأسرة.
- 3 - وظائف الأسرة.
- 4 - المحددات الأساسية لنمط الأسرة
- 5 - الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة.
- 6 - الأسرة الجزائرية.

أولا - مفهوم الأسرة:

تعتبر الأسرة من أهم الجماعات التي يتكون منها المجتمع وأعظمها تأثيرا في حياة الأفراد، فهي الوحدة البنائية الأساسية التي تنشأ من خلالها المجتمعات، وهي التي تقوم بتزويد المجتمع بالوحدات البشرية و تنظيم سلوك الأفراد بما يتلاءم مع الأدوار الاجتماعية المحددة لكل فرد.

و قد إهتم علماء الاجتماع بموضوع الأسرة لكونها إحدى المؤسسات الاجتماعية الأولى التي ساهمت إلى حد كبير تطور المجتمعات الانسانية، وهي تعتبر أيضا إحدى الركائز الأساسية في بناء المجتمع الذي يتكون من مجموعة الأسر المكونة له، ونظرا لكون الأسرة المكان الطبيعي لوظيفة التكاثف فهي المسؤولة عن الزيادة الطبيعية وكثافة الحجم السكاني .

و هناك عدة نظريات إهتمت بمحاولة تفسير أصل وطبيعة و تطور الأسرة البشرية، و العوامل التي ساعدت على حدوث ذلك التغيير الذي يصيب البناء و الوظائف و العلاقات القرابية التي تجمع أعضاء الأسرة ببعضهم من جهة، و بالمحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه ويتفاعلون معه من جهة أخرى، و في محاولاتهم الكشف عن العوامل التي تؤدي إلى تطور الأسرة جاء التأكيد على أهمية عامل التصنيع والتحضر، دون إغفال العوامل الاجتماعية الأخرى كالتغيير المستمر الذي تعرفه التكنولوجيا.

و يتفق علماء الاجتماع على أن الانسان بدأ حياته بالأسرة أو العائلة التي تعتبر النواة الأولى للمجتمع الانساني، و يعتقد بأن المرأة كانت تحتل مركز الصدارة في الأسرة بحكم قيامها بإدارة تدبير المنزل و تربية الأطفال، و مشاركتها للرجل في بعض الأعمال، و نظرا لتعدد الحياة نسبيا بمرور الزمن و تعدد و تنوع الحاجات اضطرت الأسر إلى التجمع والتكتل مكونة تجمعا بسيطا، ثم نمت هذه التجمعات مكونة بطونا و قبائل، و من ثم اتسعت هذه التجمعات و كبر حجمها فانتمت حياتها بظهور الحكومات و الأديان والأنظمة الاقتصادية والأعراف و التقاليد والمقاييس و العادات الاجتماعية، وهنا ظهر المجتمع و توضحت صورة أنشطته و عملياته و كشفت قواعد العلاقات الانسانية التي تربط بأبنائه وجماعته الرسمية وغير الرسمية.⁽¹⁾

و يرجع الفضل إلى "مورغان" في إبراز الدور الذي يلعبه المجتمع في تحديد نمط و بنية الأسرة، فالأسرة لم تكن أبدا متوقفة إستاتيكية، فهي تمر من نمط أدنى إلى نمط أرقى و ذلك موازاة مع التطور

¹ - عاطف وصفي و آخرون: دراسات في المجتمع العربي، الطبعة الأولى، اتحاد الجامعات العربية، عمان، 1985، ص، 20.

الفصل الثاني.....الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

الذي يعرفه المجتمع، بحيث ينتقل من مرحلة أدنى إلى مرحلة أرقى، و أكثر تطورا نتيجة لتأثير العامل التكنولوجي والاقتصادي.(1)

و يرى "ماكيفر" أن الأسرة قد تحولت من وحدة شبه متكاملة ذاتيا إلى تنظيم محدود في أضيق نطاق يتكون أساسا من الجماعات المتعاقدة الأصلية، و من الناحية الأخرى فإنها تستمر في خدمتها كمجتمع كامل لكل الأفراد المولودين فيها، هذا و تنكمش هذه الخاصية بالتدرج كلما نما هؤلاء الأفراد نحو البلوغ، و قد تظل الأسرة أكثر من أي تنظيم آخر مجرد عملية فحسب.(2)

و قد كانت الأسرة في الماضي تشكل وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا لأنها تقوم بإستهلاك ما تنتجه، كما كان أعضائها يستمدون مكانة أسرهم في الوقت الذي كان اسم الأسرة يحظى بأهمية وقيمة كبرى، كما كانت الأسرة أيضا مسؤولة عن حماية أفرادها، فالأب لا يمنح لأسرته الحماية الجسمية فقط، و إنما يمنحهم أيضا الحماية الاقتصادية و النفسية، و كذلك يفعل الأبناء بأبائهم عندما يتقدم بهم السن.

فالأسرة كما يراها "ماكيفر" على درجة كبيرة من قوة التحمل و المسؤولية تمكنها من إنجاب الأطفال و تربيتهم، و قد تكون لها علاقات قريبة أو بعيدة أو جانبية و لكنها تنشأ من حياة الأزواج معا، و الذين يكونون مع نسلهم وحدة متميزة.(3)

و تختلف وظائف الأسرة باختلاف أنواعها و نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية المتباينة، ففي الوقت الذي نجد فيه الأسرة الحضرية تهتم بتربية الأطفال و تهيئتهم للتكيف مع البيئة المحيطة خارج المنزل، و ذلك لإستكمال دور المدرسة في العمليتين التعليمية و التدريبية، نجد أن الأسرة الريفية تختص بوظائف أخرى و التي من بينها الوظيفة الاقتصادية التي تهدف إلى توفير الانتاج ومصادر الغذاء، كما تهتم بالناحية التربوية و التعليمية، حيث تساعد الأسرة على تعليم الجيل الجديد و إعداده لمعركة الحياة، و تساعد على عملية التدريب و تأهيل أفرادها في المجالات المختلفة، ولا تقتصر مسؤولية الأسرة على تقديم الخدمات لأفرادها فقط، بل تساهم أيضا مع الدولة و الهيئات الرسمية المختلفة في مساعدة الجيل الجديد لتحمل أعباء الحياة.(4)

¹ – Andrée Michel, op, cit, P30.

² – ر.م.ماكيفر و شارلز بيدج: نفس المرجع السابق، ص457.

³ – نفس المرجع السابق، ص457.

⁴ – محجوب عطية الفائدي: مبادئ علم الاجتماع و المجتمع الريفي، جامعة عمر المختار، ليبيا، (ب، ت)، ص199.

الفصل الثاني الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

و يعتبر تقلص حجم الأسرة الحديثة من جماعة قرابية ممتدة قامت على أساس تجمع وحدات أسرية إلى أسرة صغيرة تقوم على رابطة الزواج وحدها، وهي من أهم مظاهر التغير الأسري المصاحبة لعمليات التحضر و التي عبرت في نفس الوقت عن خصائص العزلة و ضعف الروابط القرابية، ولقد ظهر أثر التغيرات التي لحقت بالأساس الاقتصادي للمجتمع الحضري واضحا في هذه المرحلة من مراحل النمو الحضري، و قد ساعد على ذلك أن التصنيع قد أطاح الكثير من القيود التي كانت تربط الأسرة التقليدية بماضيها و بجماعتها القرابية الممتدة.

ثانيا - أشكال الأسرة:

تختلف أشكال الأسرة باختلاف الجماعات الإنسانية، و التي عرفت أشكالا كثيرة حيث لا يقتصر مجتمع على شكل واحد من الأسر، بل تتنوع الأشكال الأسرية حسب المناطق الجغرافية والخصائص الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع، و لعل أهم هذه الأشكال:

1 - الأسرة النووية:

و يطلق عليها أيضا اسم الأسرة الحضرية ، وهي أصغر وحدة قرابية في المجتمع وهي تتألف من الزوج والزوجة و الأولاد فقط، و هي ظاهرة مميزة للمجتمع الحضري. و قد بدأت الأسرة النووية تنتشر في المجتمعات النامية ، حيث لا يفكر الرجل في الزواج قبل أن يجد المسكن المناسب لأسرته الجديدة، و قد ساعد على هذا الشكل الأسري فقدان الأسرة لوظيفة من وظائفها الأساسية و التي تختص بالإنتاج والإستهلاك، فأصبحت وحدة مستهلكة لا منتجة ، كما اتجه أفرادها إلى التقليل من إنجاب الأطفال للتمكن من رعايتهم و تربيتهم.

أضف إلى ذلك أن وسائل الإعلام المختلفة التي ظهرت في هذا القرن أصبحت تقوم بالعديد من الأدوار التي كانت تقوم بها الأسرة في الماضي، حيث لم يعد الأب أو الجد هو المصدر الوحيد للمعلومات و الخبرات التي يتزود بها الأطفال، كما أن الأفراد في الوقت الحاضر صارت لديهم الرغبة في تحقيق رغباتهم الشخصية التي يطمحون إليها دون أخذ القرار من أفراد الأسرة، وهذا يعني أن الفرد نفسه لم يعد معتمدا على أسرته لتحقيق طموحاته ورغباته في المستقبل.⁽¹⁾

و من خصائص الأسرة النووية الإتجاه إلى الإستقلالية في المسكن ، و هذا يعني أنه و منذ الزواج تتجه للإستقرار في منزل مستقل عن المجموعة العائلية لكل زوج، و من جهة أخرى فإن الأسرة النووية لم تعد مرتبطة بالنظام العائلي الموسع، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الأجيال الجديدة لقيمة

¹ - عبد الله خوج، فاروق عبد السلام: الأسرة العربية و دورها في الوقاية من الجريمة و الانحراف، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض 1989، ص 30.

الفصل الثاني..... الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

الروابط تجاه الأسرة الكبيرة، وباعتبار الأسرة النووية تقوم على الزواج الذي يعتبر القاعدة البنائية الأساسية للأبوة فهذا يعني أن إنتماء الشخص يكون تجاه الزوج و أولاده وليس تجاه والديه و إخوته.

و تقوم الأسرة النووية على التمايز في أدوار الزوجين، وهي فكرة يتم نقلها إلى الأطفال عن طريق التنشئة الاجتماعية، وهي بذلك تقوم بدور تنشئة نموذج أسري قائم على الزوجين معا، فحتى عندما تعمل الزوجة خارج البيت فإنها تستمر في القيام بالأعمال المنزلية و التي تعتبر من أدوارها الرئيسية تجاه أسرته.

وتطبق الأسرة النووية نظام زواج واحد هو نظام "وحدانية الزوج والزوجة"، وقد حاول علماء الانثربولوجيا في القرن التاسع عشر ربط نظام الزواج هذا بمرحلة تقدم الحضارة بمعنى أن المجتمعات الحضرية هي وحدها التي تأخذ بهذا النظام، و لكن الدراسات المقارنة في القرن العشرين أثبتت خطأ ذلك فقد تبين أن كثيرا من المجتمعات البدائية تطبق هذا النظام.⁽¹⁾

و غالبا ما يقوم هذا النمط من الأسر إقتصاديا على أجر الزوج مضافا إليه أجر الزوجة من عملها خارج البيت، كما أنه متصل من ناحية العلاقات الاجتماعية مع الأسرة الكبيرة التي غالبا ما يعبر عنها من خلال الزيارات المتبادلة والمساعدات المختلفة التي تهدف إلى تدعيم الاستقلال الاقتصادي للأسرة النووية .

و يرى "دوركاييم" أن تحول الأسرة من جماعة واسعة إلى أسرة نووية راجع إلى التفاعل الذي يدخل فيه الفرد مع المحيط الاجتماعي و ما يعرفه من تقسيم العمل.⁽²⁾

في حين ذهب "مكايفر" إلى التأكيد على أن تطور العائلة البشرية يتم من خلال إنتقالها من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية صغيرة الحجم بالموازاة مع التحول التاريخي للمجتمع الزراعي الريفي إلى مجتمع صناعي حضري.

و قد مهد لبروز الأسرة النووية تقلص حجم الأسرة و تكاثر الأعباء المادية عليها و دخول معظم أفرادها إلى سوق العمل، وقد ظهرت معها علاقات جديدة تقوم على الاختيار الحر الذي توجهه الميول الذاتية، فأثر ذلك على السكن حيث أصبحت نسبة كبيرة من المتزوجين تبحث عن مسكنها الزوجي بعيدا عن سكن العائلة، وذلك على الرغم من أن أسرتي الزوجين تبقى مصدر دعم للأسرة النووية، و غالبا ما تميل الفئات المتعلمة إلى أن تكفي نفسها بنفسها بالاعتماد

¹ - عاطف وصفي: الأنثربولوجيا الاجتماعية، نفس المرجع السابق، ص98.

² - Andrée Michel, op, cit, P40.

الفصل الثاني الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

على أجزتي الزوجين، و قد أدى ذلك إلى تغيير مفهوم الزواج لدى الفئات المتعلمة، إذ لم يعد مختصرا في كونه وسيلة للانجاب بل أصبح شكلا فعالا من أشكال التعاون المتبادل بين الزوجين.

و يرى "بارسونز" أنه " بالموازاة مع مرور المجتمع الريفي التقليدي إلى نمط المجتمع الصناعي الحضري، نحضر إلى فقدان حتمي للأسرة الممتدة التي تحل محلها الأسرة النووية ".⁽¹⁾

و تقوم الأسرة النووية في المجتمع الصناعي على استقلال الزوجين الجديدين في مسكن مستقل بعيدا عن أسرتي الزوجين و ذلك بمجرد الزواج، حيث يتميز هذا النمط بالاستقلال الاقتصادي الذي يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى إنقسام الأسرة الكبيرة في الوسط الحضري.

تعاني الأسرة النووية الحديثة من العزلة النسبية عن علاقاتها القرابية، و هذا بسبب التغير الاجتماعي و الجغرافي الذي باعد بين الأفراد و الجماعات، مما أدى إلى تقلص العلاقات الاجتماعية القرابية بينهم، و قد تضعف العلاقات القرابية في الأسرة النووية و يتقلص حجمها ليضم الأبوين والأطفال فقط، و هذا بسبب عمليتي التحضر و التصنيع وما يصاحبهم من تعقد للحياة الاجتماعية ونمو حركة التعليم التي تتيح الفرصة لكل أفراد المجتمع لاكتساب الشهادات و نيل المناصب التي توفر لهم أجورا قد تضمن لهم فرصة الاستقلال الاقتصادي.

و تشهد الأسرة تغيرا واضحا نتيجة التغير الذي تعرفه منظومة العادات و القيم كتعليم المرأة وحصولها على أجر من العمل الذي تمارسه خارج البيت، وبذلك يصبح نمط الأسرة النووية مناسبة مع نمط الحياة الاجتماعية وما يصاحبها من تعليم وتصنيع، حيث ان الأسرة النووية هي من أهم الظواهر الاجتماعية التي تميز المجتمعات الصناعية.⁽²⁾

و يعتبر تقلص حجم الأسرة من جماعة قرابية ممتدة إلى أسرة نووية صغيرة تقوم على رابطة الزواج وحدها من أهم مظاهر التغير الأسري المصاحبة لعملية التحضر، و من ثم فقد كان انتشار الصناعة وغيرها من عوامل التغير من أهم الأسباب لظهور هذا الشكل الأسري الذي يعتبر أكثر ملائمة لمتطلبات المجتمع الحضري.

و لقد أصبحت الأسرة النووية مؤهلة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي عن الأسرة الممتدة و أصبحت قادرة على التعبير عن نفسها بعدما ضعفت الرقابة الاجتماعية التي كانت مفروضة عليها سابقا، فمن الواضح أنه ورغم رغبة الآباء في الاستمرار لفترات طويلة في حماية أبنائهم المتزوجين في مسكنهم العائلي فإن رغبة الزوجين الجديدين في الانتقال إلى مسكن جديد لا يمكن

¹ – Kouaoci Ali, Famille, Femme Et Contraception, CENEAP, Alger, 1992, P175

² – احسان محمد حسن: المدخل الى علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت، 1988، ص 120.

الفصل الثاني.....الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

تجاهلها، حيث يوفر هذا الإستقلال فرص التواصل بين الأجيال الذين سيتمكنون من نقل بعض القيم التي لم تكن موجودة في الأسرة الممتدة.

2 - الأسرة الممتدة:

هي اصطلاح إستعمله "ميكافير" في كتابة المجتمع و يعني به" العائلة الكبيرة الحجم التي تتكون من الزوج والزوجة والأطفال والأقارب الذين يعيشون جميعا في بيت واحد".⁽¹⁾ و تشكل الأسرة الممتدة وحدة اقتصادية هامة تضمن الوظائف لأفرادها، حيث كان نمو الثروة الزراعية وتركيز السلطة متماشيا مع المبدأ الأبوي الذي يسمح للأسرة بأن تخدم كوحدة متماسكة في المجتمع، و غالبا ما يشترك أفرادها في ممارسة مهنة واحدة حيث يكون فيها رب الأسرة المشرف الرئيسي لأعمالها و أملاكها الاقتصادية، حيث يوزع الأعمال على أفرادها ويلبي احتياجاتهم المادية والمعيشية،"وطالما أن العائلة ظلت تشكل قيمة انتاجية بدرجة أو بأخرى فكان وجودها الاجتماعي مضمونا".⁽²⁾

و توجد الأسرة الممتدة في المجتمعات الزراعية الريفية وفي المجتمعات العشائرية والقبلية كما تنتشر في المجتمعات الصناعية والحضرية، و من أهم سماتها تركيز سلطة القرار بيد الأب، و الذي يحتل منزلة أو مكانة اجتماعية أعلى من منزلة الأم، وينفرد باتخاذ القرارات التي تتعلق بالعائلة وأعضائها، إضافة إلى القيود التي تفرضها سلطة الأقارب كسلطة الجد أو الأخ الأكبر أو الأعمام، هذه السلطة تساهم في تقرير مستقبل الأسرة الممتدة.

و قد كانت الأسرة الممتدة في الماضي تحل محل المرشد المهني و التربوي الذي وجد بالضرورة في المدن الصناعية لمساعدة الأفراد الذين تواجههم مشاكل فردية معينة و يحتاجون إلى من يساعدهم في فهم التعقيد الحضاري و متطلباته، و لكن اليوم لم تعد تقوم بذلك الغرض وذلك لتعقد الحياة ومتطلباته.⁽³⁾

و يمكن حصر أوجه الاختلاف بين الأسرة الممتدة و الأسرة النووية فيما يلي:

– تتكون الأسرة الممتدة من ثلاثة أو أربعة أجيال، بينما تقتصر الأسرة النووية على الزوج و الزوجة دون أطفال أو بطفل أو أكثر.

¹ - إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت 1999، ص 399.

² - الكسندرا كولونتاوي: تحرر المرأة، الزواج و مسألة العائلة، ترجمة مي غصوب، دار القدس، لبنان، ص 21.

³ - عبد الله خوج ، فاروق عبد السلام: نفس المرجع السابق، ص 29.

الفصل الثاني.....الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

- تتركز السلطة في الأسرة الممتدة في يد رئيس الأسرة، ويتبع أوامره الزوجات و الأولاد والأحفاد، بينما تقوم الأسرة النووية على أساس المساواة و التفاهم و المشاركة بين الزوج و الزوجة و الأولاد كلما كبروا.

- في الأسرة الممتدة يرتب الوالدان زواج أولادهما وفقا للاعتبارات الاقتصادية والمركز الاجتماعي، أما في الأسرة النووية فيتم الزواج بين الشابين على أساس الاختيار والحب و التوافق الشخصي بينهما.

- يخضع أفراد الأسرة الممتدة لتقاليدها و مبادئها، بينما يتزعزع ذلك في الأسرة النووية حيث يسعى أفرادها لابتغاء السعادة و ابتداع الأشياء الجديدة⁽¹⁾

و توفر الأسرة الممتدة الحماية و الدعم العاطفي لأفرادها وبخاصة المسنين، حيث توفر لهم دعما ماديا ومعنويا يقيهم من العزلة الاجتماعية، كما تخلق لهم جوا من التآلف بينهم وبين أفراد الأسرة خاصة الأحفاد، كما تعطي الحماية للأرامل و المطلقات وحالات الهجر من مواجهة مخاطر الضياع والتشرد بفضل الاعتماد على مساعدة أفراد الأسرة.

و تخلق الأسرة الممتدة علاقة تعاون بين أفرادها تعمل على توطيد أواصرها، و كذلك تعايش أفرادها بطريقة تؤمن إستمراريتها، ويظهر هذا التعاون في المناسبات المختلفة مثل: الزواج، الولادة، مساعدة الزوجة العاملة... الخ.

و تلعب الأسرة الممتدة دورا هاما في حياة الفرد ، فالأسرة هي التي تشبع احتياجات أفرادها من طعام وملبس و مأوى وعادة ما يتم توزيع الأدوار بين أفرادها، و بالرغم من أن سيطرة الأب على الأسرة قد فقدت من شدتها فإن وضعه فيها يبقى أساسيا.

و يرى "فوكوياما" بأن الأسرة الممتدة تقدم المأوى والطعام لجميع أعضائها بغض النظر اسهاماتهم الفردية، بحيث يتم الإهتمام بالفقير و الكسول على حد سواء فيما يشبه نظام "الضمان الاجتماعي" و يتوقع من الأفراد العاملين أن يستخدموا إرادتهم مجتمعة لمصلحة الجميع، كما لا يتم تشجيع أفراد الأسرة على الادخار الفردي، و يهتم كبار أفراد العائلة إهتماما وثيقا بسلوك أفرادها و بأسلوب حياتهم بما في ذلك الزواج ، أما الولاءات و الالتزامات نحو الأسرة الممتدة فإنها مقدمة على الولاءات و الالتزامات الأخرى، وهكذا تعمل الأسرة الممتدة على التقليل من البواعث الفردية للعمل و الادخار

¹ - سيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة و السكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص 32.

الفصل الثاني.....الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

والإستثمار.(1)

و من خصائص الأسرة الممتدة أنها تتميز بإزدياد حجم ونوعية العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، حيث يرتبط الفرد منها بشبكة كبيرة من العلاقات الاجتماعية تضمن التواصل بين أفرادها، كما تتميز بالتقارب المكاني بين أفرادها مما يساعدهم على الحفاظ على القيم الاجتماعية التي تلتزم بها الأسرة.

و تعتبر العلاقات القرابية في الأسرة الممتدة قوية جداً، إذ تربط بين الأقارب علاقات متماسكة وعميقة حيث يتبادل أفرادها المساعدات و الزيارات، إضافة إلى أن الأقارب يشاركون في تربية الأطفال و إتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم شؤونها وتقرير مصيرها و مستقبلها.

وتقوم الأسرة بتنظيم سلوكيات أفرادها من أجل الحفاظ على استمرار تعايشهم معاً، ويتم ممارسة هذا الضبط عن طريق العرف و العادات والتقاليد الأسرية التي تكون في الغالب مقبولة لدى الأفراد، ويتم تحقيق هذه الوظيفة من خلال المعاشية معاً، حيث تتيح الإقامة المشتركة مراقبة سلوكيات بعضهم البعض باستمرار، ويكون عامل القوة بمثابة المنظم للحقوق و الواجبات بين الأفراد كما يفصل في النزاعات التي تنشأ بينهم .

كما أن الأسرة الممتدة تؤدي نوعين من الوظائف هما الوظائف الأساسية و الوظائف الثانوية في أن واحد، وأن الدولة لا تقدم الكثير من المساعدات للأسرة الممتدة لأن منزلتها الاجتماعية لا ترقى إلى منزلة الرجل.(2)

و يرى"ماكيفر" أن الأسرة الممتدة شديدة التماسك و التضامن حيث تؤول السلطة فيها إلى الجانب الأبوي، وتكون أحياناً جزءاً من أسرة مشتركة حيث تتكون من الأب و أسر أبنائه يضمهم بيت واحد.

و قد كانت غالبية المجتمعات العربية تميل إلى النظام الأبوي، حيث كان نمط الأسرة الأبوية الممتدة هو النوع الرئيسي السائد في مجتمعاتنا العربية، بينما تعد الأنماط الأخرى مجرد أنواع ثانوية فيه، و يبقى مؤسس الأسرة الممتدة هو المسيطر الأول عليها، فهو الذي ينظم أوجه النشاط فيها، و هو الذي يحل المنازعات بين أعضائها، كما يتمتع بالطاعة والاحترام من جميع أعضائها.

¹ - فرانسيس فوكوياما:الثقة، الفضائل الاجتماعية و تحقيق الازدهار ،الطبعة الأولى،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،1998،ص 89.

² - إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، نفس المرجع السابق، ص 400.

ثالثا - وظائف الأسرة :

لقد كانت الأسرة في الماضي تقوم بالعديد من الوظائف الاجتماعية، فقد كانت تتحمل كل مسؤوليات الحياة الجماعية، إلى جانب أدائها لوظائفها الأساسية كوظيفة التناسل و تربية الأطفال، غير أنه تحت تأثير عمليتي التحضر و التصنيع تقلصت وظائف الأسرة، و ظهرت مؤسسات جديدة حلت محلها و أصبحت تقتصر على بعض الوظائف لعل أهمها ما يلي:

1 - الوظيفة الاقتصادية:

تعتبر الوظيفة الاقتصادية من الوظائف الرئيسية التي كانت تركز عليها الأسرة في الماضي والتي استمرت إلى يومنا هذا، و إن اختلفت في صورها وأساليبها وأهدافها. و لقد كانت الأسرة التقليدية بمنزلة الوحدة الاقتصادية التي تسيطر على الملكية و على الوظائف والأعمال الاقتصادية، و قد كان رب الأسرة هو الذي يشرف على ملكيتها و أعمالها الاقتصادية و يوزع المهام على أفرادها، وقد كانت تسعى جاهدة للإكتفاء الذاتي وذلك بالقدر الذي تقتضيه حاجاتها.

"و يعتبر العامل الاقتصادي أهم عامل في حياة الأسرة لأنها إذا لم تجد الموارد الاقتصادية الكافية فإنها تصبح عاجزة على أداء وظائفها، وتعم فيها عوامل الفساد والتفكك".⁽¹⁾

و من بين الوظائف الاقتصادية التي تقدمها الأسرة توفير المسكن لأفرادها اضافة إلى دعمهم ماديا، حيث تكفل وتؤمن الحياة للأفراد الذين لا يمكنهم تحقيق ذلك من خلال الإعتماد على أنفسهم أو من خلال المؤسسات الخارجية، كما تقوم بتقديم الدعم المادي للأبناء المتزوجين الذين لم يستقلوا اقتصاديا نتيجة قلة مداخيلهم أو عدم حصولهم على عمل دائم، و هي بذلك تقدم أشكالا كثيرة من الرعاية الاقتصادية التي تعجز الدولة عن تقديمها.

و بإختلاف المجتمعات والأوساط التي يعيش فيها الفرد تختلف التنظيمات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد و القيم الاجتماعية، هذه النواحي كلها تخلق احتياجات الأفراد نحو الأسرة التي تستجيب لهم عن طريق أداء عدة وظائف اقتصادية تختلف بإختلاف المجتمعات، مما يجعل الأسرة تختلف من حيث الشكل والبنية والحجم، وهذا يعني أن الأسرة تؤثر وتتأثر بالمجتمع والحياة الاجتماعية بكونها الوحدة الأولى له وإحدى مؤسساته التي فيها تتواجد

¹ - مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع العائلي بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985 ص

الفصل الثاني..... الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

العلاقات من النوع المباشر، فهي تعمل عل تحديد المجتمع حسب حجمها، خاصة و أنها الموقع الطبيعي للتكاثر البيولوجي للأفراد.

و قد زعم العديد من علماء الاجتماع على أن الاصرار الشديد من جانب المجتمع على الحفاظ على الروابط الأسرية قد ألحق ضررا بالتنمية الاقتصادية، حيث عبر "ماكس فيبر" في كتابه "ديانة الصين" أن الأسرة الصينية خلقت ما أسماه قيودا عائلية تكبح تطور القيم الشاملة والصلات الاجتماعية غير الشخصية الضرورية لإنشاء المؤسسة التجارية الحديثة.(1)

إن تقلص حجم الأسرة وتغيير تركيبها وبناءها تستدعي بالضرورة تغييرا مماثلا في الوظائف فلم تعد الأسرة اليوم تنفرد في تلبية حاجات أفرادها المادية و المعنوية ، وبالتالي ليست المسؤولة الوحيدة عن سد حاجاتها و متطلباتها بل قاسمها في تلك الوظائف المجتمع الكبير الذي كان عليه أن يوجد مؤسسات إجتماعية متخصصة تقوم بأدوار ومهام كانت من قبل من خصوصيات الأسرة ، وهذا نتيجة تغير الأدوار والمراكز داخل الأسرة تماشيا مع مقتضيات العصر والاستجابة لتأثيراته وهذا ما أكده "بارسونز" على أن التفكك الذي اعتبر متضمنا أساسيا في بناء الأسرة النواة ليس إلا علامة على تكيف هذه الأسر للتغير المعاصر.(2)

لقد أثر التغير الاقتصادي بعمق في شكل الأسرة وصفاتها، ولكنه لم يؤثر في الحقائق البيولوجية الأساسية والحاجات الاجتماعية التي تستحدث الوظائف الأساسية للأسرة ، و يمكن أن ننظر في الواقع إلى هذه التغيرات كمظهر لعملية التطور الكبرى للمجتمع ، والتي أصبحت تنظيماتها متخصصة في أداء وظائف محددة أكثر من أي وقت مضى ، و قد فقدت الأسرة تدريجيا هذه الوظائف التي لم تكن متصلة بطبيعتها كنظام يتكون إلى حد ما من العلاقات الاجتماعية.(3) و مع نمو الوسائل الحديثة وتطورها، أخذت تنتزع من الأسرة وظائفها الاقتصادية شيئا فشيئا، وهي بذلك قد أثرت بعمق في صفة الأسرة و دلالاتها الاجتماعية كلها.

2 – الوظيفة البيولوجية:

تعتبر الأسرة البيئة التي إصطلح عليها المجتمع، و نصت عليها الشرائع الدينية لتحقيق الغرائز الجنسية بصور يقرها المجتمع، و يعترف بثمرات هذا الإتصال.

و يعتبر الزواج العلاقة الشرعية لهذه العلاقة التي تقع بين رجل و امرأة يشرعها و يبرر وجودها المجتمع، وتدوم لفترة طويلة يستطيع خلالها الزوجان إشباع حاجتهما الجنسية، و إنجاب

¹ - فرانسيس فوكوياما: نفس المرجع السابق، ص 88.

² - سناء الخولي: التغير الاجتماعي و التحديث، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1993، ص 211.

³ - ر.م ماكيفر، شارلز بيدج: نفس المرجع السابق، ص 485.

الفصل الثاني..... الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

الأطفال الذين يكونون ثمرة هذه العلاقة، ورغم أن العديد من المجتمعات تسمح بممارسة هذا السلوك خارج نطاق الزواج إلا أن مجتمعاتنا العربية والإسلامية لا تقر بهذه الممارسات إلا في إطار الزواج، وهذا راجع لعدة اعتبارات لعل أهمها الجانب الديني ، حيث تشاركها في ذلك الديانات السماوية الأخرى.

و لا شك أن الوظيفة الجنسية من الوظائف الأساسية التي تقوم عليها الأسرة و التي تنشأ بين الزوجين من خلال الإشباع العاطفي والجنسي لكليهما، و يلعب الاتصال الجنسي دورا بارزا في تدعيم العلاقات الاجتماعية والنفسية بين الزوجين مما يضمن للأسرة استمرار وظائفها.

و يعتبر الإشباع العاطفي من أهم الحاجات التي يتزود بها الأفراد من خلال الأسرة التي تمنح لأفرادها الحب والأمن والدعم العاطفي الذي يساعدهم على تحمل أعباء الحياة، و تشبّع هذه الحاجة العاطفية من خلال العلاقات الزوجية والإنجاب، و تربية الأولاد و المشاركة في النشاطات الزوجية المختلفة.

و المجتمع لا يقر بإتصال الرجل بالمرأة ولا يعترف به إلا إذا تم في الحدود التي رسمتها النظم الاجتماعية، و نجد أيضا أن المجتمع لا يعترف بالأولاد الذين يجيئون نتيجة إتصال تم خارج هذه الشروط، ولا يسمح بأن يلحق نسبهم بأبيهم مع صلة الدم بينهم و التي لا تختلف عن تلك التي تربطه بأولاده الشرعيين ،و معنى ذلك أن وجود الأسرة رهن بوجود نظام إجتماعي يحدد الصلة بين أعضائها، وهذه الصلة قانونية و خلقية في أن واحد توضع تحت رقابة المجتمع و الرأي العام، وهذه الصلة القانونية التي تجعل الأسرة نظاما اجتماعيا، و ترتب لكل فرد من أفرادها حقوقا وواجبات معينة عن طريق الزواج، فالزواج هو الوسيلة الاجتماعية التي تكسب الأسرة طابعها الشرعي والانساني، حيث تقوّم العادات والتقاليد بدعم الأسرة في المجتمعات الانسانية و حمايتها⁽¹⁾

و نتيجة لعمليات التصنيع والتحديث التي تعرض إليها المجتمع، ظهرت مؤسسات اجتماعية متخصصة في مساعدة الأسرة في أداء وظائفها، حيث تولت هذه المؤسسات منح العائلات الثقافة و التربية والتعليم التي تحتاجها من خلال دور الحضانة والمدارس والجامعات وحتى وسائل الإعلام، و قد إتجهت الأسرة الحديثة إلى تحديد النسل و ذلك للتمكن من رعاية الأطفال و تربيتهم، حيث أصبح من الصعب أن تتكفل الأسرة في المجتمع الحضري بمجموعة كبيرة من الأطفال، و ذلك لأنها تسبب مشاكل مادية وصعوبات اقتصادية للأسرة نفسها وللمجتمع.

¹ - عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري و الأسري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص ص40، 41.

الفصل الثاني..... الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

و يرى "ماكيفر" أن الأسرة الحديثة أصبحت تقوم بوظيفتها التربوية بصورة أحسن مما كانت عليه في الماضي، و مما يدل على ذلك انخفاض معدل وفيات الأطفال، و قد ساعدت الدولة الأسرة في هذه الوظيفة وذلك بتوفير مؤسسات تعليمية وصحية إلا أن المسؤولية الكبرى والتي تتمثل في التنشئة الاجتماعية للطفل لا زالت على عاتق الأسرة.(1)

و مما هو جدير بالذكر هو الدور الكبير الذي تلعبه الأسرة للقيام بوظيفة التنشئة وتلقين القيم، وهذا من شأنه أن يساهم في تطور شخصية الطفل، فالأسرة تنقل إلى الأطفال القيم العامة، و على الخصوص قيم التكامل التي تميز المجتمع الصناعي المتقدم، ويتم ذلك الانتقال أساسا بفضل الأدوار التي يلعبها الوالدان ضمن اطار الجماعة العائلية والمجتمع.

3 – الوظيفة التربوية:

تعتبر الأسرة المنشأ التربوي الأول لرعاية الأطفال والعناية بشؤونهم النفسية والاجتماعية، حيث يتلقى الطفل فيها اللغة والعادات و التقاليد وآداب السلوك و المعاملة، كما تعتبر مصدرا ينشعب الفرد من خلاله بالقيم و ثقافة المجتمع ، إذ تقوم الأسرة بوظيفة التنشئة الاجتماعية فهي نقطة اتصال بين الفرد و المجتمع ، كما تتولى ضبط السلوك والآداب العامة ضمن اطار الأعراف و العادات والتقاليد ،إلى جانب الوظيفة العاطفية التي تعني التفاعل بين الزوجين وبين الآباء والأبناء لتكوين وحدة أولية تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي.

و لقد كانت الأسرة في الماضي تتولى تربية أطفالها بنفسها و رعايتهم وتنشئتهم تنشئة اجتماعية وفق المعايير السائدة في المجتمع، حيث كانت تقوم بتطبيق الأسلوب القائم على السيطرة والخضوع و تدريب الطفل على الطاعة والولاء لجماعته، و قد كان العقاب يتم بصورة مادية، غير أن التغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع قد أثرت إيجابا في أساليب التربية.

و يرى "كوهن" أن الأسرة مسؤولة أساسا عن العناية الكاملة بالطفل سواء كانت تلك المسؤولية عضوية أم اجتماعية، و يرى أن قيام الأسرة بهذه الوظيفة أمر طبيعي، وذلك لأن الطفل عند ولادته غير قادر على القيام بهذه الوظائف لذا كان لزاما على الأسرة أن تقوم بذلك.(2)

و تختلف الأسر في أساليب تربية الطفل تبعا للمستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة، و هذه الاختلافات لا يكون فقط في مجال أساليب تربية الطفل، ولكن أيضا في مناهج الأخلاق وفي

¹ - ر.م ماكيفر، شارلز بيدج: نفس المرجع السابق، ص 503.

² - عبد الله خوج، فاروق عبد السلام: نفس المرجع السابق، ص 23.

الفصل الثاني الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

طرق إظهار العواطف، و في طريقة اللعب و في الطرق التي تحدث بها الأمهات أطفالهن، بالإضافة إلى أن طموحات الآباء في مستقبل أبنائهم، ويبدو أن هذه المتغيرات لا تعمل بصورة مباشرة، و إنما تؤدي إلى نمو الاختلافات القيمة التي تكون حافزا مباشرا للسلوك⁽¹⁾.

و لقد كانت الأسرة التقليدية مسؤولة على تربية أطفالها تربية اخلاقية ودينية ، كما كانت تقوم على سد حاجات أبنائها المادية من طعام وملبس مسكن، إضافة إلى اهتمامها بتلبية الحاجات المعنوية كإشباع الحاجات الجنسية للزوجين و تنظيم العلاقات الجنسية بين أبناء المجتمع، إضافة إلى الإشباع العاطفي والنفسي الذي يمكنهم من تكوين شخصية فعالة لها مكانتها في المجتمع.

و عموما فإن وظائف الأسرة الحديثة قد تغيرت إلى حد كبير بفقدانها أغلب الوظائف وهـذا « ما يدعم من وحدة الأسرة وتكاملها ويزيد من قدرتها على مواجهة متطلبات التنشئة الاجتماعية، و تنمية شخصية الأطفال»⁽²⁾.

و هذه التغيرات هي استجابة للوضع الجديد الذي فرضته عوامل اجتماعية و اقتصادية ، ورغم ذلك لا تزال الأسرة تؤدي بعض الوظائف الأساسية.

4 – الوظيفة التناسلية:

تعتبر الأسرة المصدر الرئيسي لتزويد المجتمع بأفراد جدد من خلال عملية التكاثر، حيث تقوم الأسرة بإنجاب الأطفال من أجل الحفاظ على الجنس البشري في المجتمع و استمراره في الوجود وهذا ما يضمن للمجتمع نموه و استمراره، وهي تواصل مهمتها تجاه أفرادها فتتولى الإشراف على رعايتهم وتربيتهم تمهيدا لتقديمهم إلى المجتمع كأعضاء فاعلين فيه.

و قد كانت الأسرة قديما تهتم بإنجاب عدد كبير من الأطفال و خاصة الذكور منهم، وذلك لكثرة وفيات الأطفال بسبب جهل الوالدين و نقص الرعاية الصحية، و بإعتبار أن الأطفال مصدر من مصادر الرزق و سندا للأهل في الشيخوخة وقوة لهم المجتمع، فقد كانت الأسرة تقوم بالإشراف على تربيتهم وتعليمهم و سد حاجاتهم الاقتصادية و الصحية والعاطفية والترفيهية، أما فيه في الوقت الحاضر ونتيجة لعاملي التحضر والتصنيع سعت الأسرة و خاصة في المجتمع الحضري إلى التقليل من الإنجاب لضمان حياة أفضل لأطفالها.

و يعتبر المستوى التعليمي للزوجين من أحد العوامل الهامة التي تحدد الإنجاب، فإخفاض المستوى التعليمي للزوجة يصاحبه إنجاب أطفال كثيرين، ذلك لأن التسرب المدرسي للفتاة وعدم

¹ – عبد القادر القصير: نفس المرجع السابق، ص 192.

² – سناء الخولي: التغير الاجتماعي و التحديث، نفس المرجع السابق، ص 212.

الفصل الثاني.....الأسرة، أشكالها وظائفها و إتجاهاتها النظرية

نجاحها في الدراسة يؤدي بها إلى الزواج المبكر، وبالتالي الإنجاب الكثير، و نتيجة للقيم و العادات الاجتماعية السائدة في مجتمعاتنا العربية و التي تعد عاملا تتحصل من خلاله الزوجة على مكانة ضمن المحيط الأسري والمحيط الاجتماعي ككل، و خاصة إذا كان الأطفال ذكورا، أما إذا كانوا إناثا فإن الإنجاب يستمر حتى يولد الذكر، و منه إرتفاع عدد الأطفال داخل الأسرة، ولأن سنوات الدراسة تتطلب من المرأة جهد سنوات طويلة تكون نتيجتها تأخر سن الزواج لدى المرأة، و منه إلى تقليص فترة الخصوبة لديها.

و هنا يصبح إرتفاع المستوى التعليمي من العوامل المهمة لتنظيم الأسرة، ذلك لأن إتجاه المرأة إلى العمل خارج البيت بعد حصولها على شهادات عليا بهدف إثبات ذاتها و إندماجها في المجتمع يؤدي إلى كون وظيفة الإنجاب لم تعد العامل الوحيد الذي تكتسب من خلاله المرأة لمكانتها في المجتمع وهنا تكون الغاية من الإنجاب ضمان سيرورة المجتمع عن طريق تزويده بأعضاء جدد تمد بهم الأسرة، إذن فإن مسؤولية رعاية الأطفال داخل الأسرة الحديثة يقع على عاتق الزوجة أولا رغم مساهمة العديد من الأزواج في القيام بهذا الدور، وهذا عكس ما هو سائد في الأسرة الممتدة والتي يتكفل بدور تنشئة الأطفال جميع أفرادها .

بالإضافة إلى مساهمة المستوى الاقتصادي في عملية تنظيم الأسرة، حيث أن وعي الأزواج بما تتطلبه التربية الحديثة من إمكانيات يدفعهم إلى التفكير في إنجاب عدد أقل من الأطفال، مع تساؤل الضغط الاجتماعي الممارس من طرف المحيط الأسري و الاجتماعي على الزوجين نتيجة استقلالهم في المسكن.

و يرى "دوركاييم" « أن الأسرة مؤسسة اجتماعية أنتجت الظروف الاجتماعية وهي ليست ذلك التجمع الطبيعي الذي يؤسس من طرف الوالدين».(1)

أما في مجتمعاتنا العربية فإن تماسك العائلة يتحقق بواسطة إدراج الفرد في المجتمع، من خلال إعتماده على أسرته و ربطه بها و دعمه إياها، و من أهم نتائج هذا الإعتقاد أن الفرد ينمو وشعوره بأن مسؤوليته الأساسية هي اتجاه الأسرة لا اتجاه المجتمع و أن الإبن الذي يشعر بواجبه هو الذي تدفعه تربيته إلى الشعور بأن واجبه الأول هو التضحية في سبيل والديه و إخوته و من جهة أخرى بذل كل ما في وسعه من أجل أقربائه.

و في إطار هذه الشروط النفسية و الاقتصادية لا يبقى سوى مجال صغير للشعور بالواجب تجاه المجتمع الكبير الذي يتصوره الفرد كفكرة مجردة لا ينطبق عليها مفهوم مسؤولية بصورة طبيعية.(1)

¹ – Andrée Michel, opcit, P40.

الفصل الثاني.....الأسرة، أشكالها وظائفها و إتجاهاتها النظرية

و بالنسبة للأسرة فإن الخصوبة كانت تحددها عوامل اجتماعية و ثقافية، حيث كان العمل في الزراعة يتطلب منها إنجاب عدد كبير من الأطفال ليتم اعدادهم لمشاركة الأب في النشاط الزراعي الذي يتطلب جهدا عضليا و عملا جماعيا ، إضافة إلى أن المرأة أي الزوجة ضمن الأسرة الممتدة لا تتأكد مكانتها إلا من خلال إنجاب الكثير من الأطفال ، و قد ظلت هذه القيم لفترات طويلة تشجع الإنجاب الكثير على حساب الأسرة ، أما في المجتمع الحضري فإن الأسرة الحديثة أصبحت تنظر إلى الإنجاب على أنه حدث هام يجب التخطيط له بدقة حيث يجب أن يتلاءم عدد أفراد الأسرة مع الامكانيات الاقتصادية التي يوفرها الزوجان لأن ضمان تنشئة اجتماعية أفضل تتطلب إمكانيات مادية و معنوية يجب على الزوجين توفيرها.

رابعا - المحددات الأساسية لنمط الأسرة:

1 - المحدد الاقتصادي:

يرتبط النمو الاقتصادي إلى حد كبير بمدى النجاح المحقق في مجال تحديث المجتمع، وارساء قواعد نهضة فكرية و ثقافية حقيقية، وهذا يتوقف على مدى نجاح عملية التحديث التي تتطلب تحرير الفكر الانساني من قيود المعايير والأفكار التقليدية ، والتصورات الجامدة الناتجة عن مخلفات الانحطاط الفكري والتخلف الاجتماعي والتبعية الأجنبية، لأن ذلك يفسح المجال للفرد أمام حرية المبادرة والإبداع .

و يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في تحديد نمط الأسرة السائد داخل المجتمع الحضري، وهذا من خلال الخدمات و التسهيلات التي توفرها مؤسسات الدولة ،بالإضافة إلى سياسات التحضر و التعمير والتي إعتمدت على تطبيق نماذج سكنية تتلاءم وطبيعة الحياة الحضرية، الأمر الذي أدى بالأفراد إلى الإستغناء عن الأسر الممتدة الكثيرة العدد، و سيادة نمط الأسرة النووية التي تحتوي على الوالدين والأبناء فقط، وبالتالي نقص الأعباء الاقتصادية التي كانت تقع على كاهل الأسرة الممتدة التقليدية.

و ليست الأسرة والبيئة الحضرية مقومات مجتمعية منعزلة بعضها عن بعض، إنما يشكلان معا وحدة عضوية مترابطة في أساس التجمع الانساني، وهي ليست مجرد علاقة تلاءم و إنسجام، بل

¹ - هشام شرابي: نفس المرجع السابق، ص30.

الفصل الثاني..... الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

هي أيضا علاقة فعل و إنفعال وخلق و إكتشاف و إختراع وهيمنة و إستغلال، و من هنا ضرورة الدعوة إلى مزيد من المحافظة على البيئة.(1)

و يعتقد عموما أن الأسباب التي دفعت نحو التحول إلى العائلة النووية التي تضم الوالدين وأطفالهما تتعلق بالتحول الاقتصادي والمهني والسكني ونشوء المدن الجديدة، حيث يعطي تالكوت بارسونز أهمية خاصة للتحولات الجغرافية والمهنية.(2)

و يرى " ناش " ان العمل بالصناعة استطاع أن يحفظ للعمال وأسرهم الحياة الاقتصادية، وكذا رفع مستواهم المعيشي وزيادة الدخل الأسري الذي تميز عن طريق الصناعة بالاستمرار و الانتظام، حيث توصل إلى نتيجة مفادها أن الصناعة لم تحدث خلاا او أثارا سلبية في النظم الاجتماعية وخصوصا نسق الحياة العائلية، بل لاحظ أن هناك تكاملا بين المصنع والبناء الاجتماعي للمجتمع المحلي، ويعزوا هذا الباحث تفسيره إلى أن طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع قد سمحت للسكان بأن يختاروا من الصناعة ما يتسق وحياتهم الاجتماعية، و أنهم لم يقدموا على المصنع والحياة الصناعية إلا بعد تحققهم بأن هذا المصنع سوف يحقق أهدافهم .(3).

و لقد ظهرت في وقتنا الحالي أنماط جديدة من التنظيم الاقتصادي تركت أثارا بارزة على مختلف تنظيمات المجتمع، بما فيها الأسرة التي تأثرت بشكل خاص بهذه التغيرات الاقتصادية.

وترى الكسندرا كولونتاى أن من النتائج الهامة التي ترتبت على ظهور الملكية الخاصة انفصال الاقتصاد المنزلي عن اقتصاد القبيلة والذي كان يتميز بجماعيته وتجانسه، وقد أدى إلى قيام تلك التنظيمات الاقتصادية المستقلة إلى إيجاد نمط جديد من الأسرة، الأسرة المنغلقة والمنطوية على ذاتها وتؤكد على ذلك بقولها " أن الملكية العائلية الخاصة قد أفسحت المجال أمام قيام الاقتصاد المنزلي.(4) زيادة على ذلك، فإن التصنيع والتمدن في كثير من البلدان وخاصة بلدان العالم النامي، أثر على دور وبنية العائلة في كل من المناطق الحضرية والريفية، حيث يرى " كــــــــــــــــود " بأنه " كلما اتجهنا نحو التصنيع، فإن النظام العائلي يتجه نحو نوع من الأسرة

¹ - حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2009 ، ص 51.

² - ف.ج رايت:مبادئ علم الاجتماع، ترجمة محمد شيا، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1996، ص 66.

³ - محمد عباس ابراهيم: التصنيع والمدن الجديدة ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2006، ص 31.

⁴ - الكسندرا كولونتاى: نفس المرجع السابق، ص 35.

الفصل الثاني..... الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

الزواجية، والتي تتميز بقلّة العلاقات مع الأقارب، والتركيز على العائلة النووية التي تتكون من الزوج و الزوجة والأطفال " (1).

و ترتبط الأسرة الحضرية من حيث تحديد أشكالها وأنماطها بالعامل الاقتصادي، والذي يشمل مستويات دخل الأفراد وطبيعة المهنة وحتى المستوى التعليمي، بالإضافة إلى طبيعة العادات والتقاليد والمعتقدات السائدة، والتي تحدد طبيعة الأسرة الملائمة للمسكن، كما أن زيادة وتيرة التحضر وارتفاع معدلات الهجرة إلى المدن والمناطق الحضرية من العوامل الأساسية المؤثرة في تحديد أشكال الأسرة داخل الوسط الحضري.

إن الفرد المهاجر الذي غزا المدينة، ابتعد عن قبيلته وجيرانه، وأخذ يقيم في مناطق رثة لا تحتوي على الشروط اللازمة للإقامة و الاستقرار، ناهيك عن تغير أنماط علاقاته مع الآخرين تحت تأثير المجتمع الحضري الكبير، حيث أن نمو الصناعة وتركزها في المدن، والتغير التكنولوجي الهائل أثر تأثيرا واسع النطاق في بنية ووظيفة المجتمع المعاصر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية (2).

و يعتبر التطور الاقتصادي عاملا مؤثرا في انقسام الأسرة التقليدية إلى أسر نووية، حيث أدى إلى تغيير نظام العائلة الممتدة، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ بوتفوشة " لقد سمحت عملية إدخال التقنيات الجديدة في الاقتصاد الكلي والجزئي أو المنزلي بالإسراع والتعجيل بعملية تطور المواقف والتطورات داخل المجتمع الجزائري وكذلك داخل العائلة الجزائرية" (3).

و بإعتبار المدينة تمثل قطبا صناعيا وتجاريا وخدماتيا فقد تأثرت الأسرة الجزائرية بجميع هذه التحولات الاقتصادية والتي مست كيانها وبنيتها وشكلها ، وأدت إلى تفصلها وانقسامها تبعا لنوعية المسكن ومتطلبات الحياة الحضرية.

2 - المحدد الاجتماعي:

من المعروف أن المجتمع الجزائري قد عرف تحولات عديدة وتغيرات مست جميع أنظمة المجتمع بما فيها النظام الأسري الذي يعتبر الأساس الذي يقوم عليه المجتمع، ذلك أن المجتمع ما هو إلا مجموعة من النظم ركيزتها الأسرة، ولذلك تعتبر الأسرة الخلية الاجتماعية التي تتأثر بالتغيرات

¹ - علي مانع: جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2002 ، ص 70.

² - علي بوعناقة : الاحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 9.

³ - مصطفى بوتفوشة: نفس المرجع السابق، ص 238.

الفصل الثاني.....الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

الاجتماعية والثقافية، والأسرة الجزائرية واحدة من هذه الأسر التي تعرضت لهذه التغيرات التي أثرت على بنيتها وشكلها، حيث تحتاج الى شبكة من العلاقات الاجتماعية السليمة المبنية على الحب والاحترام والتعاون والرحمة والتفاهم مع أبنائها، وهذا يتجلى في نجاح الحياة الأسرية بإنسجام العلاقات والروابط و استقرار الجو الأسري، فالحياة الأسرية تقوم على أساس التعاون المتبادل والتوفيق في أداء هذه الواجبات، وتحتاج الأسرة للمحافظة على تكيف الحياة الأسرية واستمرارها إلى الإعتبارات التالية:

- ضرورة المرونة والتكيف مع التغيرات الاجتماعية الحاصلة.
 - تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية.
 - أن تكون متماشية مع الروابط الفطرية الأساسية لكل من الرجل والمرأة والأبناء.
- و هنا نتضح أهمية المرونة والخضوع بين الزوجين في مواجهة المشكلات التي تصادف الحياة الأسرية واعطاء حق للأبناء في إتخاذ بعض القرارات التي تخصهم دون إهمال التوجيه والمتابعة والنصح.(1)

و ترتبط الناحية الاجتماعية والنفسية للأسرة بعوامل التماسك والتفاعل التي تبدأ عادة في التفكير في الزواج و إختيار الزوج بهدف بناء أسرة ناجحة وسعيدة، لذلك يشترط على الزوجين تكوين أساليب مشتركة للحياة الأسرية، وهذا يتوقف على تماثل الأسرة التي ينتمي إليها كل من الرجل والمرأة كما يتجلى ذلك في العادات والتقاليد والقيم المشتركة والثقافة المتداولة و البيئة الاجتماعية المتقاربة.

و يرى " هاندل جيرار " أن سلوك الأسرة يمكن أن يفسر على أنه محاولة من جانب جماعة الأسرة لتحقيق التغير، والذي يظهر بصورة واضحة على أبعادها وأدوارها والعلاقات الداخلية على مستوى الأسرة، حيث أن أفراد الأسرة هم القيمين على الحكم الذاتي داخل الأسرة، وأيضا مسئولون على التضامن الاجتماعي خارج إطارها والذي أدى إلى استمرارية الروابط العائلية.(2)

و بالرغم من أن هذا العامل الاجتماعي مستقل وبارز، إلا أنه ليس الوحيد بل تتزامن معه عوامل تعمل على تغيير البنية التركيبية والتنظيمية للأسرة، وهذا يعني أنه لا يمكن لنا فهم

¹ - سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت ، 1989، ص 49.

² - Yvonne castella : la famille ,deuxième édition, presses universitaire de France, paris, 1986, p 77.

الفصل الثاني..... الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

الأسرة وبنائها ووظائفها كظاهرة إنسانية منعزلة عن بقية العوامل الأخرى سواء كانت داخلية أو خارجية.

وعلى العموم فإن التغير بالنسبة للوظائف الأسرية سواء كان ذلك راجعا إلى عامل واحد أو لعدة عوامل، فالسبب الرئيسي يرجع بالدرجة الأولى إلى آليات وميكانزمات تتكون داخل المجتمع موضوع الدراسة، متأثرة بالثقافة السائدة وبالنظم والضوابط والقيم، وسبل وأنماط العيش والسياسة التي تستخلص من تاريخ وحضارة في زمان ومكان معين، وتترجم على شكل ممارسات في ظروف موضوعية⁽¹⁾.

و يتعلق تطور العائلة بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، و ما يواكبها من تطورات في مجالات التعليم و إتساع المدن والتصنيع، و انبثاق الطبقة المتوسطة، و إنتشار بعض القيم التي تشدد على أهمية الفرد والعائلة على حد سواء، ولذلك تظهر بعض الأبحاث الميدانية أن العائلة النووية أصبحت هي الغالبة فعلا في الكثير من المدن العربية⁽²⁾.

وهذا ما يفسر مدى حركة هذه الظاهرة الاجتماعية التي لم تستطع أن تفسرها النظريات، غير أن المداخل النظرية الحديثة يمكننا حصرها في الاهتمام بدراسة تحول الأسرة وتغييراتها من حيث البناء و الوظيفة و الأنماط، وبأنها عامة و دائمة التكرار في كل المجتمعات.

3 - المحدد الثقافي:

تلعب القيم الدينية دورا هاما في حياة الأسرة والمجتمع، حيث يمثل الدين المنهاج والرابطة الأساسية التي يسير عليها الأفراد والجماعات، والمرجع الذي نستند منه في سلوكياتنا وأخلاقنا وتصرفاتنا، وكلما كانت الروابط الدينية وثيقة كلما كانت الأسرة سوية ومتزنة، حيث تكفل القيم الدينية للأفراد والأسر التماسك والتكافل من خلال ما تدعو إليه من التزام بالأخلاق والقيم في المعاملة.

إن الدين أو الفكرة الدينية هي أساس كل مشروع تغييري، حيث يهتم من حيث وظيفته الاجتماعية في صياغة الشخصية الحضارية وبناء العلاقات الاجتماعية، فالدين القادر على أحداث التغيير هو

¹ - قشي صيفي: تحليلات سوسيولوجية حول التغير و التحول الأسري، مجلة التواصل، العدد 6، المجلة العلمية للجامعة، عناية، 2000، ص ص، 259، 260.

² - حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2000، ص 387.

الفصل الثاني.....الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

الدين السماوي، والأفكار الدينية تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التركيبة الاجتماعية حضارة ما وفي تشكيل إرادتها.

و من هنا نجد أن الوظيفة الاجتماعية للدين تتحقق في شكل تركيب يهدف إلى تشكيل قيم تمر من الحالة الطبيعية إلى وضع نفسي زمني ينطبق على مرحلة معينة من حضارة ما، وهذا التشكيل يجعل من الانسان العضوي وحدة اجتماعية.⁽¹⁾

وتستند العلاقات القرابية في المجتمع الجزائري إلى نظام هيكلي توزع من خلاله المكنات والأدوار مستندة إلى مجموعة من القوانين الاجتماعية نعبر عنها بالقيم الدينية والثقافية والتي تحافظ على الحقوق والواجبات، كما تحافظ على استمرارية هذا النظام، ومع بدايات ظاهرة التحضر تكيفت هذه الجماعات القرابية مع هذا التحول ونقلت تلك القيم والمعاملات من الجماعات القرابية إلى جماعات الجيرة، وباعتبار التجمعات الحضرية عبارة عن مجموعات من الأسر والعائلات المختلفة الأصول فقد أعادت إنتاج تلك الأشكال والعلاقات القرابية التي كانت تمارس سابقا إلى التجمعات الحضرية في المدن، وقد تجسدت في العديد من أشكال التضامن والتعاون بين الأسر الحضرية.⁽²⁾

و مع تغير الأجيال واستمرار سيطرة الثقافة الحضرية التي لا تتماشى في الكثير من الأحيان مع القيم التقليدية، بدأت تلك القيم في التراجع و الزوال بسبب تداعيات العولمة والتي أدت إلى ادراج العديد من القيم الحضرية الجديدة على مجتمعنا الجزائري، حيث أصبحت العلاقات الاجتماعية داخل الوسط الحضري سطحية ومنفعية، بالإضافة إلى فقدانها للكثير من أشكال التضامن والتعاون المشترك بين الأفراد والأسر داخل المدينة .

و لقد حظيت الأسرة بتنظيم بالغ الأهمية في الأحكام الإسلامية، حيث أكد على العديد من المهام والمسؤوليات التي تقع على عاتق الأسرة وأعتبر الزواج رابطا قويا لا تفصله سوى قضايا الطلاق، كما حرم قتل البنات، ومنح المرأة حقوقاً تكفل لها العزة والكرامة ونهى عن الإساءة للنساء وحدد الحقوق والواجبات بين أعضاء الأسرة والأقارب وكذلك الجيران، كما حدد أحكام الميراث وأمور الحضانة.

¹ - نورة خالد السعد: التغيير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي، الطبعة الأولى، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 1997، ص 110.

² - ناصر قاسمي: نفس المرجع السابق، ص ص 15، 20.

الفصل الثاني.....الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

ويحدد "تالكوت بارسونز" الدور الذي يلعبه الدين كعمومية تطويرية بتأكيده على الأنماط الثقافية التي تنظم المستويات الاجتماعية والسيكولوجية والعضوية للمجتمع.(1)

إن فالأفكار والتيارات الفكرية والمذهبية عامل أساسي من عوامل إحداث التغير الاجتماعي، فإن انتقالها من مجتمع إلى آخر يحدث تغيرات في بناء وأنظمة المجتمع الآخر على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تطرأ تغيرات في العلاقات والتشريعات.(2)

ولكن من المهم هنا أن نذكر بأن جوهر الدين لم يتغير في شيء ، وإنما جاء التغير في الأشكال المعبرة عنه ، فالدين إذن ظاهرة عالمية رغم اختلاف وجهات النظر والأشكال المعبرة عنه.

وتتسم العلاقات القرابية داخل الأسرة التقليدية بكونها لا مساواتية، حيث يمسك الأب بزمام السلطة المطلقة بوصفه صاحب الملكية العائلية التي تضمن له الاستقلالية، وهي سلطة تجد مصدرها في مركزه الاجتماعي الذي تمنحه إياه الثقافة الأبوية بوصفه وليا وكافلا وحاميا إجتماعيا لأفراد العائلة، كما تجد مصدرها في الدين الذي يوصي بخفض جناح الذل والرحمة للوالدين خفضا دفعت به الثقافة الأبوية إلى أبعد الحدود، وقد عززت هذه الثقافة طاعة الوالدين والخضوع لهما بتأكيدها على الصلة بين غضب الوالدين وغضب الله.(3)

" فالثقافة تساعد على تكيف الانسان مع بيئته الطبيعية والحيوية ومع جماعته التي يعيش فيها ".(4)

ومن الواضح أن الدين كان دائما أحد أشكال السيطرة الاجتماعية، بدليل أن محاولة جماعات دينية مختلفة للسيطرة أو لإلغاء المعتقدات والممارسات الدينية لدى الآخرين قد باءت جميعها بالفشل.

4 – المحدد البيئي:

تلعب العوامل البيئية دورا مهما في تحديد نمط الأسرة الحضرية، حيث ترتبط التغيرات البيئية بتغير توجهات الأسرة ونمط حياتها، كما يحاول أعضاؤها أن يكيفوا أنفسهم مع الأوضاع الجديدة في

¹ - علي ليلي وآخرون: التغير الاجتماعي والثقافي ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن 2010، ص ص 183،184.

² - مسعد الفاروق حمودة ، ابراهيم عبد الهادي المليجي: المدخل الى تنظيم المجتمع المعاصر ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2001، ص 44.

³ - محمد حمداوي : وضعية المرأة والعنف داخل الاسرة في المجتمع الجزائري التقليدي ، انسانيات ، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، عدد 1، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، وهران ، 2003، ص 96.

⁴ - السيد علي شتا: البناء الثقافي للمجتمع، الجزء الخامس، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، (ب ت) ، ص 12.

الفصل الثاني الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

مجال الحياة الاجتماعية والاقتصادية والحضرية، حيث تعمل البيئة الحضرية على تقديم الامكانيات والخدمات المتاحة لأفراد الأسرة مما يساعد في التعجيل في وتيرة التحضر والتغير الاجتماعي. و البيئة في أبسط معانيها هي كل ما هو خارج عن كيان الانسان، و كل ما يحيط به من موجودات، وهي الاطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة، و أن أهم ما يميز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن الدقيق القائم بين عناصرها، و أن أي تغيير في بعض جوانبها سرعان ما يكون له أثاره واضحة في ذلك، ولذا فإن البيئة الحضرية تسير في إطار مرسوم يطلق عليه النظام البيئي، والذي يمثل الانسان أحد العوامل الهامة في توازنه، حيث أن تدخل الانسان غير الواعي سوف يؤدي لا محالة إلى افساد ذلك التوازن.(1).

و تشكل البيئة الحضرية والسكان مقومات مجتمعية واحدة عضوية في أساس التجمع الانساني، ونقص بالمقومات المجتمعية تلك العناصر الأساسية التي يتكون منها ويرتكز عليها، وهي تشمل عادة البيئة والسكان و النظم والبنى و المؤسسات الاجتماعية، و أنماط الإنتاج و المعيشة، والعمليات و الأنساق الاجتماعية، و الثقافة وغيرها.(2)

ويؤكد الكثير من الباحثين أن ثمة علاقة تفاعلية بين البيئة و الإنسان، حيث تحدث أثرا كبيرا في تطور الحياة الاجتماعية ونظمها، فالناس في كل مكان عليهم أن ينظموا أنماط حياتهم وفقا للبيئة الحضرية التي يقيمون فيها .

كما أن البيئة الفيزيائية هي التي تحدد أشكال النشاط الاقتصادي و الاجتماعي الذي يخرط فيه السكان، وعلى ضوء ذلك يفترض أن تترك البيئة الحضرية والفيزيائية أثرا بالغا على مستوى الأسرة في أي مجتمع انساني.(3).

فضلا عن ضغوط النمو السكاني وتلوث البيئة ونقص الموارد الطبيعية والتي تسبب الكثير من التغيرات الاجتماعية، وما يترتب عليها من أثار اجتماعية سلبية كالمجاعة و إنتشار الأمراض والأوبئة التي تفرز تغيرات خطيرة على الانسان والبيئة.(4)

والإنسان جزء لا يتجزأ من هذه البيئة أو المنظومة البيئية، لكن الميزة التي تميزه عن باقي عناصرها ومكوناتها أنه يمارس دور الفاعل فيها، هذا الدور الذي يظهر من خلال ممارسته اليومية

1 - محمد عباس إبراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية، نفس المرجع السابق، ص 219.

2 - حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، نفس المرجع السابق، ص ص 47 ، 51.

3 - دلال ملحق استيتية: التغير الاجتماعي والثقافي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2010، ص 46.

4 - معن خليل عمر: التغير الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 200، ص 154.

الفصل الثاني.....الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

لمظاهر الحياة الحضرية، وبفعل قدراته البدنية والعقلية، أصبح الإنسان عنصراً مهيمناً على البيئة المحيطة به، وقد ساهم في ذلك النمو الديموغرافي المتزايد والتطور العلمي والتكنولوجي المتسارع، بالإضافة إلى تطوير الإنتاج الصناعي وإنشاء وتوسيع المدن ومد شبكات المواصلات، الأمر الذي أدى إلى استهلاك كثير من الموارد الطبيعية والذي خلف آثاراً واضحة على كثير من الأنظمة البيئية.

و إذا سلمنا بوجهة النظر القائمة بحتمية التنوع في البيئات الحضرية، فإن ذلك يتوقف على مدى تحضر الأفراد وكفاءتهم المستندة إلى تقسيم العمل والتخصص والإنجاز، حيث يميز كل من "ماير" و"بودميك" بين جماعتين تشكلان المدينة، إحداها تخلت عن الثقافة الريفية القديمة، و الأخرى تعتمد على ثقافة القرية في سلوكها ومعتقداتها.(1)

ومن الصفات البارزة في البيئة الحضرية هي كونها تمتاز بالاستمرارية والنمو والتطور لمفرداتها وفي مراحل متتابعة، وعلى العكس، فهي لا تمتلك في أي مرحلة من مراحلها صفة الثبات، ويعود السبب في ذلك إلى التطور المستمر في المفردات والقيم الحضرية والاجتماعية والحياتية، وما لدور التقدم التكنولوجي السريع في تغيير صيغ التعامل مع البيئة الحضرية المحيطة، لذلك يمكن القول بأن البيئة الحضرية تمتلك صفة المرونة الكافية لمواكبة المستجدات في طبيعة عمل الأنظمة البيئية.(2)

و ليست البيئة و الأسرة مقومات مجتمعية منعزلة بعضها عن بعض، و إنما يشكلان معا وحدة عضوية من وحدات المجتمع الذي يتسم بالتغير و التحول و التطور في ثقافته ومفاهيمه و أنظمته ومؤسساته حسب أوضاعه و ظروفه، وكما ننظر للمجتمع و تفاعله مع البيئة الحضرية، كذلك ننظر إلى الفرد والأسرة كمؤسسة إجتماعية تنشأ وتتكون وتحدد أهدافها وفقاً لعادات ومبادئ المجتمع التي تقيم فيه.

و يرى " هومانز" أن هناك حدوداً للبيئة التي تحدث فيها حالات التفاعل و الاحساس بأنشطة الجماعة، كما أن الجماعة هي الأخرى تستجيب لمتطلبات هذه البيئة، و أن معرفة ذلك يعتبر نقطة البدء في دراسة النسق الاجتماعي، وعليه يرى (هومانز) أن البيئة إنما تحوي ثلاثة تصورات هامة

¹ - اسماعيل قيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، (ب ت)، ص 171.

² - هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب: التخطيط والتصميم الحضري، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2006، ص ص 94،95.

هي البيئة الفيزيكية والتكثيكية والاجتماعية، وكل من هذه التصورات إنما يتداخل مع الآخر، كما أن أهمية أحدهم وأولويته يتحدد عن طريق طبيعة الجماعة نفسها.⁽¹⁾ و عموما فإن البيئة الحضرية هي نتاج تأثير الإنسان مع بيئته الطبيعية، حيث أن وعي الإنسان بهذا الفعل وتأثيره جعله يسعى إلى تنظيمه وإعادة خلق نوع من التوازن بين عناصره.

خامسا - الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة:

1 - النظرية البنائية الوظيفية:

يحاول الكثير من المهتمين في مجال الأسرة تنظيم معارفهم المتراكمة في نسق مهارات ونظريات، حيث تعتبر النظرية البنائية الوظيفية من أهم الاتجاهات الرئيسية لدراسة الأسرة كنسق اجتماعي. ويدور المحور الرئيسي للمدخل البنائي الوظيفي حول تفسير وتحليل كل جزء في المجتمع، مع إبراز الطريقة التي تتربط على أساسها أجزاء البناء الاجتماعي بعضها ببعض، ولهذا يكون عمل التحليل الوظيفي هو تفسير هذه الأجزاء والعلاقات بينها، فضلا عن العلاقة بين الجزء والكل، في الوقت الذي توجه فيه عناية خاصة إلى الوظائف التي تكون محصلة لهذه العلاقة.⁽²⁾

و تتضمن دراسة الأسرة كأحد مكونات النسق الاجتماعي الشامل دراسة وظائفها في المجتمع، وأيضا من خلال الأدوار والمكانات التي يتمتع بها أفرادها، والتي لها دلالات وظيفية داخل النسق الأسري والاجتماعي، حيث يساهم هؤلاء الأشخاص في المحافظة على البناء الاجتماعي للأسرة داخل المجتمع. " ويستخدم مصطلح الوظيفة رغم غموضه للإشارة إلى الجزء الذي تقوم به وحدة معينة من مكونات النسق للحفاظ على بقائه و استمراره، و إلى العلاقة المتبادلة بين الأجزاء التي تكون النسق الاجتماعي".⁽³⁾

و يرى " بارسونز" أبرز ممثلي النظرية البنائية الوظيفية أن الاستقرار في بنية الأسرة هو المهمة الرئيسية لأفرادها، و بالخصوص الآباء والأمهات، هذه المهمة تحددها طبيعة مكانة الذكور و الإناث داخل الأسرة، والتي رسمت خطأ ثابتا داخل الأسرة وأيضا في البناء الاجتماعي للدولة.

¹ - غريب محمد سيد أحمد: المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص 209.

² - سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1999، ص 143.

³ - عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع العائلي، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003، ص 83.

الفصل الثاني.....الأسرة، أشكالها وظائفها و إتجاهاتها النظرية

أما بخصوص وظائف الأسرة، فإن استقرارها في هذا الشأن مؤكد، كذلك الحال بالنسبة للتكيف الاجتماعي، فالأسرة تعمل على القيم والقواعد المقبولة و أنماط السلوك القائمة للأسرة، كما تتضمن تكيف الفرد لمطالب المجتمع للحفاظ على كيان الأسرة في المجتمع.

فالأسرة بالنسبة لبارسونز هي بمثابة نظام تندمج فيه نظم فرعية لا يمكن فهمها دون الرجوع للنظام الشامل.(1)

فالأسرة بإعتبارها نظاما فرعيا معرضة للتغيرات التي تطرأ على المجتمع الكبير، فالتغيرات التي تتعرض لها الأسرة هي انعكاسات للظروف الاجتماعية والقيم الثقافية و التغيرات الاقتصادية الحديثة. و يتضمن الإتجاه البنائي الوظيفي مستويين من التحليل: يتمثل إحداهما في التحليل الوظيفي وهو أسلوب منهجي، أما المستوى الثاني فيتمثل في التحليل السوسيولوجي الاجتماعي وهو تفسيري، وبذلك فإن تفسير السلوك يتم من خلال تحليل أهدافه الوظيفية والإيجابية في البناء الاجتماعي، وفي صلته بالنظم وأنماط السلوك الأخرى.

و محور اهتمامنا بهذا المدخل تتمثل في دراسة الأسرة وفقا للمدخل البنائي الوظيفي، و الذي يهتم بالوظائف التالية:

- وظيفة الزوج بالنسبة للمجتمع.
- وظيفة الأبناء الفرعية داخل الأسرة.
- وظيفة رب الأسرة بالنسبة لأفرادها.(2)

و لعل أهم اسهام للنظرية البنوية الوظيفية هو تأكيدها على تأثير المعايير والقيم على السلوك الانساني و فهمه، وهذا ما سيساعدنا بطريقة أو بأخرى على فهم صراع القيم والمعايير أثناء التغيرات الاجتماعية الكبرى، و يشير البناء الاجتماعي للأسرة إلى الطريقة التي تنتظم بها الوحدات الاجتماعية و العلاقات المتبادلة بين الأجزاء، كما يشير إلى أنماط التنظيم التي تختلف بصورة واضحة في أنحاء العالم، وعلى الرغم من الاختلافات القائمة إلا أنها تكشف عن نمط معين من التنظيم، كما تؤدي إلى نتائج متكررة ومحددة .

و لتحديد الخصائص البنائية للمجتمع العربي يقترح " خلدون النقيب " نموذجا نظريا بديلا لما كان سائدا من نماذج لم توضع لتحليل المجتمع العربي في سياقه الدينامي بقدر ما وضعت لتفسير جموده في مقابل حركية المجتمع الغربي وديناميته، ويطلق عليه نموذج الفعاليات السياسية الحضارية، حيث

¹ - محمد احمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر: علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 71.

² - سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية ، نفس المرجع السابق ، ص 145.

الفصل الثاني..... الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

يمكن هذا النموذج الدينامي من بلوغ المقاييس الموضوعية التي تيسر رصد التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمع العربي وهي ثلاثة:

- نظام ملكية الأراضي وبناء وتركيب الطبقة الحاكمة، والحراك البنائي، وتركيب القوى العاملة. وتطبيقا لهذا النموذج وما يوفره من مقاييس يصنف خلدون النقيب التحولات الرئيسية في بناء المجتمع العربي الى مراحل هي:

- مرحلة الدولة المركنتيلية التي إنتهت بسيادة الدولة السلطانية و فيها هيمن الاقطاع العسكري الإداري، أما المرحلة الثانية فقد بدأت بالانتقال من الدولة السلطانية إلى الدولة التجارية التابعة، وقد تزامن هذا الانتقال مع ثلاث مجموعات من العمليات الدينامية:

التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وتغلغل النسق الاستعماري الامبريالي، و انهيار نظام الملل مع ظهور مشروع الدولة القومية.⁽¹⁾

ولعل أهم اضافة حققها خلدون النقيب هي محاولة تخلصه من النماذج الساكنة التي تهمل سيرورة المجتمع العربي، وتبرر جموده بعوامل خارجية دون النظر في التحولات العميقة في بناء الاجتماعية والاقتصادية.

وعموما فإن النظرية أو المقاربة الوظيفية البنائية لم تعد وحدها المسيطرة والمفسرة لقضايا الأسرة، بل ظهرت إلى جانب ذلك التفاعلية الرمزية والمقاربات النظرية الحديثة.

2 - النظرية التفاعلية الرمزية:

بدأ استخدام التفاعلية الرمزية كمصطلح يشير إلى مدخل معين ومميز لدراسة حياة الجماعة الانسانية والسلوك الشخصي، وهي تدعوا إلى إستقصاء الأفعال المحسوسة للأشخاص مع التركيز على أهمية "المعاني" وتعريفات المواقف والرموز والتفسيرات وذلك لأن التفاعل بين الانسان يتم وفقا لهذه النظرية عن طريق استخدام الرموز وتفسيرها.

و يركز التفاعل الرمزي كما يعرفه " بلومر " على ثلاث مقدمات منطقية هي:

أ - إن بني الانسان يتعاملون مع الأشياء على أساس معانيها بالنسبة لهم.

ب - إن المعاني مشتقة من التفاعل الاجتماعي الذي يمارسه الفرد مع رفقاءه.

ج - إن هذه المعاني يتم تناولها وتعديلها من خلال عملية تفسيرية يستخدمها الفرد في التعامل مع الأشياء التي يواجهها.⁽²⁾

¹ - الطاهر لببيب: نفس المرجع السابق ، ص 36.

² - سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية ، نفس المرجع السابق، ص ص 151، 152.

الفصل الثاني..... الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

إن الفكرة الأساسية التي تركز عليها النظرية هي التأكيد على أن معظم السلوك الإنساني ينشأ من خلال التفاعل الاجتماعي فالإنسان كائن اجتماعي يشعر بالمحبة و البغض كما يشعر بالإعزاز بذاته أو بمركزه، فكلما تفاعل الفرد مع غيره و تبادل معه علاقة مشتركة فإن ذلك يعني أنه تفاعل معه، ومن ذلك فإن الفرد يعتبر شخصا اجتماعيا من خلال هذا التفاعل، إذ أنه يطور شخصيته و يصقلها من خلال إنتمائه للآخرين في وحدات اجتماعية متعددة.

و بما أن الأفراد لا يعيشون منعزلين عن بعضهم البعض بل يتصلون ببعضهم بوسائل متعددة مما يجعلهم يؤثرون ويتأثرون، ومن ذلك تنشأ بينهم علاقات تفاعلية تجعلهم وحدة متكاملة متداخلة.

و يرى "هيل" و "هانس" أن المفهوم التفاعلي للأسرة يتبنى الموقف التالي:

"إن إدراك الفرد للمعايير أو توقعات الدور تجعله ملتزما في سلوكه بأعضاء الجماعة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، حيث يستخدم الفرد هذه التوقعات في أي موقف تبعا لمصدرها (الجماعة المرجعية) و بناء على تصوره الذاتي، وعندما يتمكن من ذلك يقوم بدوره، و تتم دراسة الأسرة الآن من خلال تحليل التفاعلات العلنية والصريحة القائمة في هذا البناء".⁽¹⁾

و يهتم هذا المدخل بالأمور الداخلية في الأسرة، فهو يقوم بدراسة العلاقات الأسرية بين الزوج والزوجة وبين الوالدين وأبناءهما كما يهتم بمواضيع الاختيار للزواج والتوافق الزوجي وتكوين الشخصية في ضوء السياق العام للأسرة، بالإضافة إلى التركيز على أنماط الأسر وتبادل الأدوار وتغير القيم ووظيفة العلاقات الأسرية.

و على مستوى الاسهام النظري ساعدت نظرية التفاعل الرمزي في تحول اهتمام دراسة الأسرة من الاتجاه المؤسسي إلى التركيز على الأعمال الداخلية في الأسرة، حيث يكون التفاعل بين أعضائها فضلا عن تحول دراسة الأسرة من البحوث ذات الطابع التاريخي إلى البحوث القائمة على الملاحظة الواقعية والميدانية.⁽²⁾

و عموما فإن هناك عوامل يجب اعتبارها في العلاقات الاجتماعية:

- إن الفرد يعيش معظم حياته في ظل ثقافة معينة و جماعات تتكون منها هذه الثقافة، حيث أن المعاني والخبرات التي تكونها هذه الوحدة الاجتماعية و التي من أهمها الأسرة تخلق لدى الفرد أنماطا معينة من طرق الحياة تساعد على تفسير بيئته و الاستجابة لها، و من ثم فإن الذات الفردية أو الشخصية هي عبارة على نتاج للحياة الاجتماعية التي هو جزء منها.

¹ - سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، نفس المرجع السابق، ص 156.

² - رايح درواش: علم إجتماع العائلة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012، ص، ص، 120، 122.

الفصل الثاني..... الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

- إن السلوك الاجتماعي للأفراد يتم وجها لوجه مع الأفراد الآخرين لإعتبار حاجاتهم وأفعالهم ومن ثم فإن علاقات الفرد الاجتماعية المباشرة ستكون هامة جدا في تحديد تصرفاته.

- يقضي الأفراد جزءا كبيرا من حياتهم داخل الجماعات و من ذلك فإن مراكزهم وحاجاتهم تمارس تأثيرا قويا على سلوك الفرد.(1)

و يرى " انتوني غدنز" أن التفاعلية الرمزية توجه انتباهنا إلى تفاصيل التفاعلات الشخصية، والطريقة التي تتم بها هذه الترتيبات لإعطاء المعنى لما يقوله ويفعله الآخرون، وينوه منظروا هذه النظرية بالدور الذي تؤديه هذه التفاعلات في خلق المجتمع ومؤسساته.(2)

كما أضاف " هيل " الكثير إلى تحليل الأسرة من وجهة نظر الاتجاه التفاعلي، فقد أشار إلى حقيقة ذات دلالة هامة، وهي أن كل عضو من أعضاء الأسرة يصل في دورة حياته إلى نقطة حرجية بطريقة غير متزامنة، و تفسير ذلك أن الأسرة بوصفها جماعة مكونة من عدة شخصيات متفاعلة تختلف عن معظم الجماعات، من حيث السن و الجنس، فأعضاء الأسرة يختلفون من حيث أعمارهم ورغباتهم وحاجاتهم ومعدل نموهم ومستويات تفهمهم وتناولهم لمشاكل الحياة مع بعضهم البعض داخل الأسرة الواحدة، وعلى ذلك فكل أسرة يمكن اعتبارها حلقة من الشخصيات المتفاعلة، كل يصارع من أجل إشباع حاجاته الأساسية، وهذا التفاعل يتضمن في خلفيته نمط الحياة الأسرية، وعلاقاته بالمجتمع الكبير، الذي تعد الأسرة جزءا منه.(3)

وعلى الرغم من ظهور اتجاهات نظرية عديدة حاولت فهم بناء الأسرة وديناميتها، إلا أن هذه الاتجاهات سعت في عمومها إلى فهم الواقع الاجتماعي و ادراك علاقات التأثير المتبادلة بين أفرادها، ومن هذه الزاوية يمكننا التأكيد أن الفهم الحقيقي للأسرة يرتبط بضرورة معرفة أنماطها وأبعادها في سياق عمليات التغير الاجتماعي.

¹ - فهمي سليم الغزوي وآخرون: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص، ص 158، 159.

² - انتوني غدنز: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، الطبعة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 77.

³ - ابراهيم بن مبارك الجوير: الأسرة والمجتمع، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، 2009، ص ص 63، 64.

سادسا - الأسرة الجزائرية:

تتميز الأسرة الجزائرية برغم التحولات الاجتماعية التي طالت المجتمع في السنوات الأخيرة ببنيتها "البطبركية" حيث تشكل السلطة الأبوية خاصية جوهرية، فالعلاقات بين أفراد الأسرة في هذا النمط تتسم بالسيطرة الواضحة للأب ليس كرمز حي للسلطة فحسب، بل كفكرة مهيمنة على تصورات الأفراد وممارساتهم، وبذلك تشكل كل محاولة للخروج من دائرة الهيمنة الأبوية تهديدا مباشرا لنمط علاقات السلطة السائدة وأيضا على رمز من رموزها.⁽¹⁾

و لقد استمدت الأسرة الجزائرية خصائصها من الأشكال الأولى للعائلة المغاربية الأمازيغية عبر مختلف المراحل، بالإضافة إلى التراكمات التاريخية من خلال الحضارات التي تعاقبت على هذا المجتمع ومنها الحضارة الإسلامية خاصة أشكال العائلة العربية والتركية وتأثيرات المجتمع الفرنسي المتمثلة في تحطيم وتشويه بنى القرابة للمجتمع الجزائري، ومختلف التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت عليها في مرحلة الاستقلال من خلال التنمية المنتهجة من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة.⁽²⁾

إن التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري ترتب عليها ضعف في الروابط الأسرية وأساليب الضبط الاجتماعي، كما حدث لها تغير في نمطها وتقلص في حجمها. مما أدى إلى تأثرها بكل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحادثة، والتي أدت بدورها إلى تزايد المشكلات والوظائف، وكثرة الواجبات والمسؤوليات، حيث أصبحت تعاني العديد من المشكلات كارتفاع تكاليف المعيشة، وأوضاع اجتماعية صعبة، وأزمة السكن، حجم الأسرة الكبير، مما أدى بأفرادها إلى الاحساس بالتوتر الدائم والمستمر وبالمعاناة، وهذا يعني أنّ هناك ضغوطا اجتماعية و اقتصادية تقع على كاهلها سواء من داخلها أو من خارجها أثرت على نظامها وعرقلت جهودها في المحافظة على بقائها و استمرارها.

¹ - عنصر العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص، 29.

² - ناصر قاسمي: سوسيولوجيا العائلة والتغيير الاجتماعي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013، ص، 5.

الفصل الثاني.....الأسرة، أشكالها وظائفها و اتجاهاتها النظرية

و لقد شهد المجتمع الجزائري الانتقال من مجتمع يتهيكّل حول المحلية والأهلية إلى مجتمع يتميز بالانفتاح والتعدد، ولا شك أن هذه التحولات تؤدي بالأفراد إلى الإعتماد على المزيد من الضبط الاجتماعي والذاتي.(1)

و تتميز الأسرة الجزائرية بخصائص وسمات متعددة، حيث تشكل الأسرة الوحدة الأساسية في المجتمع، و التي تؤمن عدة وظائف اقتصادية و اجتماعية و ثقافية منها وظيفة الإنجاب والاعالة والتنشئة الأسرية، ومن خلال التحولات والظروف التي عرفها المجتمع الجزائري فقد تغيرت الأسرة الجزائرية في أسلوب حياتها بشكل كبير، سواء في شكلها التركيبي، أو في علاقاتها الداخلية، أو في قيمها الاجتماعية، حيث تندرج هذه التغيرات في إطار حركة التغيير الثقافي الاجتماعي، والانتقال من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث، أي ضمن مسيرة التحديث التي يشهدها المجتمع الجزائري.(2)

و تتسم العلاقات القرابية داخل الأسرة التقليدية والتغير الذي شهدته الأسرة الجزائرية، سواء في أسلوب و نمط حياتها والذي أفقدها الكثير من وظائفها التقليدية وقيمها، حيث يكون تغييرها نتيجة حتمية لتغير أحد نظمها الاجتماعية أو تغير سمات البيئة الحضرية للمجتمع، أو تغير العادات والتقاليد وأساليب الضبط الاجتماعي .

وتتباين الأسرة الجزائرية في تعاملها مع هذا الواقع تبعا لمتغيرات كثيرة تتعلق بعادات الأسرة وتقاليدها وتوجهاتها الفكرية، أو حسب ظروفها المادية كضيق المسكن وإتساعه، والاجتماعية كحضور الأب أو غيابه عن الأسرة، وبمستوى الوعي بما يجري في هذا المحيط، وبمدى توفر وسائل الترفيه والتسلية والإعلام في البيت، حيث يلاحظ أن بعض الأسر إستطاعت بفضل هذه الامكانيات أن تتصدى للتأثيرات السلبية للمحيط على أبنائها ، كما أن هناك من الأسر من تستجيب لضغوطه مادامت ظروفها المادية متدهورة، أي أنها تترك أبنائها تحت رحمة هذا المحيط الذي أضحى جزءا طبيعيا من حياتهم اليومية.(3)

¹ - رشيد حمدوش : مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، امتدادية ام قطيعة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 22

² - ناصر قاسمي: نفس المرجع السابق ، ص، 5.

³ - محمد بومخلوف وآخرون: ضغوط الحياة الحضرية و انعكاساتها على التربية الأسرية ، مخبر الوقاية والارغنونما، العدد 1 ، جامعة الجزائر، 2007، ص81.

الفصل الثاني.....الأسرة، أشكالها وظائفها و إتجاهاتها النظرية

و من الصعب أن ننجح في فهم مصير التحولات الراهنة التي يشهدها المجتمع الجزائري بالاختصار على تحديد الأسباب القريبة والمباشرة، وتجاهل الأسباب البعيدة، أو ما يسمى أحيانا الأسباب التاريخية.(1)

ان الضغوطات الرئيسية الناجمة عن تحولات البنيات العائلية للأسرة الجزائرية قد أدخلت توازنا جديدا للأدوار داخل الأسرة، مما يوشك بتحول عميق في المحيط الثقافي، حيث أصبح رب العائلة قليل القرار فيما يخص حياته المهنية أو عمل زوجته أو ميزانية العائلة.(2)

وتخفف الأسرة الحضرية من سيطرتها المطلقة على كل أفرادها، وهي تخفف كذلك من التزاماتها نحو الأقارب والأصهار وغيرهم، وتسود الأسرة الحضرية الحياة الفردية مما يؤدي شيئا فشيئا إلى الخروج من التقليدية إلى التحررية، وينكمش النفوذ الكبير الذي كان يتمتع به الوالد أو الجد في الأسرة الريفية، وقد أدى هذا التغيير إلى التخلي عن الكثير من الالتزامات نحو الأقارب، إلا أنه ضاعف من مسؤولية رب الأسرة الحديثة الذي لم يكن من قبل مسؤولا عن أمورها.(3)

وعموما فإن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري قد تركت أثرا الواضحة في التركيب الاجتماعي بصورة عامة، ومؤسساته البنوية كالعائلة والقراية والزواج بصورة خاصة، فقد تغيرت الملامح التقليدية التي كانت تميز العائلة الجزائرية كتركيبها ووظائفها وعلاقاتها القراية ونظام زواجها، والذي كان نتيجة حتمية للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الأسرة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، وقد أدى هذا التغيير إلى ظهور خصائص وصفات أعطتها طابعا خاصا جعلها تتميز عن باقي الأسر في المجتمعات الأخرى.

¹ - علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، مخبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص 63.

² - لجنة السكان و الحاجات الاجتماعية، نظرة حول الاقصاء الاجتماعي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة السابعة عشر، ماي 2001، ص 17.

³ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التخطيط الحضري، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 24.

الفصل الثالث:

الزواج، أشكاله وتطور نظامه

1 - مفهوم الزواج.

2 - أشكاله.

3 - الزواج في الأسرة الجزائرية.

4 - تطور نظام الزواج في الأسرة الجزائرية.

1 - مفهوم الزواج:

الزواج هو علاقة جنسية تقع بين شخصين مختلفين في الجنس (رجل و امرأة) يشرعها و يبرر وجودها المجتمع، و تستمر لفترة طويلة من الزمن يستطيع خلالها الشخصان المتزوجان البالغان إنجاب الأطفال و تربيتهم تربية حسنة اجتماعية، أخلاقية و دينية يقرها المجتمع و يعترف بها، و يعرف الزواج على أنه "مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها و قوانينها وأحكامها و قيمها التي تختلف من حضارة إلى حضارة أخرى".⁽¹⁾

و يعد الزواج من أهم النظم الاجتماعية التي تتأثر بها حياة الإنسان و المجتمع، و يعتبر عقد الزواج الارتباط و الإتفاق التعاقد الذي يقوم بين الطرفين لبناء أسرة تسمح بإشباع الرغبات الغريزية و ينتج عنها إنجاب الأطفال و تخلق جوا عاطفيا يجمع بين الزوج و الزوجة و الأبناء لسلامة و استقرار و إستمرار الروابط، و القيام بعملية التنشئة الاجتماعية على أسس سليمة.

و قد تشغل علاقة الزواج العمر كله و قد تكون قصيرة المدى، وقد يتخذ نظام الزواج بوحدة كما يسمح تعدد الزوجات أو الأزواج خلال الحياة، و قد يكون تعدد الزوجات هو أكثر أنواع التنظيمات شيوعا في كثير من المجتمعات و قد يكون الزواج جماعيا و هو الزواج الذي عرفته المجتمعات البدائية.⁽²⁾

و يختلف أسلوب الزواج من مجتمع إلى آخر، ففي بعض المجتمعات يسود الزواج الداخلي و القائم على أساس قرابي و ترك الاختيار للوالدين و الأقرباء، بينما في مجتمعات أخرى يسود الزواج القائم على الاختيار الشخصي للطرف الآخر، و نجد في مجتمعاتنا العربية الاسلامية تعمل بالأسلوبين معا و ذلك بالرجوع إلى القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة التي تعتبر المصادر الأولى التي تحدد من خلالها قواعد و أحكام الزواج من حيث البناء، و حتى من خلال تحديد علاقة الزوجين ببعضهما البعض و علاقة الأسرة ككل بالمحيط الاجتماعي.

و يقوم الزواج على الموافقة التي تأخذ شكل عقدا شرعيا غالبا ما يتبعه إحتفال جماعي يضم الأهل و الأصدقاء لإعلان الزواج و إقراره دينيا وقانونيا، و هو واجب اجتماعي لذا نجده غالبا ما يتم وفق عادات وتقاليد الأسرة و في أوضاع يقرها المجتمع، و معنى ذلك أن وجود الأسرة مرهون بوجود نظام الزواج الذي يحدد الصلة بين أعضائها، حيث تكون هذه الصلة قانونية و خلقية و دينية في آن واحد وتوضع تحت رقابة المجتمع و الرأي العام، و بذلك نستنتج أن نظام الزواج في الأسرة

¹ - إحسان محمد الحسن: المدخل إلى علم الاجتماع، نفس المرجع السابق، ص 67.

² - ر،م ماكيفر، شارلز بيدج: نفس المرجع السابق، ص 458.

الفصل الثالث الزواج، أشكاله و تطور نظامه

الإنسانية لا تحدده روابط الدم و العلاقات القرابية بل يتحكم فيه ما يتفق عليه المجتمع من نظم و قوانين وما يقره الدين من أحكام و قواعد.

ليس هناك تعريف كامل و شامل لنظام الزواج يمكن الاعتماد عليه في تحليل مفهومه الاجتماعي والأخلاقي ، و توضيح انماطه و تفرعاته و استيعاب اسبابه و مضامينه الحضارية و الانسانية، لكن المعنى الدقيق للزواج أنه مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها و احكامها و قوانينها و قيمها التي تختلف من حضارة الى أخرى .

و يستلزم نظام الزواج انجاب الاطفال و تربيتهم تربية اجتماعية و أخلاقية يقرها المجتمع ويعترف بها، و مثل هذه التربية تحتاج الى جهود مضيئة و وقت طويل، و يلعب الوالدان الدور المباشر في هذه التربية إذ يقومان بتدريب أطفالهم على الاقتداء بالسلوك السوي و القيم ، و الاعتماد بالمثل و القيم و الأهداف الكبرى التي يعتقد بها المجتمع.

إن الزواج من الناحية البيولوجية و الاجتماعية هو معاشرة جنسية بين رجل و امرأة تتبعها مسؤوليات أبوية و تربوية مهمة تتولاها العائلة الجديدة و تكون مهينة للقيام بها و تنفيذها، لهذا يعتقد الباحث " وسترمارك " بأن الزواج متأصل بالعائلة أي أنه اساس تكوين العائلة و نشوئها.

أما المضمون الاجتماعي للزواج فإنه يتعلق بالموافقة الاجتماعية التي تكون على شكل عقد شرعي توقعه الأطراف المعنية التي تدخل في اطار الزواج، و الزواج هو الذي يحدد العلاقة الاجتماعية والجنسية التي تقع بين الزوجين ، و هو الذي يحدد العلاقة الاجتماعية و الروحية التي تقع بين الأبوين و الأطفال، و غالبا ما يرافق الزواج حفلة اجتماعية عامة تشهد و تؤيد وقوع الزواج بين رجل و امرأة، و هذه الحفلة بجانب كونها حفلة اجتماعية، فإنها دينية و شرعية و قانونية موقرة ، لها صفاتها الاجتماعية و الأخلاقية التي يقرها المجتمع و يتمسك بها.⁽¹⁾

إن الزواج أمر حيوي له أهميته الكبرى في ساحة هذا الكون العظيم فهو نظام أزلي و ضرورة أصلية من الضرورات التي طبع الله عليه كائنات هذا الوجود، و عنصر الإنسان هو أهم عنصر خلق لعمارة الأرض و بقائها حتى خلق الله كل ما فيها فقال تعالى: " هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا " (البقرة: 29).

كما أنه سبحانه و تعالى خلق من نوع الإنسان ذكورا و إناثا ، و فطر في كل واحد منهما الميل للآخر، و لما كان حب البقاء هدفا أسمى يرجوا إليه كل إنسان – مع إدراك الشخص بضرورة فوائده – فإن الزواج يحقق له هذه الغاية عن طريق الأولاد و الأحفاد الذين يعتبرون امتدادا له ، و حفظ النوع الإنساني هو الأصل في مشروعية الزواج يتبعها أحكام أخرى بمنزلة الفرع من الأصل.

¹ - احسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، نفس مرجع سابق ، ص ص، 321، 322.

الفصل الثالث الزواج، أشكاله و تطور نظامه

و مما يمتاز به دين الإسلام مراعاته للفطرة البشرية و قبوله بواقعها و محاولة تهذيبها ورفعها، قال تعالى: "زين للناس حب الشهوات من النساء و البنين و القناطير المقتطرة من الذهب والفضة " (سورة آل عمران: 14).

فالإسلام يبيح الاستمتاع بطيبات الحياة، بل يدعوا إليها دعوة صريحة، فيقول مستنكرا: " قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده و الطيبات من الرزق " (سورة الأعراف: 32).

و يقول تعالى: " و لا تنس نصيبك من الدنيا " (سورة القصص: 77). و في قوله صل الله عليه وسلم: " إنما حبب إلي من دنياكم النساء و الطيب و جعلت قرّة عيني في الصلاة " ، و هذا يدل على احترام الدافع الجنسي و عدم احتقاره ، و السعي لإشباعه بما يتناسب و كرامة الإنسان، و لذا حدد الإسلام طريق تلبية هذا الإحساس عن طريق الزواج حيث أنه أحسن وضع طبيعي لذلك، و أنسب مجال حيوي لإرواء الغريزة و إشباعها .

و لم يصف الإسلام الغريزة الجنسية بالقذارة ولا بالإنحطاط ما دام إشباعها في الحدود السوية المأمونة والتي لا تؤدي الى انحلال في شخصية الفرد، و لا الى انتكاس حيواني في محيط المجتمع، و من هنا يتبين أن سلوك المسلمين تجاه الغريزة إنما هو سلوك فطري معتدل.⁽¹⁾

و لما كان المجتمع الجزائري مثل باقي المجتمعات الاسلامية معتنقا بالعقيدة الاسلامية، فإن نظام المحارم تحدده الشريعة التي دعمت ما كان متعارفا عليه في المجتمع الجزائري قبل الفتح الإسلامي للمغرب العربي عموما، و الجزائر خاصة، و عليه فإن المشرع الجزائري يحدد في الزواج دائرة المحارم التي يمنع الاقتران بهم سواء بشكل مؤقت أو تعلق الأمر بالمنع الأبدي.

و تختلف وظائف الزواج باختلاف بنائه، فعندما يكون الزواج من داخل النسق القرابي أو الأسر الممتدة، يصبح الإنجاب و المحافظة على اسم الأسرة و ملكيتها من الوظائف الأساسية للأسرة ، و في هذه الحالة يكون عدم الإنجاب بوجه عام أو عدم إنجاب طفل ذكر سببا قويا لطلاق الزوجة ، أو الزواج من أخرى مع الاحتفاظ بالزوجة الأولى.

أما في المجتمعات المتقدمة فإن الزواج يكون له وظائف أخرى ، مختلفة عن تلك التي توجد في النمط السابق مثل: الاستقلال و الاستقرار، و تأسيس أسرة خاصة، و الانجاب ، الرفقة و السعادة والحب، و الاعتماد على النفس، و الأمن الاقتصادي، و العلاقة الجنسية المشروعة و تبادل العواطف، و استبعاد مشاعر الوحدة... الخ.

¹ - إبراهيم بن مبارك الجوير: نفس المرجع السابق، ص ص 88،90.

الفصل الثالث الزواج، أشكاله و تطور نظامه

و من هنا نجد أن الحيوان يعاشر و الإنسان يتزوج، و في هذا التمييز نجد أن المعاشرة أمر بيولوجي، في حين أن الزواج أمر اجتماعي يعتمد على دعمتين.

أ - الشرعية:

و هو معيار سببي محدد و جامد لا اجتهاد فيه، فشروط الشرعية محدودة بدقة، سواء مستلزمة من تشريع سماوي، أو كانت من قانون وضعي، و من خلال تطبيق هذه القواعد يتبين شرعية الزواج من عدم شرعيته.

ب - الاستمرار في العلاقة الزوجية:

و ذلك باعتبار أن الإستمرار هو أهم أركان العلاقة الزوجية بعد شرعيتها، و تبدأ العلاقة الزوجية بإشهار هذا الزواج سواء كان هذا الإشهار رسميا أو غير رسمي، و بذلك تشهد البيئة الاجتماعية، سواء كانت جماعة قروية أو عشيرة أو قبيلة أو جماعة جوار أو مجتمعا محليا أو المجتمع الأكبر هذا الزواج، و لا يعد عقد الزواج بديلا عن الإشهار و إنما هو تطوير له ، كذلك فإن حفلات الزواج ليست هي عملية الإشهار الوحيدة.

و في نفس الوقت لا يمكن اعتبار شرط الاستمرار في علاقة الزواج استبعادا لإحتمال إنهاء العلاقة الزوجية، ففي حالة عدم التوفيق كذلك فإن الاعتماد على الشرعية و الإستمرار لا ينفي أو يستبعد اشتراك طرفي الزواج " الزوج و الزوجة " في تربية أطفالهم، و لكن ذلك جانب ثانوي بالمقارنة بالشرعية و النية في الإستمرار.

و نظام الزواج عرفته البشرية عبر كل المراحل التاريخية ، و تطورت مظاهره على مر الزمان، حيث أخذ شكلا محددا وواضحا في المستويات الاقتصادية و الثقافية الأرقى، و لعل أكثر المظاهر في الزواج هو المهر، الذي جاء عن تبادل الهدايا بين الجماعتين القريبتين للزوج و الزوجة، و الذي بدأ يظهر عند شعوب الحضارات القديمة كالعرب، و الهندوس، و الفينيقيين، و اليابانيين.⁽¹⁾

إن الاهتمام الشديد الذي نلاحظه عند علماء الاجتماع في الغرب و الشرق على السواء بالزواج، ربما يكون مرجعه الى التغيرات الواضحة التي طرأت على طبيعته و أهدافه، و الى المشاكل و الأزمات و التحديات التي يواجهها ، نتيجة للتحويلات الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية التي تتعاضم يوما بعد يوم، و ربما يعود هذا الاهتمام كذلك الى أن كثيرا من خبراتنا و عواطفنا و مشاكلنا تمتد جذورها في الحياة الأسرية التي نشارك فيها جميعها بشكل أو بآخر، و قد أدرك الكثيرون ممن يعملون في حقل العلم و السياسة و التخطيط ، وأيضا من يتصدون لتشخيص مشاكل المجتمع و بناء برامج التغيير و الإصلاح، ان الانطلاق من تفهم قضايا الزواج المعاصر و أزمة الأسرة و معاناتها

¹ - عبد الرؤوف الضيع: علم الاجتماع العائلي، نفس المرجع السابق، ص ص 14، 15.

في هذا العصر أمر لا مفر منه ، و خاصة إذا كانت الأسرة ستظل صاحبة الدور الحيوي في تشكيل الشخصية و في بناء قيم و اتجاهات الانسان المعاصر.

2 - أشكاله:

يعتبر الزواج في جميع الأديان السماوية هو طريق تكوين الأسرة التي تمثل الخلية الأولى للمجتمع و من هنا كان أساسه مرتبطا بالاعتبارات الدينية و الاجتماعية التي تحكم تكوين الأسرة ، و نظرا لأن الزواج من أهم الواجبات في حياة الانسان، لذلك كان من الطبيعي أن تسبق تأسيسه مقدمات تهدف الى عقد ميثاق لدى كل من الزوجين للارتباط بالآخر، و من هنا كانت الأهمية الكبيرة التي تعطيها الشرائع المسيحية للخطبة و الزواج الذي يستند على مبدئين أساسيين هما:

مبدأ الوحدة و مبدأ عدم القابلية للانفصام ، وهذين المبدئين يستمدان مباشرة من الإنجيل، و لما كان الدين المسيحي في مقدمة الأديان دعاية للزهد ، صار من الطبيعي تغيير رجال الدين نظرتهم للمرأة فقد اعتبروا أن النساء رياحين الحياة الدنيوية ، و قد شرعوا في بث هذه الكراهية على نية خالصة يقصد منها توجيه القلوب الى الحياة الأخرى ، و لكنهم لم يلبثوا إلا قليلا حتى تحولت دعايتهم هذه الى عقيدة راسخة في أنفسهم و صار يبلغ احتقارهم للمرأة حدا أقصى، و قد ازدادت الحملة على النساء في عصر انتشار الرهبانية و صاروا يطلقون عليها من النعوت الفاسدة مثل قولهم هي شيطان أو مشعل شيطان أو باب جهنم، و في ذلك العصر تأصلت في نفوس الناس أن الجنس اللطيف فاسد بالفطرة ، و من الحكمة التبكير بتزويج البنات و نصب الأوصياء عليهن و تعويد و ممارسة التقوى و الزهد، فضلا عن اقتصارهن لخدمة المنزل، و قد كان أشد الناس عبودية هم أهل القرى فإنهم ما كن رقيقات بعولتهن فقط بل كن عبيدات أيضا لسادة رجالاتهن أصحاب الأراضي، و قد كان تعليم المرأة المسيحية قديما في إدارة المنزل و الغزل و النسيج و كانت أيامهن ما بين الصلوات و الأعمال اليدوية.⁽¹⁾

و لقد جاءت المسيحية لتكون امتدادا لليهودية، حيث أن المسيح عليه السلام بعث لنبي إسرائيل بعد أن أغرقته الحياة المادية، لذا فإن الكتاب المقدس للديانة المسيحية يشتمل على التوراة أو ما يطلق عليه بالعهد القديم، بالإضافة الى الأنجيل المختلفة التي كتبها الحواريون عن المسيح عليه السلام والتي يطلق عليها العهد الجديد، و المسيحية تؤمن بأنها استمرار مسار اقتراب الله المتعالي نحو الإنسان و الكون مع تفضيل نتائج هذا الاقتراب، و لقد بدأ هذا الاقتراب مع أحداث الخلفية التي

¹ - غريب سيد أحمد: نفس المرجع السابق، ص 46.

الفصل الثالث الزواج، أشكاله و تطور نظامه

ترويه الصفحات الأولى من السفر الأول من الكتاب المقدس (التكوين) و في هذا السفر تتجلى أعظم صور المحبة بين الرجل و المرأة.(1)

غير أن فقهاء المسيحيين يرون أن بعض نصوص العهد الجديد تشير حتميا الى تحريم تعدد الزوجات، و من هذه النصوص ما ورد في الكتب الدينية أن من طلق زوجته و تزوج بأخرى يزني، و أن من طلقت زوجها و تزوجت بأخر تزني، و أنه على أن يطلق زوجته ألا يتزوج إلا إذا ماتت الزوجة و كذلك تحرم المطلقة أن تتزوج.

و لقد أدركت المرأة العربية قدسية الزواج ، فلم يعد للمرأة المسيحية شغل إلا العناية بأولادها والسهر على تربيتهم تربية تتفق و النموذج المسيحي، و قد دفعها هذا الإدراك الى التفاني و المحبة ولم تكن أمومتها منصبة على أولادها الذين ولدتهم فقط بل اتسعت لتشمل الأولاد المحتاجين الى العناية في شتى وسائلها، و على أية حال، تتضح لنا مكانة المرأة و دورها التنموي في خدمة المجتمع من منطلق تكريم الدين المسيحي لها، ما انعكس ذلك عليها.(2)

و لا شك أن المرأة قد قاست كثيرا عند العرب وخاصة قبل ظهور الإسلام ، و هذا قد جعل المرأة تحت سيطرة و عبودية الرجل، و لذا قد كان إنصاف الإسلام للمرأة بتقديره حقوقها و الدفاع عن آدميتها و أهليتها يهدف الى غايتين:

– العمل على رفع مستوى الأمة الإسلامية و حمايتها و تأكيد تحضرها عن طريق رفع مستوى المرأة المعنوي و القانوني و الأدبي.

– إعطاء حقوق المرأة المسلمة كاملة و مساواتها مع الرجل في جميع الحقوق الشرعية عدا الوراثة. فقد جاء الإسلام و حرم وأد البنات ، و حدد تعدد الزوجات بأربعة و قيد عدد الطلقات و الرجعات كما أطلق للمرأة حرية التصرف بأموالها بالشكل الذي تريده دون أي رقابة من الزوج ، و هذا الحق لم تحصل عليه بعض نساء أوروبا إلا في أوائل القرن العشرين، كما أعطى الإسلام للمرأة حرية طلب الطلاق في حالة استحالت الحياة الزوجية .(3)

و قد كان الزواج في العصر الإسلامي أساسا له كيانه و كرامته ، حيث يقوم كلا الزوجين بواجباتهما الدينية و الدنيوية ، و كانت مؤسسة الأسرة تساعد التنمية بمعناها الحديث ، فلقد سوى

¹ – محمد سيد فهمي: المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2008.

² – حسين عبد المجيد أحمد رشوان: علم اجتماع المرأة، المكتب الجانعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 33-34.

³ – عبد البارى محمد داود: حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 90.

الفصل الثالث الزواج، أشكاله و تطور نظامه

الإسلام بين الذكر و الأنثى في الاهتمام بشؤون الأسرة و أحوالها و في إخلاصهما لهذا العمل تنمية غير مباشرة للمجتمع ، و يغنيها عن سائر الواجبات العامة الاجتماعية و السياسية.

و تطلع التشريع الإسلامي الى الحياة الزوجية ومنحها حقوقا إنسانية و مدنية و اقتصادية واجتماعية ، و للإسلام في ذلك حكمة اجتماعية بإعتبار أن الولاية في الأسرة من حق الرجل، و من ثم جعل عليه في مقابل ذلك كل النفقات المالية ، فالرجل مطالب بالانفاق على زوجته وأبنائه، ومطالب أيضا بتوفير جميع متطلبات الحياة الكريمة من طعام و شراب و مسكن.

و كذلك أمر الإسلام بحسن معاشرة النساء و أن يتفاوضوا بعضهم مع بعض فيما ينتاب العلاقة من فتور، و قد أوصى النبي صل الله عليه و سلم بالنساء خيرا، و كان هو المثل الأعلى في معاملة زوجاته ، كما أبطل الإسلام نظامين مجحفين بالمرأة كان الرجل يمارسهما هما الظهار و الإيلاء.

و من هنا يتضح لنا أن الإسلام منح الأسرة العديد من الحقوق حفاظا على أفرادها و على استمراريتها ، و من بين هذه الحقوق الحق في الحياة الاجتماعية ، الحق في العمل ، الحق في السكن والاقامة ، الحق في التصرفات المدنية، الحق في الضمان والتأمينات الاجتماعية .

إن طبيعة الاختلاف بين المجتمعات تظهر جليا وراء الاختلاف الكبير في النظم الأسرية و العائلية، ولهذا نجد أن شكل الأسرة يختلف من مجتمع لآخر سواء من حيث الحجم أو نظام القرابة، حيث نجد أنها تشمل جميع أفراد العشيرة كما هو الحال في العشائر الطوطمية و أحيانا تشمل الزوجين وأولادهما المتزوجين و أبنائهم و بعض من أفراد العائلة و أحيانا يضيق حتى لا يتجاوز الأب و الأم و أولادهما الصغار كما هو الحال في المجتمعات الحديثة .

وتبعا لذلك يمكن تصنيف أشكال الزواج على النحو الآتي:

أ - الزواج الطوطمي:

وهذا النمط يمثل أبسط أنواع الجماعات الانسانية في وقتنا الحاضر، وتتكون الأسرة فيه من كل أفراد العشيرة أو القبيلة تجمعهم رابطة الإخوة ، وذلك بحكم انتمائهم لطوطم واحد، فدرجة القرابة واحدة وإن اختلفت العلاقات الدموية بينهم، فالقرابة في هذه الأسرة هي قرابة دينية وليست دموية، أي لا ترتكز على أساس دموي و انما على أساس اجتماعي.

وفي العشيرة الطوطمية فإن الزواج بين أفراد العشيرة محرم ، وكذلك أي شكل من أشكال العلاقات الجنسية، كما أن الختان كان معمولا به عندهم، ومن الواجبات التي يتوجب على أبناء العشيرة الالتزام بها ويعد من يخالفها مذنبا لدرجة تستحق القتل ، ضرورة الامتناع التام عن الزواج أو ممارسة الجنس مع نساء العشيرة . وقدم فرويد تحليلا لهذه الظاهرة بما أسماه (زواج الفئة) وهو الزواج الجماعي الذي تم ساعة قتل الأب واستحلال الأبناء النساء اللواتي كن بحوزة الأب المقتول

وبسبب ما سببه هذا الزواج من خصومات شديدة بين الأبناء المنتصرين لجأوا إلى تحريم الزواج من نساء العشيرة تماما ، والذي خفف لاحقا إلى الزواج الفردي بفعل ظهور الرجال الأقوياء الذين استطاعوا بسط سلطانهم . واعتقد الباحثون الأنثروبولوجيون أن ثمة سبب قوي آخر سبب منع الزواج من نساء العشيرة (الزواج الداخلي) ذلك هو امتناع نساء الأب المقتول وأطفالهن الصغار من الرضوخ لسلطة الأبناء المنتصرين ، فعملية القتل التي جرت أمام الجميع دفعتهم - حتى من باب الخوف على حياتهم - لآخذ موقف مضاد مقاوم من الثوار ، بينما اعتبر المنتصرون كل النساء والأطفال أسرى وتم التخلص منهم بمبادلتهم مع عشائر أخرى كانت عندهم ذات المشكلة ، وتكررت عملية المبادلة حتى غدت قانونا يريح الجميع ، ومن ثم أدخل ضمن التحريمات الطوطمية .

ب - الزواج الأموي (نسبة الى الأم) :

يعرف النظام الأموي على أنه شكل من أشكال الأسرة التي تتركز فيها السلطة في يد الزوجة أو الأم ، و توجد شكوك قوية فيما إذا كان مثل هذا النظام قد وجد في أي وقت في المجتمع البدائي، ولو أن النساء في بعض الجماعات مثل الايروكوا الامريكية و الوياندوت و الاسكيمو، و في بعض القبائل الإفريقية يتمتعن بدرجة كبيرة من السلطة عادة ، و مع ذلك فإن ظهور النساء في مراكز السلطة ليس شاهدا على النظام الأموي، فقد حكمت الملكة اليزابيث إنجلترا في القرن السادس عشر، حيث كان يسود النظام الابوي، كذلك شغلت كثيرات من النساء مراكز عليا قبل ذلك و بعده.

ويمكننا تلخيص أهم الخصائص الرئيسية لهذا النوع ، والمتمثلة فيما يلي:

أولاً: يمكن تتبع الأصل عن طريق الأم و الأب - و هذا نظام خط الأم.

ثانياً: يرتبط نظام خط الأم في تتبع الأصل في أغلب الحالات، إن لم يكن دائما بالسكن في مسقط رأس الأم، حيث ينشأ الأطفال في بيت أقارب الزوجة، و يحتل الزوج الذي يعتبر أحيانا مجرد زائر ممتاز ذي مكانة من الدرجة الثانية في البيت الذي يعيش فيه أطفاله.

ثالثاً: لا تؤول السلطة داخل جماعة الأسرة للزوج و إنما لأحد أقارب الزوجة من الذكور، و كثيرا ما يكون الاخ الأكبر للأم السلطة على الأطفال، كما هو الحال في جزر الملايو و بين هنود أوماها، وأحيانا تكون السلطة في يد الوالد كما هو الحال بين هنود لبرادور.

رابعا: يميل النظام الأموي الى إدماج جماعة الأقارب معا، و لكنه يضعف من تماسك الأسرة " المتزوجة نفسها "، و هو يرتبط عادة بمبدأ الزواج من الخارج، حيث تنقسم القبيلة الى جماعات متزوجة فيها بينما و منفصلة.

و تسود الأسرة الأموية في أماكن كثيرة بالعالم، و لما كان للزوج دور قليل الأهمية في ظل هذا النظام، فقد ربط بعض المؤلفين بينه و بين الجهل أصلا بحقيقة الأبوة من الناحية الفسيولوجية، و على سبيل المثال فإنه من الشائع بين سكان جزر إيتروبرايند الاعتقاد بأنه على الرغم من أن العذراء لا

يمكن أن تحمل فإن الحمل يتم بواسطة " الأرواح " إلا أن نظام الخط الأموي الموجود في هذه الجماعة موجود أيضا بين شعوب أخرى تدرك تماما حقيقة الأبوة، و الواقع أنه قد استبدلت بعض الجماعات بنظام الخط الأبوي على نظام الخط الأموي في تتبع النسل، و أصبح هذا الأخير واسع الانتشار بين الشعوب البدائية، إلا أن النظام الأموي يرجح بأنه يعود الى مرحلة مبكرة عندما كانت الابوة الفسيولوجية غير معروفة.⁽¹⁾

وتعد الأم في هذا النمط محور القرابة، حيث ينسب اليها الأولاد ويحملون اسمها، ويعتبر الخال هو الأب الاجتماعي المسئول عن إعالة أخته وليس الأب البيولوجي ، كما تعد العلاقة الموجودة بين الزوجة وأخوها أقوى من علاقاتها بزوجها، لذلك تكون علاقة الأبناء بأهل والدتهم هي الأساس، في حين يكونون غرباء عن أسرة الأب و فروعها، وترتكز الحياة الاجتماعية في هذا الشكل على الصيد و القنص التي يقوم بها الرجل.

و يخلص بريفولت الى أن الأسرة الأموية قد نشأت نتيجة حاجة الأم الملحة الى الحماية الاقتصادية و الاجتماعية لها و لأطفالها، و أنها باتباعها لغرائزها الأساسية قد انتصرت على مجرد الرغبة الجنسية العابرة للذكر، و لذلك فإنه يؤكد أن الشكل الأول للأسرة كان الشكل الأموي و أن الشكل الأبوي لم يبرز إلا عندما بدأت الزراعة المتقدمة للرجال في التطور.

و مع الاعتراف بأهمية الحاجة الى الأم في تطور الأسرة، فإنه ينبغي أن نؤكد أنه ما دامت هذه الحاجة تفسر نشأة الأسرة فإنها معرضة لنفس الاعتراض الذي وجه لرأي و سترمارك، فلا يوجد أي دليل على أنه يفرض أي تنظيم اجتماعي له جذور عميقة أنه دلالة على أن شخصا واحدا قد ابتكره، أو أنه نتيجة " لغريزة "، كذلك لا يعني الجدل الذي أثاره بريفولت أنه قد أصبح من المؤكد أن البشرية قد مرت من نظام " حق الأم " الى نظام " حق الأب " ، و توجد نظم تشريعية معقدة للإنتساب الى الأب في بعض الجماعات البسيطة، كما هو الحال لدى سكان وسط أستراليا و سكان الفلبين النجر يتو، على حين يوجد الانتساب الى الأم في بعض المجتمعات المتقدمة مثل سكان أمريكا من الايروكوا و البويبلو، كذلك فإنه لا يوجد ارتباط واضح بين تشريعات الانتساب الى الأم، والمكانة الاجتماعية العالية للنساء، و قد ينكر قليل من الناس أهمية العوامل التي أكد أهميتها و سترمارك وبريفولت، و لكنه لا يفسر أيضا أصول الأسرة البشرية.

ج - الزواج الأبوي:

و قد ظهر هذا الشكل عند اليونان و الرومان، بحيث يعد الأب هو محور القرابة وليست الأم بحيث يصبح الابناء غرباء عن أسرتها، حيث تنقطع صلتها بأهلها بمجرد زواجها من شخص آخر خارج

¹ - روبرت ماكيفر وشارلز بيدج: نفس المرجع السابق، ص ص، 474، 475.

عن قبيلتها، كما أن الملكية السائدة فيها و المسئولة فيها هي جماعية و ليست فردية و الأسرة الأبوية كثيرة العدد يكون السلطة فيها مطلقة للأب على أساس ديني و انما على أساس الانتماء، حيث يمثل الأجداد و الأباء رمز الأسرة و الحارس لتراثها. "فصلة القرابة لا تقوم على صلة الدم، فهي ليست من خط الأسرة المسماة بالأسرة الدموية، و انما تقوم على أساس التبني و الادعاء إذ أن الأساس في عضوية الأسرة هو اعتراف رب الاسرة ببنوة الطفل" (1)

اما الأسرة الأبوية صغيرة العدد فهي تسمح لأفرادها بجدية أكثر، بحيث تتميز بسيطرة العادات والتقاليد أكثر من سلطة الأب، واحترام القرابة الأمومية، وقد أصبح للأفراد في هذه الأسرة حق ترك الأسرة و العمل بعيدا عنها، وكذلك ظهور الملكية الفردية.

و لقد كان نمو الثروة و نمو الزراعة و تركيز السلطة و التخصص في الوظيفة و هي جميعها تميز المجتمعات العصرية ، متماشية أكثر مع المبدأ الأبوي، و قد أدت في كثير من الاحوال بدون شك الى إنتصار النظام الأبوي على النظام الأموي، و علاوة على ذلك فقد سمح المبدأ الأبوي للأسرة بأن تخدم كوحدة متماسكة في المجتمع، لأنه هنا لا يوجد أي تقسيم في الوظائف بين الأب و بعض الاصحار (الأقارب بالزوج)، كما هو الحال في النظام الأموي، و في الأخير ينقسم المجتمع عادة الى جماعات تتزوج من الخارج، و لكنها في النظام الابوي تصبح نظاما يضم وحدات الأسر التي تتماسك في جماعات أكبر من الأقارب.

و توجد عدة أشكال للأسرة الأبوية، غير أن هذا النوع كان معروفا بدرجات مختلفة خلال تاريخ الحضارة. و الأسرة في النظام الابوي شديدة التماسك و الشمول، و تؤول كل السلطة فيها (من ناحية المبدأ) الى الجانب الأبوي، و تكون أحيانا جزءا من " أسرة مشتركة " حيث تتكون من الجد و الأب و أسر أبنائهم في بيت واحد ، ويضم البيت أحيانا عشيقات الى جانب الزوجة الشرعية كما كانت الحال في الأسر الثرية في الصين قديما.

كذلك تكون أحيانا جزءا من " الأسرة الأم " إذ يحضر أحد الأبناء أسرته داخل أسرة الأب، وأحيانا تقترن هذه الأشكال المتفرعة أو " الممتدة " بنظام الملكية و استخدام الممتلكات و الامكانيات في المجتمع المحلي ، كما هو الحال عند الكابيلي حيث تحيط بيوت أفراد الأسرة بصحن مشترك للدار، و تستخدم نفس البئر، و تستحوذ على نفس الممتلكات و تكون الجماعة كلها في الوقت ذاته خاضعة في بعض النواحي للسلطة الأبوية للجد أو لأكبر الذكور.

¹ - عبد الخالق محمد عفيف: الخدمة الاجتماعية المعاصرة في مجال الأسرة و الطفولة، الطبعة الأولى مكتبة عين شمس، ، القاهرة، 1999، ص 42.

و يعني التعبير " النظام الأبوي " أن السلطات الشاملة تتركز في يد الوالد بالأسرة و هو يستند في سيادته عامة الى الطقوس الدينية لأهل البيت، فهو حارس " أللهة الأسرة " و البيت المقدس، و على حين يكون الأجداد أنفسهم في الأسرة موضع التقديس الديني، كما تقضي تقاليد الصين، فإن حماية الدين تقع على عاتق رب الأسرة و من مسؤوليته.

وقد كانت المرأة في ظل القانون القديم في الصين خاضعة لثلاث طاعات متعاقبة، اولها لأبيها وأما ، ثم لزوجها، وأخيرا لابنها اذا كانت أرملة، ويمثل رئيس أهل البيت في النظام الأبوي المتطور الدولة أيضا، ويتكون المجلس السياسي عادة من الأباء، ولذلك فان كلمة "مجلس الشيوخ " تعني اجتماع الرجال الكبار في السن، وسلطة الأب الكبير على أولاده الصغار أو الكبار كانت عادة غير محدودة ، فقد كان يستطيع في فلسطين القديمة مثلا أن يبيع ابنته للنخاسين .⁽¹⁾

وكان مركز الزوجة من حيث المبدأ متميزا بالخضوع الاجتماعي الكامل، فلم يكن في استطاعتها أن تكتني ممتلكات من حقها، ولم يكن باستطاعتها أن تقاضي زوجها، وكان من الممكن عند اليهود والرومان الأوائل والصينيون أن يطلق الزوج زوجته لبعض الأسباب حسب رغبته، و العكس غير صحيح .

وقد خضعت الأسرة التي تمخض عنها عصر الاقطاع في الحضارة الغربية لاجتياح القوى الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، حيث عاش الافراد الكثير من مظاهرها في القرن الثامن عشر، ولا تزال معالمها باقية حتى يومنا هذا ، وخاصة في المدن النامية والسائرة في طريق النمو.

إن هذا الشكل من أشكال الأسرة وهو الأكثر انتشارا في مجتمعنا الجزائري، قد ساعد في تقوية الصلات الاجتماعية بالأبناء، و ساهم في تقديم نماذج وقوالب سلوكية أسرية، كما انه قد يكون سببا في فشل عملية التربية و التنشئة الاجتماعية، لاعتماد الوالدين على غيرهم في تربية أبنائهم، و من ثمة تنخفض عملية الرقابة و المتابعة الشيء الذي قد يؤدي بالأبناء الى القيام بسلوكيات غير مقبولة دون علم الوالدين ولا يستطيعون التحكم فيهم لمشاركة الآخرين في تربيتهم.

د - وحدانية الزواج:

هو ذلك النظام من الزواج الذي يمنح الرجل الحق بالزواج من امرأة واحدة فقط و يمنح المرأة الحق بالزواج من رجل واحدة فقط، و يوجد هذا النوع من الزواج في المجتمعات المسيحية بصورة خاصة و المجتمعات الصناعية و المعقدة بصورة عامة، و يعد هذا النوع من الزواج اكثر شيوعا من غيره من نظم الزواج الأخرى في العالم ، لأنه يتلائم مع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية التي يعيشها المجتمع المعاصر.

¹ - روبرت ماكيفر وشارلز بيدج: نفس المرجع السابق، ص ص، 476،477.

و يعني ذلك أن يكون للرجل امرأة واحدة أو زوجة واحدة تقاسمه حياته حيث لا يكون شريكا آخر بينهما.

و تعتبر وحدانية الزواج من الأشكال المفضلة في كثير من المجتمعات هاتف وينتشر هذا الشكل من الزواج على أوسع عالميا بل إن هناك مجتمعات ترفض، كل أشكال الزواج الأخرى، و ليس معنى ذلك أن الزواج يجب أن يحدث مرة واحدة فقط في العمر، بل قد تسمح هذه المجتمعات بالزواج مرة أخرى و ذلك في حالات الطلاق أو وفاة احد الزوجين.⁽¹⁾

و قد حاول علماء الأنثروبولوجيا في القرن التاسع عشر ربط نظام الزواج الأحادي بمرحلة تقدم الحضارة بمعنى أن المجتمعات الحديثة هي وحدها التي تأخذ بهذا النظام، و لكن دراسات المقارنة في القرن العشرين أثبتت خطأ ذلك فقد تبين أن كثير من المجتمعات البدائية تطبق هذا النظام.⁽²⁾

و يوجد الزواج الأحادي كنظام إجتماعي مستقل يمثل الشكل الأسري السائد في العديد من المجتمعات الإنسانية و خاصة الغربية و قد ساعد على انتشاره الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي نتجت عن سياسة التصنيع و التطور التكنولوجي، و لعل أهمها انخفاض معدل الزواج وخاصة في الوسط الحضري بسبب اهتمام الشباب بالتعليم و البحث عن عمل ثابت قبل الزواج و زيادة المسؤوليات المادية الناجمة عن تكوين أسرة مستقلة و تطور مكانة المرأة في المجتمعات الحضرية بحيث أن التوجهات الثقافية و الايديولوجية هي التي تمكن من إزالة العراقل التي كانت تقف أمام مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية.⁽³⁾

وقد حدثت تغيرات في شكل الأسرة سارت جنبا الى جنب مع التغيرات التي أثرت في وظيفتها الرئيسية ، كما اثرت التغيرات التشريعية بدرجة كبيرة في عقد الزواج وفي العلاقات القائمة بين الأعضاء ، ومن هذه التغيرات نذكر أهمها :

1 - تناقص فعالية عقد الزواج: أصبح كل من الرجال والنساء يقبل على عقد الزواج بصورة ذاتية

أكثر مما مضى، وأصبح الناس أقل خضوعا لإشراف الوالدين وللأشكال الأخرى من الضغط الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بعملية الاختيار للزواج، واكتسبت النساء وضعاً قانونياً وسياسياً جديداً، إذ أصبح التمييز بين الرجل والمرأة أقل بكثير مما كان عليه في العصور الماضية.

وفي الواقع فقد تغيرت طبيعة عقد الزواج أكثر من مجرد الشكل الخارجي، فقد كانت مراسيم الزواج التقليدية في الحضارة الغربية تقوم على مبدأ سيادة الرجل وطاعة المرأة، وأصبح الآن لكل

¹ - سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، نفس المرجع السابق، ص 69.

² - عاطف وصفي: الانتروبولوجيا الاجتماعية، نفس المرجع السابق، ص 98.

³ - Kouaouci Ali, opcit, P12.

شريك أن يختار الشريك الآخر، كما أصبح حراً في تحديد طبيعة الوظائف المتبادلة بينهما، بدلاً من تلك السيطرة والاملاءات اللذين كانا يستمدانها من السلطة الأبوية.

2 - تغير الدور الاقتصادي للنساء: إن ازدياد درجة تحرر النساء اقتصادياً كان عاملاً هاماً في إيجاد الصفة الجديدة لعقد الزواج، فقد أصبحت نساء الطبقات الثرية من أصحاب الأملاك، وأصبحن بفضل دخولهن مجال العمل المهني يحصلن على أجر فعلي يساوي أجر الرجل، إلا أنه لا يزال الفرق كبيراً بينهما وبين الوصول إلى وضع اقتصادي تتساوى فيه مع الرجل، وذلك بسبب الدور الرئيسي الذي يحد من قدرات المرأة على الوصول إلى مراتب تفوق مكانة الرجل وهو كونها زوجة وأماً ومربية لمختلف شرائح المجتمع الذكوري.

3 - تناقص سيطرة الدين: أصبح الزواج اليوم عقداً مدنياً في أساسه رغم تغليفه عادةً بطقوس دينية، وقد كان هناك إصرار على أن يكون عقد الزواج مدنياً نظراً لما يوجب هذا الزواج من تبعات وأولاد لا بد من الحفاظ على شرعيتهم، في ظل هذه الدول الوضعية والتي لا تقر إلا بالقوانين والتشريعات المدنية والوضعية لاحقاق الحقوق وردها لأصحابها.⁽¹⁾

غير أنه لم يمنع من وجود اهتمام ديني قوي في نظام الزواج كله، على الرغم من كونه لا يثبت صحة الزواج وتبعاته أمام القانون.⁽²⁾

فبممارسة المرأة لعمل معين فإنها بذلك تلبي ضرورة اجتماعية واقتصادية الشيء الذي يسمح لها بتحقيق مكانة أحسن في المجتمع، فتصل إلى وعي تام بإمكاناتها التي من خلالها تشارك في التطور الشامل للمجتمع، و يعتبر إرتفاع المستوى التعليمي للمرأة و ممارستها لعمل مأجور من أهم المؤشرات التي أدت إلى تطور مكانتها داخل الأسرة و المجتمع على حد سواء.

هـ - تعدد الزوجات:

تعتبر ظاهرة تعدد الزوجات ظاهرة قديمة عرفتها الأمم بما فيهم العرب قبل الإسلام و بعده، و يعد هذا النوع من الزواج من الأشكال الأكثر انتشاراً خاصة في المجتمعات البدائية و النامية، كما ينتشر هذا النوع في المجتمعات الإسلامية، فقد سمح الدين الإسلامي بتعدد الزوجات لكن بشروط و ضوابط فلم يترك الحرية المطلقة للرجل في إختيار عدد الزوجات، كما وضع بعض الشروط التي تمنح الرجل حق الزواج من أخرى.

و يعرف هذا الزواج على أنه النظام الذي يمنح الرجل الحق بالزواج من أكثر من امرأة واحدة في آن واحد و لا يمنح الحق للمرأة بالزواج من أكثر من رجل واحد في آن واحد، و يوجد هذا النظام من

¹ - روبرت ماكيفر وشارلز بيدج: مرجع سابق، ص 490.

² - روبرت ماكيفر وشارلز بيدج: مرجع سابق، ص 491.

الزواج في المجتمعات الإسلامية ، إذ يبيح الدين الاسلامي الحرية للرجل بالزواج من أكثر من امرأة واحدة في آن واحد، كما يوجد هذا النوع من الزواج في بعض القبائل الهندية، و قد تعرض هذا النوع من الزواج مؤخرا الى الانحصار لأنه لا يتلاءم مع ظروف المجتمع الحديث التي اصبحت ظروفه صعبة و معقدة.

و يعتقد "إنجلز" أن نظام تعدد الزوجات إنتشر في مجتمعات العبودية و الاقطاع، و قد عرفه المجتمع البشري خلال مرحلة تحول نظام الزواج من النظام الثنائي إلى النظام الأحادي.⁽¹⁾ هناك ظروف و دوافع عديدة ساهمت في انتشار هذا الوعي من الزواج منها إظهار جانب المكانة العالية و الهيبة و الرغبة في إنجاب عدد اكبر من الأطفال و خاصة الذكور. و يراعى في الأسرة التي تتعدد فيها الزوجات عدة اعتبارات تتمثل في الحقوق المتساوية الزوجات، و الإقامة المنفصلة لكل زوجة، بالإضافة الى استمرارية المكانة الاجتماعية العليا للزوجة الأولى سواء في الامتيازات وحتى النفوذ .

و هناك العديد من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي عملت على إعاقه هذا النمط فمن جهة نجد أن الأب بزواجه من زوجة جديدة يهدد مصالح أبناءه، فبينما تكون الحقوق الشرعية للزوجة الأولى مهددة فإن حقوق الأبناء الشرعية في الميراث قد تهدد، كما أن الزواج الثاني قد يفصل الأب عن أبنائه، وغالبا ما يعارض الأبناء هذا الزواج الثاني لأنه يهدد مركزهم ومكانة أهم داخل الأسرة. و مع مجئ الاسلام أقر هذا النظام الذي كان موجودا عند العرب و قد حدده بالا يزيد عن أربعة، و مع إباحة الإسلام لهذا النظام فإن النظام القائم على وحدانية الزوج و الزوجة ظل من أكثر أنظمة الزواج شيوعا، أو إن شئنا القول بأنه النظام السائد عبر الزمان، و في شتى بقاع المعمورة. أما في المجتمع الجزائري فإن نظام تعدد الزوجات يعتبر ظاهرة اجتماعية هامة يحدد قواعدها الدين الاسلامي الذي يجعله مباحا في شروط محددة و واضحة، و قد اقيمت في الجزائر تحقيقات توضح مدى انتشار هذه الظاهرة، و من أهمها تلك التي أقيمت من طرف "L'ENAF"، و التي من خلالها تتبع تطور هذه الظاهرة في مراحل تاريخية مختلفة.

3 - الزواج في الأسرة الجزائرية:

أ - نظام الزواج في الأسرة الجزائرية:

تتكون الأسرة التقليدية الجزائرية من ثلاثة أجيال أو أكثر بمعنى أنها تضم الأبوين، الأبناء غير المتزوجين و الأبناء المتزوجون و زوجاتهم و أطفالهم، حيث يشرف على شؤونهم كبير العائلة و

¹ - إحسان محمد الحسن: المدخل إلى علم الاجتماع، نفس المرجع السابق ص 74.

الفصل الثالث الزواج، أشكاله و تطور نظامه

يعيش الإخوة المتزوجون و غير المتزوجون في توافق و انسجام حتى و لو كان ظاهريا فقط ، و يكون للأبن الأكبر نوع من المسؤولية أو السلطة تفقد اليه كاملة بعد وفات الأب، حيث يصبح المسئول عن إدارة و تسيير شؤون الأسرة و يحافظ على وحدتها و تماسكها.

و تتصف الأسرة التقليدية الجزائرية بمجموعة من الخصائص التي جعلتها تختلف عن غيرها من الأسر نوجزها فيما يلي:

* تمتاز الأسرة التقليدية بالامتداد و كثرة عدد أفرادها ، و هذا ما تشير إليه الإحصائيات حيث يوجد أربعون فردا في عائلة واحدة نظرا لزيادة النسل و انضمام بعض ذوي القرابة الى هذه العائلة أو الأسرة، و هي تتناقص بفعل التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري منذ الاستقلال.

* تتميز بنوع من الثبات و الاستقرار بالرغم من تعاقب الأجيال، حيث تبقى الأسرة تحافظ على شخصيتها المعنوية و مسؤوليتها اتجاه الأفراد.

* يغلب على الأسرة الجزائرية التقليدية الاكتفاء الذاتي، أي وجود الأسرة الكبير كوحدة اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت، كما أن الأسرة التقليدية تعتمد على نفسها من حيث الإنتاج و الإستهلاك البسيط الذي يقوم على الضروريات.

* الفرد في الأسرة التقليدية يعتمد على البيئة المحلية في محيط الأسرة الكبيرة طوال حياته، حيث تكون علاقات التعاون و التضامن الألي و المحبة هي السائدة.

* التقارب المكاني الذي يؤدي الى التقارب الاجتماعي بين الافراد، مما يسهل على رب الأسرة مراقبة سلوكيات أفرادها من أي انحراف أو تمرد على القيم و القواعد الاجتماعية.

* الإمتثال للعرف و القواعد الإسلامية الموروثة.

* الزواج داخل الأسرة الجزائرية التقليدية يتم على أساس التوافق بين الأسرتين و ليس على أساس التوافق بين الزوجين ، وذلك من أجل خلق جو عائلي يسوده الاستقرار و التفاهم بين الزوجين و تجنب الصراع النفسي بينهما.⁽¹⁾

و نظرا للتغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع الجزائري و دخول عناصر ثقافية غربية عن عاداته و تقاليده و اعرافه، فإن بناء الأسرة و وظيفتها قد تأثر بهذا التغير و تحول من نمط الأسرة التقليدية الى نمط آخر جديد يسمى بالنمط الحضري الذي يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

* أنها أسرة تتصف بقلّة أفرادها و ضعف السلطة الأبوية حيث تتكون من الأب والأم و الأبناء.

* تتصف بتنوع نشاطاتها ، فلكل فرد فيها نشاطاته و افعاله التي يميل اليها و يرغب في انجازها.

¹ - محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1990، ص 87، ص 89.

* ضعف الروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، حيث أنه لا يوجد مجال للتعاون و التساند التلقائي، فكل تعاون نجد مبني على أساس المصلحة الفردية الطاغية في هذا النوع من الأسر.

* يتميز أفراد هذه الأسر بقدر كاف من التعليم و الثقافة، حيث أتيحت لهم فرصة التعلم و مستوى أفضل من التنشئة الاجتماعية يقوم على طرق حديثة ، خاصة اذا كان الوالدين على قدر كاف من التعلم.

* تعمل الأسر الحضرية على منح فرص تعليمية لكل من الذكر و الأنثى ، مما ينتج عنه دخول البنات الى النظام التربوي بما فيه التعليم العالي، و منه الخروج الى العمل مع القيام بالواجبات المنزلية.

* أصبحت الأسر الحضرية أكثر تفتحا على العالم الخارجي، وذلك للطابع الاجتماعي للمدينة التي تعتبر مركز الحداثة و التجديد، وكذلك توفر أماكن قضاء الفراغ و تكوين علاقات صداقة مختلفة.

* أما فيما يخص عادات الزواج فلم تتغير جذريا عما كانت عليه في الأسر التقليدية ، و لكنه لم يعد مجرد اتفاق بين الأسرتين وانما أصبح يقوم على التوافق و حرية اختيار الشريك الذي يحتم على الزوجين تحمل مسؤوليات هذا الاختيار، و هكذا أصبح المقبولون على الزواج في المجتمع الجزائري لديهم الحرية في القبول أو رفض هذا الارتباط.⁽¹⁾

إن الأسرة الجزائرية الحديثة أصبحت تولي أهمية بالغة لعملية الزواج و اختيار الشريك الآخر وكذلك عملية الانجاب فأصبحت تقدر المسؤولية و ما قد يترتب عنها من مسؤوليات معنوية ومادية وصحية و تربوية ، و لعل هذا هو السبب في تقلص الأسرة الحديثة، خاصة وأن مطالب الحياة تزايدت من تكاليف مالية ومعنوية وما تستهلكه من جهد و وقت في تربية الأبناء و الاعتناء بهم وتنشئتهم ، وخاصة في المراحل الأولى من حياتهم .

كما أن الأب في الأسرة الجزائرية الحديثة فقد سيطرته في التحكم في الأولاد وكل أفراد أسرته، اما الأم فلا تختلف وضعيتها عن وضعية الأب، حيث لم تعد تلك الأم التي يقتصر دورها على تدبير الشؤون المنزلية و تربية الأولاد، بل أصبح لها دور ومكانة في كل مجالات الحياة، كالبیت اذا كانت مأكثة فيه ، و الخروج الى العمل في حالة اكتسابها لمستوى تعليمي معتبر، كما أن المستوى الثقافي الذي تتميز به جعلها تشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة .

وقد كان لهذه التغيرات التي طرأت على كل من الأب و الأم والعلاقة بينهما اثر واضح على نمط الزواج ومحدداته سواء من الناحية البنائية أو الوظيفية، حيث إن المجتمع الجزائري و من خلال هذه التغيرات التي عرفها سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية انعكست على تركيبة الأسرة و وظائفها و التي تؤثر على خصائصها و نظام حياتها و علاقتها بأبنائها، و مدى مساهمتهم

¹ - محمد السويدي: نفس المرجع السابق، ص 89.

الفصل الثالث الزواج، أشكاله و تطور نظامه

في جعلها أسرة سعيدة و ناجحة مع أبنائها و علاقتها مع مختلف الأطراف أو جعلها أسرة فاشلة مفككة الروابط و العلاقات، وأفرادها عرضة للانحراف و الضياع خاصة اذا فشلت أو جهلت بأساليب التربية و التنشئة الاجتماعية الصحيحة و السليمة (1)

إن الزواج في الأسرة الجزائرية يعكس الإنتاج الاجتماعي لديهم وبالتالي فهو صورة هذا المجتمع، و لهذا فقد تميز المجتمع الجزائري بنمطين من أنظمة الزواج المنتشرة حاليا فيه و يتمثل هذين النمطين فيما يلي:

أ - الزواج الداخلي: يدل لفظ الزواج الداخلي أو اللحي إلى حالة الزواج التي تقع بين أعضاء الجماعة الواحدة كالقرية أو القبيلة أو العشيرة أو الطبقة الاجتماعية أو الجماعة الاجتماعية (2) و يرى علماء الاجتماع أن العائلة الجزائرية معروفة بالزواج الداخلي خاصة العائلة التقليدية وذلك من أجل تعزيز القرابة الدموية جيلا بعد جيل، فيضل الزواج مع أبناء العمومة أو الخوالة (3) هذا الزواج يقوم داخل العائلة الواحدة التي تتميز بإتحادها وتماسكها، فمن الناحية الاقتصادية يهدف إلى المحافظة على التراث المادية، و من ناحية البناء الاجتماعي يريد إحداث و تدعيم التماسك داخل العائلة، كما يهدف إلى إقامة الوحدة القرابية بين أفراد الجماعة من خلال الخضوع إلى العادات و التقاليد خاصة العرف فيما يتعلق بالزواج.

و الواقع الاجتماعي يؤكد أن الزواج الداخلي ما هو إلا احتمال في محيط اجتماعي واسع لأن القواعد الدينية والتشريعات القانونية تترك الحرية في إختيار شريك الحياة رغم وجود سمة أساسية من سمات الزواج لدى المسلمين وهي الزواج الداخلي أو زواج الأقارب، وقد ذهب البعض إلى اعتبارها قاعدة من قواعد الدين الاسلامي رغم أن النظام الاسلامي يبقى بعيدا عن كونه يضع الزاما يحدد إطار الزواج في الوقت الذي تمنع فيه الكنيسة الكاثوليكية الرومانية الزواج الداخلي.

حيث أن الزواج الداخلي عند العرب يخضع لمحددات اجتماعية أكثر مما هي محددات دينية، فالزواج الاسلامي غير مرتبط بالداخل أو بالخارج بقدر ما هو مرتبط بشروط أخرى كما هي محددة في الإسلام وكما هو معروف في السنة النبوية، و إنتشار نظام الزواج الداخلي في المجتمع الجزائري لفترات طويلة راجع للخصائص الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية التي تميز بها المجتمع الجزائري

¹ محمد السويدي: نفس المرجع السابق، ص 91.

² - دينكن ميتشل: معجم علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ص ص 90، 91.

³ - Mourice Baurmans, Statu personnel et famille au Maghreb de 1940 à nos jours, Paris, 1976, P101.

الفصل الثالث الزواج، أشكاله و تطور نظامه

و الأسرة خاصة ، فسلطة الأب داخل الأسرة اضافة إلى ممارسة الأبناء لنفس المهنة التي يمارسها الأب تجعل أفراد الأسرة يعتقدون بنفس القيم و السلوكات، حيث يصبح الزواج الداخلي عندها ضمانا ودليلا على التمسك بالقيم المتوارثة عن الأسرة الكبيرة لأنه يعبر عن إرادة ورغبة في التعاون والتضامن الأسري، كما أن الظروف التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري خاصة ظروف الاستعمار لم تسمح للمجتمع بـإنفتاح الجماعات والجهات على بعد بعضها البعض.

ولهذا فالزواج الداخلي يقوم على الاختيار الوالدي بالنسبة للفتى و الفتاة، حيث تمنع من الزواج من غير أقاربها، أما الفتى فتقوم أمه بإختيار شركة حياته التي تجد فيها الشروط المناسبة، وهدف هذا النوع من الزواج مادي ومعنوي، فهو إتحاد بين عائلتين كما يهدف إلى الإنجاب، فمكانة الزوجة تقوى و تتعزز بإنجابها" فلا يلبث وجودها في عائلة زوجها إلا بعد انجابها عدد كبير من الأطفال، والأفضل أن يكونوا ذكورا "(1).

حيث يعتبر هذا الجنس هو الأفضل من طرف العائلة الجزائرية لأنه مصدر القوة و السلطة، فكلما كان للزوجة ذكورا زادت قيمتها بين أفراد العائلة، الأمر الذي يؤدي بها إلى التفاخر والاعتزاز بنفسها وبأبنائها، أما إذا أنجبت للزوج سوى البنات فتقوم العائلة بتحريض ابنهم على تطليقها أو إعادة الزواج عليها، فيعتبر الأب والأم هما مصدر الأوامر، فكما زواجهما لها الحق تطليقه في حالة إنجاب زوجته للإناث فقط، ويكون هذا الزواج داخل نطاق العائلة أو القرية أو الجماعة، إلا أن الاسلام يحبب اختيار شريكة الحياة من خارج الدائرة القرابية من أجل تعزيز الروابط الاجتماعية.

و لقد بدأ هذا النمط من الزواج في التراجع و الزوال ولكن لا ننفي إنتشاره إلى حد الآن في المجتمع الجزائري و خاصة في المناطق الريفية.

ب - الزواج الخارجي:

يفيد الزواج الخارجي إلى الزواج الذي يتم بين رجل و امرأة لا تربطهم أي صلة قرابية، اجتماعية أو دموية، أي لا ينتميان إلى نفس الجماعة أو العائلة أو القرية ونجد وهذا النوع من الزواج منتشر في المدن الجزائرية.

¹ – Moustapha Boutechnouchet, la famille algérienne, evolution et caractéristiques récentes, sned, P56.

و نتيجة للنمو الديمغرافي الذي شهدته البلاد أثناء وبعد الاستعمار" حيث أنه بلغ معدل الزيادة الديمغرافية بين 1954 و 1962 بـ 89 % وهذه النسبة تدل على ارتفاع عدد سكان المدن بشكل واضح" (1).

فأصبح الأفراد يميلون إلى الزواج الخارجي وهذا راجع إلى البعد المكاني بين الأقارب وتلاشي هذه روابط فهناك العوامل أدت إلى ظهور هذا النمط وأولها الهجرة، فنظرا لتطور الصناعة وتقدمها و السياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر بعد الاستعمار و إنتقال سكان الريف إلى المدن، أدى إلى حدوث تغيرات على نمط الزواج والسكن والعمل على مستوى إنجاب الأطفال ومختلف التغيرات التي مست الأسرة وأنظمتها الاجتماعية، كما يعتبر خروج المرأة للعمل من بين أهم العوامل، نظرا لنضجها الفكري والثقافي من خلال مجال التعليم الذي فتح أمامها مما سمح لها بتغيير مركزها الاجتماعي و بالتالي خروجها إلى العمل إلى جانب الرجل، فأصبحت لديها نظرة مختلفة في أمور الزواج، وأصبحت لديها حرية الاختيار في الزواج، كما ساهم بشكل فعال في تغيير الكثير من الأدوار و الوظائف و النظم الاجتماعية من بينها نظام الزواج، و بالتالي قد يعتبر هذا الزواج مثل الزواج الداخلي من خلال إنتشاره في المجتمع الجزائري بصورة كبيرة.

ب - المراحل التاريخية لتطور الأسرة الجزائرية:

إن فهم ظاهرة الزواج لدى الأسرة الجزائرية يتطلب منا معرفة المراحل التي مرت بها، وتتبع هذه المراحل والتطورات باعتبار أن الأسرة منبثقة من الزواج الذي يخضع لعدة تغيرات وفقا للعوامل المؤثرة فيه ، وسوف نستعرض أهم المراحل التاريخية لتطور نظام الزواج في الأسرة الجزائرية :

1- في مرحلة ما قبل الاستعمار:

تميزت الأسرة الجزائرية في فترة ما قبل الاستعمار بالنظام الأسري الممتد، حيث كانت تتكون رب الأسرة وزوجاته وأولاده غير المتزوجين وأولاده المتزوجين وزوجاتهم، و قد كانت تضم عددا من الأسر الزوجية التي تربطها روابط دموية و قرابية، هؤلاء جميعا كانوا يعيشون تحت سقف واحد، فكانت تتميز هذه الأسرة بكثرة عدد أفرادها، إن الأسرة الجزائرية أبوية السلطة سواء كان الأب أو الجد الذي يمثل رئيس هذه الجماعة حيث كانت الأرض تمثل الأساس الاقتصادي لهم، فهي نشاطهم الإنتاجي والاستهلاكي في آن واحد" فالعائلة الجزائرية التقليدية محافظة على أفكار و أساليب

¹ – Moustapha Boutefnouchel, op.cit, P 84.

الفصل الثالث الزواج، أشكاله و تطور نظامه

العيش القديمة وأن هذه العائلة نجحت في الحفاظ على مكانتها لقرون عديدة، لأن أفراد هذه العائلة كانوا متعاونين و كل فرد كان يبحث عن سعادة و استقرار كل عائلة".⁽¹⁾

فمصالح الجماعة والقيم الاجتماعية كالعادات والتقاليد تحتل المرتبة الأولى في الجماعة العائلية، فالفرد يخضع لهذه التعليمات والأوامر خاصة فيما يتعلق موضوع الزواج، فيمثل الاستقرار وتوسيع الأملاك الاجتماعية المادية لهذه الأسرة، حيث يصبح الزواج ضمن العائلة الممتدة ما هو إلا إعادة إنتاج بيولوجي وثقافي واجتماعي للعائلة، وبالتالي العمل على نقل التراث عبر الأجيال المختلفة".⁽²⁾ و إذا حاولنا وصف النظام الزواجي في الجزائر في فترة ما قبل الاحتلال فإنه من الضروري التطرق الى النظام القرابي للسكان الأصليين الذين هم الأمازيغ، والذين امتد إقليمهم من ليبيا الى المغرب الأقصى، حيث كانوا يقيمون في مناطق جبلية وعرة و منعزلة عن العالم الخارجي، ما جعلهم لا يتصلون و لا يتعاملون مع مختلف الحضارات التي كانت تتعاقب على الجزائر، و من أهم ما كانوا يتميزون به عدم الثقة في الأجنبي و رفض أي شكل من أشكال مصادرة حريتهم الطبيعية.

و يعتبر نظام الصف من أهم النظم الاجتماعية التي كانت سائدة عند الأمازيغ، و هو نظام يضم مجموعة من القبائل ينشأ بينها تحالف سياسي بهدف الوقوف ضد بعضها البعض، و تغذى هذه التحالفات أحيانا عداوات يجهلون سببها.

و العائلة الموسعة هي جماعة قرابية متعددة الوظائف، فهي وحدة اقتصادية إنتاجية استهلاكية، وهي وحدة دينية، و من أهم وظائفها تحديد الهوية الاجتماعية للفرد و منحهم الشرعية، فوظيفتها أهم من وظيفة الإنجاب.

و يمكن أن تتحول القبيلة الى عرش، و هذا بعد أن تتوسع ملكيتها الجماعية، و تعتبر العائلة الوحدة الأساسية في تكوين القبيلة بحيث أنها تمنح الهوية لأفرادها، كما تقوم بمجموعة من الوظائف الأخرى الاجتماعية و الاقتصادية و الدينية و السياسية و غيرها من الوظائف التي تجعلها مكتفية ذاتيا.

و تتجسد وحدتها المادية في وحدة الإقليم الذي هو القبيلة كلها، ووحدة السكن الذي تقيم فيه، أما وحدتها الاجتماعية فتتمثل في النسب المشترك الذي يرجع الى جد واحد حقيقي أو خيالي يكن له الجميع كل الإحترام و التقديس خاصة إذا كان من المرابطين، ووحدة معنوية تتمثل في وحدة الدين ووحدة القيم و العادات و الأعراف المشتركة التي تؤسس لهوية الأفراد و القبيلة كلها.

¹ –Maurice Baurmans, op, cit, P01.

1–M Seglen, Sociologie de la famille, Ed Armand colin, Paris, 1981, P114.

و يقوم النظام الاجتماعي على نظام الجماعة الذي يتجسد في مجلس الجماعة الذي يتكون من رؤساء العشائر يلقبون بـ (الضمان) و الذين يبتون في مختلف المسائل الجنائية و السياسية و المالية، و بناء المسجد، و توزيع المياه، و حماية المحاصيل، و ضيافة رجال السلطة.

و يمتد هذا النظام الاجتماعي الى العلاقات الزوجية و الأسرية فيضبطها و يعلن أحكامها، ثم الى التجارة و الحرف، و معاقبة العصاة و المجرمين، و المتمردين على نظام القبيلة، و مدمنى الخمر و التدخين، بحيث من شروط رفع العقوبة إعلان التوبة في المسجد أمام الجميع.⁽¹⁾

و لهذا كان نظام زواج الأسرة الجزائرية داخلي بين الأقارب و أبناء العم و الخال و ذلك للحفاظ على رابطة الدم، فهذا النمط من الزواج يؤكد على إستمرارية الجماعة و يضمن بقاؤها و تماسكها و عدم تشتت تراثها المادي و الاجتماعي، حيث يضمن تدعيمه و تماسكه خاصة عند قيام الزوجة بعملية الإنجاب.

و لقد كان يعتمد هذا النوع على الأسلوب الوالدي في الاختيار للزواج، فهما اللذان يقومان بالاختيار لأبنائهما، فالزواج يتم في سن مبكرة بالنسبة للفتاة " لأن من التقاليد العربية أن الفتاة ينبغي أن تتزوج مبكرا أي عندما تصل إلى سن البلوغ، و مع ذلك فإن الحالة لا تقاس بالسنين وتخضع لمرونة كبيرة " .⁽²⁾

أما بالنسبة للفتى فالعادات لا تسمح له أن يختار زوجته بنفسه ولا يسمح له بالإلتقاء معها قبل ليلة العرس، فالزواج كان يتم بين عائلتين وليس بين الأفراد المتزوجين وهذا يؤكد عدم الأخذ برأيهما، فالزوجين كان لا يعترف بهما بين العائلة إلا وفقا لوظيفة الإنجاب، نظرا لمكانتها في الوسط العائلي و الاجتماعي من خلال الحفاظ ميراث الأسرة و حماية أفرادها و التكفل بالوالدين أثناء العجز.

2- في مرحلة الاستعمار:

إن دخول الاستعمار إلى الجزائر سمح بوجود عدة تغيرات أدت في مجملها إلى تحطيم البنية الأسرية عن طريق انتزاع الأراضي من طرف المستعمر، و بالتالي تحطيم اقتصادهم المعيشي " لأن الأرض أساس العائلة الحقيقي و عندما تقول أن العائلة تفككت يعني ذلك فقدان أرضها".⁽³⁾

فالثورة و الحرب هي من أهم العوامل التي تحدث التغيرات الجذرية في النظم الاجتماعية المختلفة بما فيها النظام القرابي، هذا النظام الذي تعمل آلياته بسرعة كبيرة على التكيف مع هذه الوضعيات

¹ - ناصر قاسمي: نفس المرجع السابق، ص 9، 7.

² - سناء الخولي: الأسرة و مشكلاتها، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1985، ص 115.

³ محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعي في المجتمع القروي، الدار القومية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1965، ص 180.

الفصل الثالث الزواج، أشكاله و تطور نظامه

مهما تغيرت، و قد كانت ثورة التحرير الوطني أهم العوامل التي أثرت في النظام القراي الجزائري و منحته بعض المرونة في التعامل مع الواقع الجديد.

ولهذا إستلزمت ظروف الثورة إشترك مختلف فئات الشعب في الدفاع عن الوطن بما فيها المرأة التي برز دورها في هذه المرحلة، فتحوّلت من مجرد ربة بيت و عاملة فيه إلى مساهمة فعالة في مختلف جوانب الحياة العامة و مجاهدة قادرة على تحمل أصعب المسؤوليات و تخطيط أخطر المشاريع الفدائية و النضالية، و بهذا أصبحت مسؤولة على نفسها في إتخاذ القرارات، خاصة فيما يتعلق بالزواج، حيث أن جبهة التحرير اتخذت جملة من الاجراءات فيما يخص نظام الزواج اعتمادا على الشريعة الاسلامية، فأصبح لا يقتصر على النمط الداخلي.

كما أن جبهة التحرير سنت نصوصا عام 1959 والتي تعتبر الأولى من نوعها في ما يخص الزواج، حيث أصبح معظم الشباب يحضرون عقد زواجهم و يناقشون عقود الزواج في غياب الأولياء الحقيقيين أحيانا، لأن معظم الزيجات تمت بين المجاهدين سواء كانت ممرضة أو مجاهدة.⁽¹⁾ و من هذا فإن الاحتلال اثر سلبيا على الأسرة الجزائرية بصفة عامة و المرأة بصفة خاصة فيما يخص مسألة الزواج.

3 - مرحلة ما بعد الاستعمار:

تعد الثورة من أهم العوامل التي أثرت على البناء الاجتماعي و الأسري الجزائري، الذي استمر تأثيرها إلى ما بعد الاستقلال، حيث تعرضت الأسرة إلى عدة تغيرات على مستوى التنظيم الاجتماعي، حيث أن تلاشي الاقتصاد العائلي بعد ظهور الأسر الزوجية و النزوح من المناطق الريفية إلى المدينة و الإنتقال من الزراعة المعاشية إلى الصناعة نظرا لكثرة الحرف والعمل الذي جلبه الاستعمار و التصنيع و خروج المرأة إلى العمل و بالتالي إختراق الحواجز الاجتماعية التي كانت تمنعها من مزاولة الأعمال خارج البيت، كل هذه التغيرات أثرت على نمط الزواج و بالتالي الإنتقال من الزواج الداخلي إلى الزواج الخارجي، لذا فإن عامل الثورة و الاستعمار أثر على الأسرة و نظمها إضافة إلى التغيرات في الجوانب الثقافية والاقتصادية اللذان أحدثهما هذان العاملان، وهذا ما أكده فرانز فانون في قوله: " ان تغير نمط الأسرة الجزائرية نتيجة عملية التصنيع التي أتبعته في الجزائر، والذي أدى الى ظهور الأسرة النووية وخاصة في المناطق الصناعية ".⁽²⁾

¹ - مسعودة كسال: مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 70.

² - فرانز فانون: سوسيولوجية الثورة، ترجمة دوقان قرطوط، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1980، ص 15.

الفصل الثالث الزواج، أشكاله و تطور نظامه

إن فقدان الأصالة الناجم عن آثار الإستعمار جعلت معظم الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة تزول بسبب انقطاع الروابط الاجتماعية للعائلة مع الأرض ، حيث أن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وضعت لمواجهة مشاكل الفقر واللامساواة كانت لها انعكاسات على إنشاء فرص فردية و جماعية جعلت ظهور نوع جديد من الخلية العائلية مقتصر على جماعة محدودة.

إن إضفاء الطابع الاجتماعي للأفراد في ظل تجاهل الإطار العائلي جعل العائلة تعاني توترات جديدة تستدعي إعادة النظر في وظائفها البيولوجية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

إن السياسات الاجتماعية الكلية التي اعتبرت دعم الخلية العائلية مكسبا إكتشفت من جديد و في الوقت الحالي مشكل الأسرة كأساس استقرار المجتمع الجزائري.

و في الحقيقة إن السياسات الاجتماعية مطالبة في حالة تطبيقها أو استمرار تطبيقها على مستوى البنية الاجتماعية التي لم يسبق لها و أن وجدت إلا في التصورات متجاهلة الضغوط التي تعيشها.

و يقتضي الأمر هنا بذكر بعض مجالات التفكير فيما يخص لسياسات الدعم الاجتماعية للخلية العائلية الحقيقية لمنح هذه البنية حضا أوفر لتلعب دورا في الاستقرار الاجتماعي، و الذي عليه يبنى استقرار المجتمع.

و تشكل الضغوط التي تعرضها العائلة من تطور معدل الولادات و مشاكل الأمن و المسؤوليات الاجتماعية المحاور الأساسية لإنشغالات الأسر الحالية.

ويعتقد عموما أن الأسباب التي دفعت نحو التحول الى " العائلة النووية " والتي تضم الوالدين وأطفالهما القاصرين فقط ، تتعلق بالتحول الاقتصادي والمهني والسكني ونشوء المدن الحديثة .

وهكذا نرى أن " بارسونز " يعطي أهمية خاصة للتحولات الجغرافية والمهنية ، بينما يرى "موجي " ان الأزمة السكنية قد شجعت عل نحو واضح التحول الى العائلة النووية ، كما أنه من الأهمية بمكان ملاحظة درجة انتشار الأسرة النووية في الوسط الحضري ، وبالرغم من كل التوقعات حول زوال العائلة الحتمي ، فهي لا تزال قائمة ومستمرة ، والتغيرات التي أصابت العائلة كرابطة وبذلت في واقع أفرادها، أو التي غيرت في قوانين الزواج وأعرافه ، انما أحدثت تحولات بنيوية على المجتمع، الا انها ليست من النوع الذي يحمل صراعات تذهب باستقرار المجتمع.

و تتميز المدينة بأنماط من السلوك، و بعناصر من الثقافة المادية و غير المادية التي تواجه الزيادة الطبيعية للنمو السكاني، فتدفع العائلات على المدن سبب تغيرات ديمغرافية في المدينة و تغيرات في العائلة ذاتها من جهة أخرى.

الفصل الثالث الزواج، أشكاله و تطور نظامه

فخلفية التصرف الاجتماعي لكل فرد تكمن في مجموعة علاقات القرابة و القبيلة و القرية و غيرها من الروابط الاجتماعية التي تحتم المدينة عليها الانصهار و التغير.⁽¹⁾

و إذا جاز القول أن الانسان هو الصانع للمدينة، فإن المدينة هي الصانعة للانسان، فالوسط الحضري يعطي للفرد كما يعطي للجماعة برمتها إمكانية النمو و التطور الذي لا يوجد به الوسط الريفي.⁽²⁾

و يرى علماء الاجتماع أن الحياة في المدينة تؤثر على الأسرة من حيث البناء و السلطة و الزواج و الانجاب، و الوظائف التقليدية للأسرة كالتربية و الضبط الاجتماعي و الدفء العاطفي لأفرادها، فمن حيث البناء أو الحجم، نجد أن المدينة التي تضم مؤسسات صناعية و تجارية تستخدم الفرد على أساس كفاءته و قدراته دون أي اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة، كما تسمح المدينة للعائلة بالتحرك في السلم الاجتماعي و الاقتصادي من أسفل الى أعلى أو العكس، كما قد تدفعه الى التحرك الأفقي (الجغرافي) فيتغير من مكان إقامته تحت ظروف فرص العمل، بعكس الحال في الريف الذي يجعله مرتبطاً بقطعة أرض معينة و بمجال اجتماعي خاص، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية الى النزوع نحو الفردية، و من ثم الى تقلص حجمها من كونها أسرة ممتدة تتعدد أجيالها الى أسرة محدودة العدد غالباً ما تقوم على الزوج و الزوجة و أبنائهما الصغار، و نادراً ما تضم والدي الزوجين أو أحدهما.⁽³⁾

و تختلف خصائص المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي من النواحي الديمغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية، و يظهر هذا الاختلاف بوضوح عندما تنتقل مجموعة من سكان المجتمع الريفي للعمل و الإقامة في المجتمع الحضري، و يحدد هذا الاختلاف و التباين في متغيرات رئيسية هي:

1/ الهيكل الديمغرافي القائم.

2/ النمط الاقتصادي السائد.

3/ التركيب الاجتماعي الواقعي.

4/ الشكل الديمولوجي الغالب.

5/ الاطار الثقافي العام.

¹ - ف ف كوستالو: علم الاجتماع الحضري، ترجمة أبو بكر بلقادر، دار القلم، بيروت، 1977، ص 89.

² - جاكولين بوجوقارني: الجغرافية الحضرية، ترجمة حليمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (ب،ت) ص 322.

³ - محمد السويدي: نفس المرجع السابق، ص 90.

و ترتبط هذه المتغيرات، و تؤثر على درجة تكيف الأفراد مع عناصر المعيشة و العمل في المجتمع الذي ينتقلون اليه.

و يؤثر العمل كما تؤثر الإقامة في النمط الحضري على إحداث تغيير في نوعية المهنة و كمية الدخل و أسلوب الانفاق و نمط الاستهلاك، و حجم المدخرات و مستوى الاستفادة من الخدمات، كما يرتبط الانتقال للنمط الحضري بنوعية العلاقات الاجتماعية سواء بالنسبة للأفراد المقيمين بنفس المجتمع الحضري، أو بغيرهم الذين يقيمون بخارجه و يترددون بين الحين و الآخر عليه.⁽¹⁾

و لقد أشار "ماكس فيبر" الى حقيقة واضحة هي أن ساكن المدينة لا يستطيع أن يقيم علاقة وثيقة مع كل جيرانه كما يفعل ساكن المجتمعات الصغيرة، إذ هذا يعني أن ساكن المدينة لا يمارسون في الواقع سوى أقل قدر من الارتباط في علاقاتهم مع من حولهم من الناس، فهم يحصرّون علاقاتهم بالناس في حدود وظيفتهم.⁽²⁾

و من الطبيعي أن التكيف مع العناصر و المتغيرات السابقة تحتاج الى فترة من الزمن يشعر خلالها الوافد الجديد الى النمط الحضري، بأنه أولاً ملزم بالانصياع الى القيم الحضرية الجديدة (وهو بذلك يحتاج الى التخلي عن بعض القيم التي نشأ عليها)، ثم بأنه ثانياً في حاجة الى الشعور بأهمية هذه القيم، و أن في إتباعه إياها تحقيقاً لمصالحه الشخصية و تسييراً لأمر حياته في المجتمع الحضري.

ويجب علينا عند النظر الى ساكن الحضر - حياتهم و مجتمعهم - أن نتذكر دائماً أن المهاجرين يتدفقون على المدينة من أماكن لها ثقافتها الخاصة التي قطعت شوطاً بعيداً في سبيل الرقي والاكتمال، و يحمل هؤلاء المهاجرين الكثير من عناصر تلك الثقافة معهم الى المدينة دون أن يدركوا الى حد سيحاولون رفضها و التخلص منها، و ليس هؤلاء المهاجرين بالشخصيات التافهة التي لا وزن لها، و لا هم عجينة طيبة سهلة التشكيل ، فهم يقدمون الى المدينة مغلفين بغشاء من التراث القبلي الريفي و بأساليب مستقرة في السلوك و في العمل، و أنماط محددة من الولاءات و الالتزامات و الأوضاع الاقتصادية، و أنساق الضبط و قنوات الاتصال، و هي جميعاً أشياء ليس من السهل أن تموت في البيئة الحضرية ، و الواقع أن هذه العادات الاجتماعية تتدعم بشدة من خلال نوع البيئة التي يحتمل أن يهاجر إليها الفرد.⁽³⁾

¹ - محمود الكردي: النمو الحضري، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص ص 102-103.

² - ألفين توفلر: صدمة المستقبل، المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علي ناصر، الطبعة الثانية، نهضة مصر للطباعة و النشر، القاهرة، 1990، ص 102.

³ - محمد الجوهري و آخرون: التغير الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 155.

و من اللافت للنظر أن السكان الذين ينتقلون الى المدينة يجتمعون في نطاق مكاني محدود ويعيشون فيه تقريبا في إطار نفس القيم و العادات و التقاليد التي كانوا يتعاملون من خلالها فيما سبق، أي يحيون في كيان مكاني فيزيقي جديد، و يتعاملون من خلال كيان اجتماعي و ثقافي قديم (تقليدي). و بمرور الزمن يبدؤون طوعية أو اضطرارا في التعامل مع النسق الاجتماعي و الثقافي المتصل بالمجتمع الجديد تدريجيا، و من الطبيعي أن يتعرض الوافد الجديد الى النمط الحضري لمجموعة من الرموز السطحية في شكلها ذات المضمون في جوهرها، و التي تختلف في معظم الأحيان مع نسق القيم الذي كان يتعامل من خلاله الفرد في مجتمعه القديم.⁽¹⁾

و يميل التوافق مع حياة المدينة من خلال التأثير بالظروف الديموغرافية و الاقتصادية التي يقيم الناس فيها، و كذلك لحراكهم الجغرافي في المدينة، ورغم أن عملية الهجرة غير منظمة اجتماعيا، فإنها تتأثر بالمكان الذي يحيا فيه المهاجر سواء مع أقاربه أو بدونهم ، و كذلك تتأثر بإمكانية حصوله على عمل و الخلفية التي يتمتع بها الفرد.

وكثيرا ما يرتبط المهاجر بأقرانه من الريفيين حتى يخفف عن نفسه آثار تنقله من الريف الى المدينة .

و هكذا فإن وضع المهاجر في البيئة الحضرية الجديدة ينطوي على استجابات لثقافته القديمة، وعلى صراعات و توترات مع البيئة الحضرية الجديدة و المختلفة تمام الاختلاف على بيئته السابقة، و كذلك مع الادوار الجديدة التي يؤديها ، و لا يكون على المهاجر أن يعيش جسمانيا فحسب، بل عليه كذلك أن يحافظ على كيانه في ظل تلك الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الغريبة عليه الى حد بعيد، و من المستحيل أن يمزق أواصره بسهولة ببيئته القديمة.

ونجده أيضا مزودا ببعض المعايير القليلة التي يقرر على أساسها أي أجزاء الثقافة الجديدة يمكن أن يتبناها و أيها يرفضها، و أي العناصر يجب أن يعيد تشكيلها و يبرزها متخذا منها أسلوبا جديدا في الحياة.

إن البحث في خصائص الحياة الحضرية يكتسي أهمية بالغة في علم الاجتماع الحضري، ذلك لأن المقارنة بين نوعي الحياة الحضرية و الريفية يكشف عن مدى التغير و التطور، ومدى بعد هذين النوعين من الحياة أحدهما عن الآخر.

و ما يكون وراء هذا الاختلاف من ظروف اجتماعية و اقتصادية و ثقافية و جغرافية تصلح أساسا مناسبا لاختيار أثر هذه العوامل في النظم الاجتماعية بوجه عام.

¹ - محمود الكردي: النمو الحضري، نفس المرجع السابق، ص 81.

4 - تطور نظام الزواج في المجتمع الجزائري:

لقد ظل الزواج في المجتمع الجزائري ولفترات تاريخية طويلة يضمن الدعم للأفراد، ويمكن أن يفسر انتشار الزواج على أنه استراتيجية للتغلب على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من جهة، كما أنه نتيجة تفرضا العادات والتقاليد من جهة أخرى، لذلك نجد الأسرة الجزائرية تفضل عادة الزواج الداخلي الذي يمكن أن يعبر عن استراتيجية للإنتاج الاقتصادي وذلك للحفاظ على الأملاك الاقتصادية داخل إطار العائلة الواحدة حيث تضمن عدم تعرضها للتقسيم و التشتت.

و قد أوضحت النتائج المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء حول الزواج في الجزائر سنة 1984 « أن الزواج الأبوي أي زواج الأبناء من أشخاص ينتمون إلى عائلة الأب يحتل مكانة هامة من الزيجات التي تمت داخل العائلة.⁽¹⁾

و لأن الأسرة الجزائرية تتميز بدرجة عالية من التغير والديناميكية فقد تمكنت في مراحل لاحقة من التكيف مع المعطيات الجديدة التي شهدتها المجتمع من تطور جراء عمليتي التصنيع والتحضر لأن " التحولات التي تعرفها الوحدة المنزلية والوحدة الانتاجية يجب أن ينظر إليها لا بمنظور منعزل، أي كل واحدة منعزلة عن الأخرى، بل على أنها متزامنة تتم في آن واحد، فالحركتين تنتجان نفس التغيرات الثقافية والاجتماعية ".⁽²⁾

فبظهور بؤادر التصنيع و محاولات تحديث المجتمع الجزائري اندفعت معظم الأسر الممتدة نحو المدن رغبة منها في تحسين مستواها الاقتصادي والاجتماعي و بحثا عن الربح السريع والحياة الكريمة، وقد استوجب ذلك تحصيل المستوى التعليمي لأفرادها لتتمكن من الحصول على مناصب عمل هامة و وظائف رسمية، و قد ساهم هذا الأمر في خلق الشروط الموضوعية المواتية لبروز تغيرات أصابت البنية التقليدية للأسرة مست العادات و التقاليد وخاصة فيما يتعلق بالزواج والعلاقات، حيث ظهرت بنية جديدة لشبكة العلاقات التي تنتجها الأسرة والتي لم تعد مفروضة بإسم مقتضيات تقليدية كالقراية والتواصل العائلي والمساعدات المادية بل تقوم على الاختيار الحر الحرية الشخصية والميول الذاتية، فقد اتاحت المدينة بمؤسساتها المختلفة فرصة انفتاح الجماعات الأسرية عن بعضها البعض و المنحدرة من جهات مختلفة هذا الانفتاح فتح المجال واسعا للزواج الخارجي الذي ينقل التماسك من تماسك عائلي قراي و جهوي إلى تماسك وطني.

¹ – Kouaouci Ali, op, cit P110.

² – Andrée Michel, op, cit. p, 442.

الفصل الثالث الزواج، أشكاله و تطور نظامه

و ضمن جملة التغيرات التي شهدتها الاسرة الجزائرية، تلك التغيرات الجذرية التي مست العلاقات الاجتماعية، وبالأخص الأسرية ، فبعد أن كان الاهتمام في الماضي منصبا على كبار السن كالأباء و الأمهات والأجداد ، فقد أصبح اليوم منصبا على الأبناء الذين أصبحت متطلبات حياتهم مرهونة بتوفير جو أسري ونفسي واجتماعي واقتصادي مادي من أجل حياة مستقرة.

لذلك فقد أولت الأسرة الجزائرية الحديثة أهمية بالغة لعملية الزواج واختيار الشريك ، وكذا لعملية الانجاب ، فصارت مختلف هذه العمليات تتم بصورة تقديرية ، وذلك نظرا لما تتطلبه ظروف الحياة الحديثة من جهد ومال وتكاليف.

لذلك فقد انعكست هذه الظروف والتغيرات التي عرفها المجتمع بشكل عام، والأسرة الجزائرية بشكل خاص، سواء على تركيبها ووظائفها ونظام حياتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، فقد اضحت الأسرة الجزائرية وخاصة الحضرية تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي :

– أنها أسرة تتميز بقلّة أفرادها وضعف السلطة الأبوية، حيث تتكون من الأم والأب والأبناء.

– تتميز بتنوع نشاطاتها بتنوع أفرادها ن فكل عضو فيها نشاطاته وأفعاله التي يميل إليها ويرغب في انجازها .

– ضعف الروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، حيث أنه لا يوجد مجال للتعاون والتساند التلقائي، فكل تعاون نجده مبني على أساس المصلحة الفردية وخاصة لدى الأسر النووية.

– يتميز أفراد هذه الأسر بقدر كاف من التعليم والثقافة ، حيث أتيحت لهم فرصة التعلم ومستوى أفضل من التنشئة الاجتماعية يقوم على طرق حديثة ، خاصة اذا كان الوالدين على قدر كاف من التعلم .

– تعمل الأسر الحضرية على منح فرص تعليمية لكل من الذكر والأنثى على حد سواء ، مما ينتج عنه دخول البنت الى النظام التربوي بما فيه التعليم العالي ، ومنه الخروج الى العمل مع القيام بالتدابير المنزلية .

– أصبحت الأسر الحضرية أكثر تفتحا على العالم الخارجي، وذلك نتيجة تأثرها بالطابع الاجتماعي للمدينة التي تعتبر مركزا للحدثة والتجديد، وكذلك توفر أماكن قضاء الفراغ وتكوين علاقات اجتماعية مختلفة.

– لم تتغير عادات الزواج كثيرا داخل الأسرة الجزائرية الحضرية، غير أنها لم تعد مجرد اتفاق بين الأسرتين، وانما أصبح يقوم على التوافق وحرية اختيار الشريك الذي يفرض على الزوجين تحمل مسؤوليات هذا الاختيار، وهكذا أصبح المقبلون على الزواج في المجتمع الجزائري لديهم الحرية في القبول أو رفض هذا الارتباط. (1)

¹ - محمد السويدي: نفس المرجع السابق، ص، 89.

الفصل الثالث الزواج، أشكاله و تطور نظامه

وعموما فقد تعرضت الأسرة الجزائرية الى تغيرات أصابت خصائصها التقليدية لتتواكب مع التطور الاجتماعي والاقتصادي الجديد ، وخاصة في حجمها وأشكالها ، وأسلوب التنشئة الاجتماعية وتغيير مراكز السلطة الاجتماعية والاقتصادية في الأسرة، اضافة الى تغيير تقاليد الزواج واختيار الشريك، وذلك نتيجة تغير المنظومة الاجتماعية التي تحتوي الأسرة كوحدة أساسية ضمن وحداتها .

و قد تحدث بوتفوشيت مصطفى عن أهم التغيرات التي طرأت على العائلة الجزائرية، و تطرق الى أهم أسباب ذلك، و التي منها المخططات التنموية الوطنية و إدخال بعض القيم الثقافية الجديدة من خلال الاتصال مع الغرب، و منها خروج المرأة الى العمل و الدراسة و اتساع دائرة علاقاتها.

و لقد أدى هذا الوضع الجديد بفئة الشباب المتعلم إلى عدم الخضوع لنظام الزواج الداخلي، حيث لم يعد الزواج مقتصرًا على كونه وسيلة للإنجاب و الحفاظ على تماسك العائلة بل أصبح شكلا من أشكال التعاون المشترك و المتبادل بين الزوجين في جميع الميادين، و رغم انحصار هذا المفهوم في فئة معينة من المجتمع الجزائري إلا أنه يعبر عن تغيير هام في القيم لدى الأسرة الجزائرية، فلم يعد إختيار الزوج يخضع للقواعد التقليدية، فتدخل الأهل لم يعد مقبولا لدى البعض ولا يعلقون أهمية كبيرة على رأي الأسرة تجاه الزوجة المختارة و أصبح التفاهم والتشاور قاعدة الزواج و بناء الأسرة الجزائرية.

الفصل الرابع:

التغير الاجتماعي، عوامله، نظرياته و آثاره.

- 1 - مفهوم التغير الاجتماعي.
- 2 - عوامل التغير الاجتماعي.
- 3 - نظريات التغير الاجتماعي
- 4 - التغير الاجتماعي و المدينة .
- 5 - التغير الاجتماعي والأسرة الجزائرية.
- 6 - آثار التغير الاجتماعي على الأسرة.

1 - مفهوم التغير الاجتماعي:

يعتبر التغير ظاهرة من ظواهر المجتمع الإنساني، صاحبها منذ نشأة البشرية إلى يومنا هذا، والتغير الاجتماعي كان ولا يزال قائما وفي تطور مستمر، حيث مس جميع مظاهر الحياة الإنسانية، ولم يعد مقتصرًا على دولة دون أخرى كما كان في السابق، و إنما شمل معظم الدول و البلدان، وخاصة تلك التي تأثرت بعمليات التحضر والتصنيع .

وقد اثارَت ظاهرة التغير الاجتماعي الكثير من الجدل والنقاش عند علماء الاجتماع، حيث كانت النظريات السوسيولوجية الأولى تخطئ بين مفاهيم (التغير ، التطور ، النمو، التقدم)، وقد ظهر معنى التغير الاجتماعي بشكله المعاصر كنتيجة للصعوبات التي واجهت نظريات التقدم بمفهومها الفلسفي ونظريات التطور بشكلها المتقدم البيولوجي.(1)

و يمكن تحديد مفهوم التغير الاجتماعي وسماته من خلال ثلاثة أبعاد:

أ - البعد الأول: هو أن التغير الاجتماعي مرتبط بالزمن اي محدود زمنيا .

ب - البعد الثاني: هو أن التغير الاجتماعي دائم، أي يمكن ملاحظته في حالة مستمرة.

ج - البعد الثالث: أن التغير هو ظاهرة اجتماعية.(2)

و التغير الذي يحدث في المجتمعات لا يقف عند المظاهر المادية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى القيم والمثل والعادات وطرق التفكير، كما يتضمن طرقا مختلفة لتنظيم الحياة الأسرية والعلاقات الاجتماعية، وتغيير اتجاه الأفراد وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم .

و التغير يمثل في حد ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون والحياة الاجتماعية، التي تشمل مظاهر التراث الاجتماعي وما يتضمنه من معارف وتقنيات وفنون وغيرها من المظاهر الثقافية والحضارية، وفي ذلك يقول "ولبرمور" إن ظاهرة التغير الاجتماعي ليست ظاهرة حديثة، إذ أن هناك درجات وأنواع من التغير حدثت في الخبرة الإنسانية ولكن الاهتمام بالتغير وسرعته يرجع إلى السرعة التي حدثت بها في تلك المجتمعات.(3)

و حين يصنع الإنسان الحضارة، فإنه في الوقت نفسه - سواء أدرك ذلك مباشرة أو أدركه فيما بعد- فإنه يقوم بتغيير مجتمعه، فصنع الحضارة هو لب عملية التغيير و محركها.

¹ - سليمان علي الدليمي، محمد عبد المحسن: التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي، الطبعة الأولى، مؤسسة تالة للطباعة والنشر، طرابلس، 2001، ص 15.

² - jean pierre durand, sociologie contemporaine, vigot, paris, 1989, p287.

³ - خالد حامد: مدخل الى علم الاجتماع ، الطبعة الاولى، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2008، ص 145.

فإذا ما صنع الإنسان عنصرا حضاريا مهما، فإن هذا العنصر إذا ما أصبح جزءا من النسيج الثقافي العام لأي مجتمع، يقوم بإحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات في البناء الاجتماعي و وظائفه في تعاقب يستمر لفترة من الزمن، متفاعلا مع غيره من عناصر البناء الحضاري العام.

2 - عوامل التغير الاجتماعي:

أ - العامل الاقتصادي:

يقصد بالعوامل الاقتصادية، شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائدة في المجتمع والتصنيع، وتلعب تلك العوامل دورا هاما في أحداث ظاهرة التغير الاجتماعي، فمثلا عندما يتغير نظام الملكية في مجتمع من المجتمعات، فإن ذلك يصاحبه تأثيرات عميقة وواضحة في الأنساق الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي.

و يحدث التصنيع في الواقع تغيرا هائلا، ليس فقط في الثروة والدخل القومي، و إنما أيضا في عقلية الإنسان من حيث قيمة الوقت والثقة بالنفس.

وترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى كالسكان والبيئة والتكنولوجيا، وقد يكون للعوامل الاقتصادية السبق في التعجيل بسرعة التغير، إلا أن ذلك ليس العامل الوحيد المسبب للتغير والمرتبة عليه بقيمة العوامل، وهذا عكس ما نادت به الماركسية وهو أن طريقة الإنتاج في الحياة المادية تتحكم في الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية. (1)

من ذلك نستطيع أن نستخلص أن العامل الاقتصادي قد يكون ذا أهمية كبرى في التعجيل بالتغير الاجتماعي، ولكنه ليس العامل الحتمي، لأن باقي عوامل التغير الاجتماعي تتفاعل معه لتغير المجتمع، خاصة إذا كان لقيم وثقافة المجتمع أهمية كبيرة من حيث درجة سيطرتها على التفاعل الاجتماعي، حيث أن التغير الاجتماعي الذي سيحدث في هذا المجتمع عليه أن يراعي قيم المجتمع وثقافته التي ستجدد أهمية باقي التغيرات.

لقد كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا لأنها تقوم بإستهلاك ما تنتجه وبالتالي لم تكن بحاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر، حيث كان أفراد الأسرة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة أسرهم في الوقت الذي كان اسم العائلة يحظى بأهمية وقيمة كبرى، كما كانت الأسرة أيضا مسئولة عن حماية أعضائها، فالأب لا يمنح لأسرته الحماية الجسمانية فقط وإنما يمنحهم أيضا الحماية الاقتصادية وكذلك يفعل الأبناء لأبائهم عندما يتقدم بهم السن .

¹ - دلال ملحق استثنائية: نفس المرجع السابق، ص ص 54، 55.

وتعتبر العائلة الزوجية الأبوية أقوى الوحدات الاجتماعية و الاقتصادية، وهي وحدة إنتاجية و استهلاكية، حيث يستشار الأقارب من الدرجة الأولى في المسائل العائلية كزواج الشاب أو الفتاة⁽¹⁾ ولعل أهم متغير في ميدان الأسرة كان إقدام المرأة على دخول ميدان العمل بعد أن قلت مسؤوليتها في البيت نتيجة لانتقال الإنتاج إلى الصناعة النامية و إنتقال تربية الأطفال إلى المدارس، حيث أدى التصنيع و إنتشار السمات الحضرية في المدن إلى تغيرات واسعة داخل الأسرة العربية و بروز الكثير من المشاكل التي ترتبت على الأوضاع الجديدة، ولقد عملت الأسرة من خلال ميكانزمات خاصة بها إلى التكيف والتوازن مع مستجدات الجديدة حتى لو أدى الأمر إلى تغيير بعض وظائفها وحتى تقلصها⁽²⁾.

و يرى " فريدريك انجلز " أن المؤسسات الاجتماعية التي يعيش في ظلها الناس في عصر تاريخي معين وفي بلد معين، يعينها كلا النوعين من الإنتاج، أي مرحلة تطور العمل من جهة، ومرحلة تطور الأسرة من جهة أخرى، وتبدو روابط الدم أكثر هيمنة على النظام الاجتماعي، لكن في إطار هذا البناء الاجتماعي المؤسس على روابط الدم تتطور إنتاجية العمل، وتتطور معها الملكية الخاصة والتبادل والتفاوت في الثروة، وإمكانية الانتفاع من مجهود الآخرين، وعليه فإن ظهور عناصر اجتماعية جديدة تجتهد لتكييف النظام الاجتماعي القديم وفق الظروف المستجدة، إلى أن يؤدي تعذر التوفيق بينهما إلى ثورة كاملة، فينفجر المجتمع القديم المؤسس على روابط الدم بفعل تصادم الطبقات الاجتماعية الحديثة النشوء، ويظهر معه مجتمع جديد منتظم، يتميز بتلاشي الوحدات الاجتماعية القائمة على روابط الدم، وظهور مجموعات اقليمية يخضع فيها نظام الأسرة لنظام الملكية الخاصة⁽³⁾.

ولا شك أن الانتقال من الريف إلى المدينة و انتشار التصنيع من أهم العوامل إلي أدت إلى تغيرات في الخصائص البنائية والوظيفية للأسرة وتمثل هذا في حجم الأسرة والتغيرات الوظيفية والاقتصادية إلى جانب التغيرات الجذرية التي طرأت على أنماط التفاعل بين أفرادها وعلى مجموعة القيم التي تواجه هذا التفاعل.

ب - العامل التكنولوجي:

يعتبر العامل التكنولوجي ذا أهمية كبيرة، حيث ينظر الناس للتكنولوجيا من أجل إيجاد حلول لمشاكلهم اليومية وطلباً للراحة والرفاهية، حيث تلعب الاختراعات التكنولوجية دوراً كبيراً في

¹ - محمود عودة: أساليب الإتصال والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص 226.

² - محمد احمد بيومي، عفاف ناصر: نفس المرجع السابق، ص ص، 213، 215.

³ - فريدريك انجلز: أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة اديب يوسف شيش، دار التكوين للتأليف والترجمة و النشر، دمشق، سوريا، 2011، ص 6.

إحداث التغيير الاجتماعي بسرعة كبيرة، حيث ظهرت في المراحل الأولى للتصنيع هوة أو فجوة بين دخل القلة المتميزة وجموع الجماهير، وبنمو المجتمعات الصناعية أدت زيادة ثروة المجتمع إلى ارتفاع مستويات المعيشة بالنسبة للجميع، وهذا مانراه الآن في المجتمعات الحديثة المتقدمة، كما زادت معدلات التنقل سواء كان مكانيا أو اجتماعيا، بالإضافة إلى الفرد أصبح يحصل على مكانته الاجتماعية بمجهوده الشخصي وليس بإنتمائه إلى فئة أو طبقة معينة، كما تغيرت العديد من أشكال اللامساواة الاجتماعية وخاصة بين الجنسين وهذا من خلال مشاركة المرأة للرجل في ميدان العمل، كما أثر التصنيع أيضا في مكانة المسنين حيث فقدوا القوة والوضع المتميز الذي كان لهم في مجتمعات ما قبل التصنيع، وتحولت القوة إلى الشباب والفئة العاملة الذين أصبحت لهم قيمة كبيرة.

و يركز هذا الاتجاه على دور التكنولوجيا في التأثير على البناء الأيكولوجي والاجتماعي للمدينة ومن ثم على العلاقات الاجتماعية، وذلك من حيث تطور وسائل الإتصال والمواصلات ودورها في الزيادة من فرص التبادل والتواصل والتقليل من فرص العزلة الاجتماعية والزيادة من فرص الاختيار في المدينة، واختيار نمط المسكن ونمط الجيران والموقع وغيره، وذلك بفضل تطور تكنولوجيا العمارة والطرق ووسائل التنقل، كل ذلك أثر في الحياة الاجتماعية الحضرية، وفي ظواهرها وفي علاقات سكانها و كثافة التفاعل الاجتماعي في المدينة.⁽¹⁾

و قد أكد مومفورد على أن التكنولوجيا ليست ثقافة خارجية، على العكس من ذلك، بل هي جزء من الثقافة، مثل الدين و الإيديولوجيا و الأخلاق وتندرج ضمن العديد من مجالات الثقافة، حيث يرتبط تقدم التكنولوجيا بشكل وثيق بتقدم العلم، كما أثبت بوضوح أن التقدم العلمي والتكنولوجيا يعتمد على القيم وتوجهات العالم الحديث، بما فيها التوجه الديني للمجتمع.⁽²⁾

وقد أدى التصنيع والتحديث إلى إختفاء نسق الأسرة الممتدة الذي كان شائعا في جميع المجتمعات التقليدية، ولم تعد الأسرة وحدة الإنتاج، وأصبحت الأسرة الممتدة غير وظيفية نظرا لما يتطلبه المجتمع الحديث من تنقل مكاني و اجتماعي بين أعضائه، وحلت محلها الأسرة النواة الصغيرة المكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما الصغار، و إنهارت إلى حد بعيد روابط القرابة التقليدية، هذا وقد حلت التنظيمات الرسمية والمدارس محل العديد من وظائف الأسرة في التنشئة الاجتماعية المبكرة، وأمتد التعليم إلى جموع الجماهير وليس فقط إلى القلة المتميزة، لأن القوى العاملة الصناعية

¹ - محمد بومخلوف: التحضر، التوطن الصناعي وقضايا المعاصرة، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص 80.

² - guy rocher, le changement social, ,edion hnh, paris, 1972,p 55.

تحتاج إلى عمل المهرة والمتففين، وهكذا أصبحت الجامعات و الكليات ومراكز البحوث تعمل من أجل خلق هذه المعرفة المتخصصة.(1)

و يلعب التصنيع دورا هاما في عملية التغير الاجتماعي وذلك بتحويل المجتمع من التقليدي إلى الحضري، إذ يواكب عملية التصنيع العديد من القوانين والسياسات والإصلاحات و التنظيمات يترتب عليها زيادة في الدخل وتحسن مستوى المعيشة و ارتفاع مستويات التعليم والصحة والسكن ومن ثم تطور المجتمع.

و تؤكد الدراسات التي أعدها "هنري ماندراس" و"ميشال فورسي" أن العلاقات الفردية في المجتمعات الحالية هي لغاية الآن الأكثر فعالية، حيث تتضمن:

- تحفيز مصلحة الشعب، و التي تعتبر مرحلة وسيطة بين المعرفة والإقناع .
- إدخال هذه الفكرة في النظام الاجتماعي و خاصة الرواد.
- إضفاء الشرعية على كبار السن من قبل أصحاب السلطة الاجتماعية والرمزية والذين يمثلون المبتكرين.

- إضفاء الشرعية على المعلومات الواردة من وسائل الاعلام و وخاصة الوكالات الجماهيرية، حيث يرون أن في هذه المرحلة يلعب المستوى التعليمي دورا قياديا لتسريع آلية الإقناع.(2)

إن التطور السريع للتكنولوجيا دفع إلى حدوث تغيرات في المجالات الاجتماعية، حيث أخرج المرأة من المنزل و أدخلها إلى عالم الحياة العامة، كذلك عمل على تغيير في وظيفتها الاجتماعية ومضمون أدوار عناصرها ومجمل الاعتبارات التقليدية بين الجنسين، بالإضافة إلى بروز ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وما صاحب ذلك من تفكك الحياة الريفية التقليدية وتعقيد في الحياة المدنية، كما ساعد على تغير نظام القيم بصورة عامة، وظهور قيم وعادات وتقاليده وعلاقات اجتماعية جديدة.(3)

و يصنف " ويلبر موور" ميزات معينة للتغير المعاصر يمكن تلخيصها في سلسلة من المعطيات الآتية:

- للحصول على إنتاج أي مجتمع أو ثقافة، فلا من التغير السريع والمستمر في إنتاجها.
- إن عملية التغير سواء في الزمان أو في المجال، يحدث عبر سلسلة متتابعة من المراحل، تليها أزمنة مؤقتة، تليها فترات من الهدوء و إعادة الإعمار، حيث تكون عواقبها مؤثرة عادة في المنطقة

¹ - سناء الخولي : التغير الاجتماعي والتحديث ، نفس المرجع السابق ، ص 266.

² - Henri mendras , Michel forcé:le changement sociale, troisième tirage ,Armand colin éditeur, paris, 1983 , p 82.

³ - فهمي سليم الغزوي و آخرون: نفس المرجع السابق، ص 299.

بأسرها إن لم يكن كله العالم كله، بالإضافة إلى العامل التكنولوجي وفوائده المتمثلة في الاختراعات والاكتشافات والذي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في عملية التغيير المعاصرة.⁽¹⁾

ولذلك سعت الدول النامية بما فيها الدول العربية نحو التصنيع وأهتمت به كمدخل سريع للتقدم و اختزال المسافة بينها وبين الدول المتقدمة التي تتسم بسرعة التغير الاجتماعي، فالمجتمع المفتوح على جميع الثقافات والحضارات يمكنه أن يختار منها ويتبنى ما يناسبه من قيم وتشريعات وقوانين وتنظيمات وتقنيات وأفكار في حين أن المجتمعات المغلقة أو المعزولة عن العالم لسبب أو لآخر غالبا ما تكون ذات أنظمة إجتماعية و اقتصادية وثقافية لذلك فإن التكنولوجيا منشطة لعملية التغيير الاجتماعي.

ج - العامل الديمغرافي:

يقصد بالعامل الديمغرافي حجم السكان و معدلات نموهم و هجرتهم و خصوبتهم إلى غير ذلك من العوامل الديمغرافية الأخرى، وتختلف معدلات الزيادة السكانية من بلد إلى آخر، فهي كبيرة في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتطورة، حيث تتفاوت هذه المعدلات بين سكان الريف و المدينة، و تعتبر التركيبات السكانية من أكبر مجالات التغيير في العصر الحديث، حيث أن التغير السكاني ليس نتيجة ظرف معين و إنما هو حصيلة مجموعة من الظروف و القرارات التي اتخذها الأفراد لصالح أهدافهم الخاصة.

و ترتبط عملية النمو السكاني بعلميتي التحضير و التصنيع، فقد تزايد سكان الكرة الأرضية بشكل سريع بعد الثورة الصناعية و التي صاحبها بالضرورة ثورة حضرية، و لا يرتبط هذا التزايد بالثورة الصناعية أو الحضرية في حد ذاتها بل انه يرجع أيضا إلى التقدم في المستويات الصحية الأمر الذي أدى إلى التقليل من معدلات الوفيات، حيث أمكن التغلب على الكثير من الأمراض و الأوبئة، بينما ضلت معدلات المواليد ثابتة و إن كانت مرتفعة في بلدان العالم النامي، وقد ساعد ذلك في حدوث طفرة سكانية على المستوى العالمي كان نصيب الدول النامية منها كبيرا.⁽²⁾

إن التركيبة الاجتماعية للمجتمع من ناحية الجنس تتباين بحسب مراحل عمر الإنسان، والتي تؤثر في تجديد نطاق بناء الأسرة ، والعامل السكاني كالزيادة في المواليد والوفيات والحركة السكانية كالهجرة بنوعها الداخلية والخارجية والتي تعمل على استغلال مناطق جديدة للتعمير و الإستيطان

¹ - Wilbert Moore : les changements sociaux, traduction française par Jean Houard, duculot, prentice-hall, inc, englewood cliffs (s d), p p 12, 13.

² - دلال ملحق استثنائية : نفس المرجع السابق، ص 48.

يرافقها تغير في نمط المعيشة والتنظيم للأسرة، والذي يؤثر بدوره على نمط العلاقات التي تعمل على خلق توازن جديد لبناء الأسرة ووظائفها الجديدة⁽¹⁾.

إن طبيعة السكن داخل الوسط الحضري تؤثر على الخصوبة، غير أن هناك بعض الاتجاهات للسكان الحضريين لإنجاب المزيد من الأطفال في المدينة، حيث ترجع ذلك لتوجهاتهم الدينية، والتي تنفي فكرة تحديد النسل، كما يمكن الإشارة إلى أن صعوبات السكن وتكاليف الإنفاق على الأطفال هي أقل في الريف، حيث يعمل الأطفال والشباب على حد سواء ويشاركون بشكل ملموس في العمل الزراعي⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى دور الهجرة كمتغير ديموغرافي في التغير الاجتماعي، فالتحركات السكانية تحدث تغيرات هامة في المناطق التي ينزح منها السكان منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، وقد أدى إلى خلل سكاني يؤثر على أشكال النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة، كما أن نزوح جماعات كبيرة من المهاجرين إلى مكان ما أو مدينة ما يؤدي إلى ظهور مشكلات لا حصر لها داخل المدينة.

ومن النتائج المترتبة على نمو السكان الكثافة الشديدة مما قد يشكل كارثة بالنسبة لكثير من المجتمعات، وهذا ما يحدث بالفعل في مجتمعاتنا في الوقت الحاضر، ولعل هذه الزيادة المطردة في السكان ترجع إلى نتائج الاكتشافات الطبية والعلمية الهائلة والتي توالى عبر التاريخ، مما أدى إلى انخفاض الملحوظ في معدل الوفيات بينما ضل معدل المواليد كما هو أو تناقص بنسبة طفيفة⁽³⁾.

وينظر البعض إلى النمو السكاني بإعتباره وسيلة من الوسائل الهامة في احداث التغير الاجتماعي، وذلك في ضوء النظرة التي تربط بين نمو السكان وتوفر القوى العاملة المولدة للثروة، وفي هذه الحالة ينظر إلى العنصر البشري بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج، وتتقابل وجهة النظر هذه مع وجهة النظر التي ترى في الانفجار السكاني نذير خطر وإن لم تنظر إلى النمو الهائل في السكان نظرة تشاؤمية طالما أنه لا يصاحبه نمو في حجم الإنتاج أو في عناصر الغذاء اللازمة لهؤلاء السكان⁽⁴⁾.

و عموما فإن معدلات النمو السكاني تتفاوت من مجتمع لآخر، ومن جماعة إلى أخرى، وهي تخضع بدورها لعدة عوامل مثل المستوى التعليمي والدخل والمهنة والدين...الخ.

¹ - قشي صيفي: نفس المرجع السابق، ص 260.

² - Isabella chapelière, Natacha ordioni : le changement social contemporain, ellipses, édition marketing s, a, paris, 1996, p 19.

³ - سناء الخولي : التغير الاجتماعي والتحديث ، نفس المرجع السابق، ص 222، 223.

⁴ - محمد احمد محمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر: نفس المرجع السابق، ص 224.

3 - نظريات التغير الاجتماعي:

اهتم عدد كبير من علماء الاجتماع و المؤرخين و علماء الانسان باستعراض عدد من النظريات التي تتناسب و اهتمامات التغير الاجتماعي ، ولغايات موضوعنا سوف نعرض ثلاث نظريات و هي: نظرية التطور و النظرية الوظيفية و نظرية الصراع.

أ - النظرية التطورية:

إن نظرية التطور تبنى على فرضية أن المجتمعات تتطور تدريجيا من بدائيات بسيطة الى أشكال أكثر تعقيدا، و هذا الافتراض اعتمدته الأدلة الأنثروبولوجية و التاريخية، و نحن نعرف من البيانات الثقافية أنه ما زال موجودا عدد من المجتمعات الصغيرة البسيطة مثل الصيادين و الحصادين و الفلاحين و الرعويين، كذلك دلت البيانات التاريخية أن عددا من المجتمعات الفقيرة البسيطة قد نمت بشكل كبير، و البعض منها قد تحول الى مجتمعات صناعية ضخمة في العالم المعاصر، و لكن كيف نفسر هذا التطور؟

لقد كان تطور المدينة و الحضارة من حالة متخلفة الى حالة متقدمة يمثل أحد الأفكار السائدة في القرن التاسع عشر، و قد اختلف علماء الاجتماع في نظرتهم الى التطور الاجتماعي حيث يرى اوجست كونت أن المجتمعات الانسانية تمر في ثلاث مراحل و هي: المرحلة اللاهوتية التي تنتم فيها الثقافة بالعقائد الخرافية التي تتحكم في الكون و ظواهره، و المرحلة الثانية هي المرحلة الميتافيزيقية التي تعتقد أن ما يسير الكون و يتحكم في ظواهره هي قوى تجريدية موجودة و موروثه في جميع المخلوقات، أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة العلمية أو الوضعية وهي التي يحل فيها العقل محل النظريات الدينية في تفسير الظواهر، و يرى العالم الأنثروبولوجي لويس هنري مورغان أن كافة المجتمعات مرت عبر ثلاث مراحل حددت نوعية المخترعات التي يستعملها الإنسان في معيشته و هي المرحلة الوحشية و البربرية و المدنية.⁽¹⁾

و لقد سار الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور:

- التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية أو الثقافية و تحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقا لهذا العنصر، و هكذا مال بعض التطوريين الى التركيز على الجوانب الاقتصادية كالقول بأن المجتمعات مرت بمرحلة الصيد ثم مرحلة الرعي، ثم مرحلة الزراعة، و مال بعضهم الآخر الى التركيز على الأسرة كمؤسسة اجتماعية فقالوا بتحول الأسرة من الأسرة المشاعية الى الأسرة ذات النسب الأمومي الى الأسرة ذات النسب الأبوي ، وما يستنتج من هذه الفكرة هي أن

¹ - فهمي سليم الغزوي و آخرون: نفس المرجع السابق، ص303.

المرحل التطورية هنا تلتف حول عنصر ثقافي واحد كالاقتصاد أو الأسرة، و منه تتحدد طبيعة المراحل التي يمر بها التطور.

- بدلا من التركيز على عنصر واحد مال بعض التطوريين الى النظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي أو الثقافي، و تحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر بعينه، و تندرج تحت هذا الموقف معظم الاسهامات التطورية الشهيرة في القرن التاسع عشر، و من الأمثلة عليها نظرية أوجست كونت عن تطور المجتمعات من المرحلة الوضعية و نظرية ماركس في التحول من المجتمع الاقطاعي الى المجتمع الرأسمالي الى المجتمع الاشتراكي، و نظرية لويس مورغان عن التحول من المجتمع البدائي الى المجتمع البربري الى الحضارة ، و نظرية سبنسر في التحول من المجتمع العسكري الى المجتمع الصناعي، ذلك التحول الذي يصاحبه تحول من حالة التجانس المطلق الى حالة اللاتجانس غير المستقر.⁽¹⁾

و كان لكتاب داروين حول أصل الأنواع الذي نشره عام 1859 أكبر الأثر على علماء نظرية التطور في التغير الاجتماعي، لقد اهتم داروين بأصل الإنسان مقدما مبادئ عديدة لنظرية تقوم على الصراع من أجل الوجود، و مبدأ البقاء للأصلح، و مبدأ الانتخاب الطبيعي، حيث أكد أن جميع أشكال الحياة قد نشأت من أصول بعيدة، و أن الإتجاهات العامة للتطور البيولوجي و الظواهر العضوية تسير نحو التعقيد، و قد أخذ علماء الاجتماع يطبقون المفهوم الدارويني لتطور الظواهر العضوية على المجتمع الإنساني، أي تشبيه التطور الاجتماعي بالتطور العضوي.

حيث ان ثقافة المجتمعات المختلفة في أنحاء العالم أعطت ملامح خاصة لما يجب أن تكون عليه الثقافة في المراحل المختلفة لعملية النشوء و التطور، بينما الناس و الثقافات في المجتمعات المدنية هي أكثر تقدما عما كانت عليه في السابق.

و لقد تأثر عالم الاجتماع الانجليزي هربرت سبنسر بنظرية داروين البيولوجية، فقد شبه تطور المجتمع بتطور الكائن العضوي على اعتبار أن التطور في كليهما يكون من التجانس الى اللاتجانس فالتكامل، و يرى سبنسر أن كل الأفعال تسير وفق قانون الاتصال النسبي، أي أنها مرتبطة ببعضها، و أن التخصص غاية كل تطور و ارتقاء، و يعلل ذلك بأن الكائن العضوي يزداد تعقيدا كلما ازداد اختصاصا، و كلما ازدادت اعضاءه اختصاصا ازدادت استقلاله ، فالمجتمع في حالة النشأة يكون بسيطا و متجانسا و بعد تطوره و تقدمه و اندماجه مع المجتمعات الأخرى يظهر التخصص بين أفرادها و يصبح التباين واضحا، و حينما تستقر الحياة الاجتماعية فيه تظهر النظم الاجتماعية و تأخذ في الارتقاء و التطور.

¹ - بوتومور: ت، ب، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص 115.

ولقد طبق سبنسر مبدأ داروين (البقاء للأصلح) على المجتمعات الإنسانية زاعماً أن الأجناس الغربية و الطبقات و المجتمعات تطورت بمستويات أعلى من مستويات المجتمعات غير الغربية لأنها كانت أكثر تكيفاً في مواجهة ظروف الحياة، و هذه النظرية عرفت بالدروينية الاجتماعية التي لاقت قبولا حتى نهاية القرن التاسع عشر، و بقيت منتشرة في كل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية حتى قيام الحرب العالمية الأولى، حيث استخدمت لتبرير هيمنة البيض على غير البيض، و الغني على الفقير، و القوي على الضعيف.⁽¹⁾

إن النقد الموجه الى هذه النظرية هو أنها تتجاهل حقيقة و تفسير الانتشار الاجتماعي من حيث كيفية تطور المجتمعات و لماذا تتطور المجتمعات باتجاه النموذج الغربي و لا تتعدى كونها وضعا تاريخيا للتغير الاجتماعي لا تشبع الباحث النظري في التعبير الاجتماعي، هذا بالإضافة الى أن البيانات التي جمعت من علماء الاجتماع لهذه النظرية اثبتت خطأها حين تبين أن هناك مجتمعات تقليدية لم تتطور عبر خطوات متتالية بل كان تطورها يتم من خلال اقتباس أفكار و مبتكرات من مجتمعات أخرى .

في عصرنا الحديث اهتم الأنثروبولوجيون بتطوير النظرية الاجتماعية و الثقافية لكن نظريتهم نحو هذه العملية كانت تتجه بميل أكثر من ان تكون قانونا كونيا أو اجراء مقارنة بين المجتمعات و الكائنات الحية و مع ذلك فهم يعتقدون بأن المجتمعات بشكل عام تتحرك من الأشكال البسيطة للبناء الاجتماعي و الثقافي الى أشكال معقدة، و يرى ستيوارت أن هذه العملية التطورية متعددة الجوانب أي أنها تحدث بأساليب مختلفة و عديدة، كما أن التغير لا يتبع بالضرورة الاتجاه نفسه في كل مجتمع.

وعلى غير غرار النظريات الكلاسيكية، فإن الأنثروبولوجيون المعاصرون يعتقدون أن التغير يعني التقدم، كما أنهم لا يفترضون أن تطور المجتمعات بالإتجاهات المعقدة يمكن أن ينجم عنها أحداث إنسانية.

إن هذه النظرة هي تجريبية من تلك النظريات النشئية الأولى و هي الآن تجد طريقها في الاتجاه السائد في الفكر الأنثروبولوجي وأيضاً الفكر الاجتماعي.

ب - النظرية الوظيفية:

ترى الوظيفية أن المجتمع وحدة واحدة تكونه بناءات و نظم و معتقدات و أخلاقيات تربطها علاقات متسندة تلبي في مجموعها الوظائف الضرورية لاستمرار المجتمع، و يتضمن افتراض الترابط و التساند في العلاقات أن دراسة أي من الأجزاء تفترض تناوله في إطار الكل و علاقته بالأجزاء الأخرى، معتقداً أن مثل هذا التناول التكاملي بناء وظيفي، و يمكن أن يؤدي الى بناء

¹ - فهمي سليم الغزوي و آخرون: نفس المرجع السابق، ص 305.

نظريات و قوانين عامة و شاملة، كما يرى علماء الوظيفة ارتباط مفهوم الوظيفة بالغائية إذ يرون ظواهر الحياة بأجمعها تسير الى غاية موجهة وفقا لنظام ثابت و محدد يؤثر فيه كل عضو من الأعضاء بالأعضاء الآخرين ، و يستجيب لتأثيرات من أولئك الأعضاء، و أطلق على هذا النوع من العلاقات الوظيفية بالسببية الدائرية، و تهدف هذه العلاقات الوظيفية الى غاية محددة تتمثل في استمرار الحياة الانسانية (1).

على هذا الأساس تجتهد النظرية الوظيفية في تشخيص وظيفة كل مؤسسة أو تنظيم أو ممارسة اجتماعية لإشباع حاجة بيولوجية أو حاجة مشتقة متولدة عن المعالجة الثقافية لحاجات بيولوجية. و بالطبع تختلف هذه العناصر من ثقافة لأخرى معتبرا بهذا الشكل وظيفة على الباحث الكشف عنها. أول من استخدم النظرية الوظيفية بشكل منظم هو عالم الاجتماع الفرنسي اميل دور كايم في تفسيره لجوانب اجتماعية متعددة متسائلا عن ماهية الأدوار الوظيفية التي قامت بها هذه الحقائق الاجتماعية في المحافظة على النظام الاجتماعي كنظام كلي، فلقد وجد أن الدين يمتلك وظيفة إرساء مجموعة من القيم الشائعة التي تعزز وحدة و تماسك من يؤمنون بتلك المعتقدات، و المدارس كذلك لها وظيفة نقل الثقافة من جيل الى جيل، أما عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز سار على خطى اميل دور كايم و على هدي علماء الاجتماع الاوروبين الأوائل باستثناء ماركس الذي حاول تطوير نظرية النظام الاجتماعي المبني على المنظور الوظيفي.

ويرى بارسونز أن المجتمع كنظام مكون من أجزاء و أبنية مترابطة تعمل لإيجاد الاستقرار الاجتماعي العام، كما ان الأنماط الثقافية و المعايير و القيم تعمل معا على مقاومة التغيرات الجذرية و ابقاء المجتمع متماسكا، هذا بالإضافة الى أن المجتمع يقوم باستيعاب القوى الممزقة او التي تعمل على تفكك المجتمع لغرض اعادة ثبات و توازن النظام الاجتماعي.

و يعتبر أنصار المنظور الوظيفي المجتمع منظومة من المؤسسات الاجتماعية التي تؤدي وظائف محددة لضمان عنصر الاستمرار و الاجماع في الوضع الاجتماعي، و يرى هؤلاء أن العائلة تؤدي أدوارا و واجبات مهمة تسهم في تلبية الحاجات الاساسية في المجتمع و تساعد على ديمومة النسق الاجتماعي، و كان علماء الاجتماع الوظيفيون يرون أن العائلة النووية تؤدي أدوارا و تلبى احتياجات تخصصية في المجتمعات الحديثة، ووفقا لهذا الرأي فإن العائلة مع بروز مرحلة التصنيع قد فقدت جانبا من أهميتها كوحدة للإنتاج الاقتصادي، و تحول دورها الى التركيز على الإنجاب و تربية الأطفال و رعايتهم و العناية بتنشئتهم الاجتماعية.

¹ - زينب حسن زيود: الانثروبولوجيا، علم دراسة الإنسان طبيعيا و اجتماعيا و حضاريا، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2015، ص 251.

و يعتقد عالم الاجتماع الأمريكي و زعيم الوظيفيين تالكوت بارسونز أن الدورين الأساسيين للعائلة ينحصران في " التنشئة الاجتماعية الأولية " و " تحقيق الاستقرار في الشخصية " .

فالتنشئة الاجتماعية الأولية هي العملية التي يتعلم بها الأطفال المعايير الثقافية للمجتمع الذي يولدون وينشأون فيه، وحيث ان هذه العملية تجري خلال السنين الأولى من حياة الفرد، فان العائلة تمثل الساحة الرئيسية التي تتم فيها تنمية الشخصية البشرية، ويشير استقرار الشخصية الى الدور الذي تلعبه الأسرة في مساعدة البالغين من أفراد العائلة من الوجهة العاطفية ، و يعتبر زواج رجل وامرأة بالغين هو المنظومة التي يجري عبرها دعم شخصية الأبناء و البنات البالغين و الحفاظ على مستوى الصحة و العافية النفسية فيها، و يرى الوظيفيون أن للعائلة دورا حرجا و خطيرا في استقرار شخصية أبنائها البالغين في المجتمعات الصناعية، و يعود ذلك الى العائلة النووية إذ كثيرا ما تنقطع الصلات التي كانت تتمتع بها مع دائرة العلاقات القرابية الأوسع التي كانت فاعلة و مؤثرة قبل دخول المجتمعات الغربية مرحلة التصنيع.

و من هنا فإن بارسونز يعتقد أن العائلة النووية هي الوحدة الاجتماعية الوحيدة المهيأة و القادرة على معالجة متطلبات المجتمع الصناعي، ففي النموذج الاعتيادي المتعارف عليه للعائلة، يقوم أحد الوالدين البالغين بالعمل خارج المنزل بينما يتولى الآخر شؤون البيت و الأطفال، و من الناحية العملية فإن هذا التخصص في الأدوار داخل العائلة النووية يعني أن يقوم الزوج بالدور " الأداتي " النفعي لكسب الرزق، بينما تتولى الزوجة الدور " الشعوري العاطفي " في الأنشطة البيتية⁽¹⁾

يكشف في نظرة بارسونز في مجتمعاتنا المعاصرة كثيرا من جوانب القصور، كما أن المدرسة الوظيفية برمتها قد تعرضت لحملات نقدية عنيفة، لأنها تبرر تقسيم العمل البيتي بين الرجال و النساء بإعتباره أمرا طبيعيا لا ينطوي على أية إشكاليات، غير أننا إذا نظرنا الى هذه النظريات في سياقها التاريخي فإنها تبدو أدعى الى الفهم و القبول.

إن السنوات القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في أواخر النصف الأول من القرن الماضي شهدت تراجع النساء في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية في أداء أدوارهن التقليدية البيتية، بينما إستمر نشاط الرجال في سوق العمل لكسب الرزق و تأمين سبل العيش، إلا أن بوسعنا أن نوجه النقد لوجهات النظر الوظيفية من منطلقات أخرى.

إن تركيز المنظرين الوظيفيين على أداء العائلة أدوارا معينة يغفل الأدوار التي تقوم بها مؤسسات اجتماعية أخرى، مثل الحكومة ووسائل الإعلام و المدارس في تنشئة للأطفال، كما أن هذه النظريات تتجاهل التنوع في أشكال العائلة التي لا تنطبق عليها الموصفات النموذجية للعائلة النووية، و علاوة

¹ - أنتوني غدنز: نفس المرجع السابق، ص ص 258 259.

على ذلك فإن هذه النظريات في المجتمعات الغربية تعتبر أن النموذج " المثالي " للعائلة هو الذي يضم أفراد الطبقة الوسطى البيض الذين يعيشون في الضواحي السكنية الراقية، بينما يدخل من هم غير ذلك في عداد النماذج المنحرفة، و من ناحية أخرى فإن الأدوار التي حصرها الوظيفيون في العائلة النووية قد تتسع في مجتمعات أخرى لتشمل العائلات الممتدة أو حتى امتداداتها العشائرية.

ج - نظرية الصراع:

يرجع كارل ماركس ظاهرة التغيير الاجتماعي الى الصراع الاقتصادي الذي يدور بين طبقات المجتمع، و أساس نظريته أن درجة التقدم التكنولوجي للمجتمع هي التي تحدد أشكال التنظيمات الاجتماعية به، و أن المجتمعات تحاول الاحتفاظ بتلك الأشكال كما هي، و أن المعتقدات و المشاعر تخدم النظام القائم و تساعد على تثبيته.

كما يرى ماركس أن علاقات الانتاج في تاريخ البشرية قد مرت في خمس أطوار:

- تميز الطور الأول بالطرق البدائية في الانتاج و بالملكية الجماعية لوسائل الانتاج.
- جاء دور العبودية حيث ملك الغني وسائل الانتاج و أدواته فتحكم في عماله الملزمين بحرارة الأرض.

- أما طور الاقطاع فقد ملك فيه الشريف الأرض و من عليها من العمل.

- الطور الرابع هو طور الرأسمالية الذي يضطر العامل لبيع طاقته في العمل بسعر رخيص، فهو حر و لكنه فقير مستغل و يؤدي طور الرأسمالية الى الطور الخامس.

- و الطور الخامس و الأخير هو الاشتراكية نتيجة لصراع طبقة البروليتاريا و يصبح المجتمع المالك لوسائل الانتاج و يخلو المجتمع من الطبقات.⁽¹⁾

و قد أعلن كارل ماركس أن النزاع أو الكفاح هو الذي يولد التاريخ، و يؤيده ماو بأن التغيير يأتي من برميل بارود، فنظرية الصراع في التغيير الاجتماعي الذي كان ماركس قطبها تركز على أن أسباب التغيير هي التوترات بين المصالح المتنافسة في المجتمع.

و في نظرة ماركس للتاريخ و للتغيير الاجتماعي يرى أن التاريخ قد تميز بوجود صراع بين الطبقات المستغلة و الكادحة، و قد تطور المجتمع الانساني عن طريق الخلاف بين الطبقات المتحكمة، و في الحقب المختلفة لاستغلال المغلوبين على أمرهم بطريقة أكثر كفاءة، و أن التطور الحتمي لهذا الصراع و الذي يعيد نفسه مرة تلو مرة حتى يستطيع العمال أو طبقة البروليتاريا التغلب على الطبقة الرأسمالية و انشاء الدولة الاشتراكية تمهيدا للوصول الى الشكل الاجتماعي الأخير و هو الشيوعية أي ايجاد نظام لا طبقي يلغي الملكية الخاصة و الآثار الناتجة عنها.

¹ - مسعد الفاروق حموده و إبراهيم عبد الهادي المليجي: نفس المرجع السابق، ص39.

و يرى ماركس كذلك أن البنية التحتية المتمثلة في علاقات الانتاج و قوى الانتاج هي المسؤولة عن الأشكال الثقافية و الاجتماعية و معرفة المجتمع و التغيير الذي يطرأ عليه و إلى إنشاء نظام اجتماعي جديد تتحكم فيه نماذج مختلفة من العلاقات الاجتماعية.

و غالبا ما تنسب الى ماركس ما اتخذته النزاعات الاجتماعية من أهمية في التغيير الاجتماعي، إذ بقوله أن الصراعات الطبقيّة هي محرك التاريخ، أعطى لهذا العمل البنائي دورا محددا في تفسير هذا التغيير، لنذكر من جديد أن الأهم في نظر ماركس هي علاقة الطبقات التي تحدد محتويات الأطراف المتنازعة، و بذلك نفهم ما وصفه بعض الكتاب بفاعلي التغيير (النخب، الحركات الاجتماعية، الأحزاب، و غيرها) الذين لا يمكن فصلهم عن العمل السببي ألا و هو النزاعات أو علاقات الطبقات المرسومة غالبا بتناقضاتها ، وقد اهتم ماركس بإظهار مميزات كل نمط إنتاج من نزاع طبقي مهيم تتركب من حوله نزاعات أخرى و تحالفات طبقية أو فروع طبقات.

واصل علماء الاجتماع الماركسيين التطبيق في حقول خصوصية (الدولة، المسألة الحضرية، التنمية، و غيرها) مبدأ التغيير الاجتماعي من خلال النزاعات الطبقيّة، حيث اقتبس "داراندورف" عن ماركس أطروحة النزاع الطبقي باعتباره منبع التغيير الاجتماعي مع استبدال السلطة بملكية وسائل الانتاج كأساس لنزاع الطبقات.⁽¹⁾

تتركز وجهات النظر التي طرحها ماركس الى ما كان يسميه المفهوم المادي للتاريخ، إن الأصول الرئيسية للتغيير الاجتماعي في نظره لا تكمن في ما يحمله الناس من أفكار و قيم، بل إن حوافز التغيير الاجتماعي تتمثل في المقام الأول في المؤثرات الاقتصادية، و الصراعات بين الطبقات هي التي تدفع الى التطور التاريخي لأنها " محرك التاريخ " ، و بعبارة ماركس فإن " التاريخ البشري برمته حتى الآن هو تاريخ الصراعات بين الطبقات "، ورغم أن ماركس ركز أكثر اهتمامه على الرأسمالية و المجتمع الحديث، إلا أنه استقصى و تتبع أطوار نمو المجتمعات على مر التاريخ، فالنظم الاجتماعية في نظره تنتقل من نمط إنتاج الى آخر – بصورة تدريجية أحيانا و عن طريق الثورة أحيانا أخرى – نتيجة للتناقضات الكامنة في اقتصادها، و حدد ماركس ملامح التقدم في هذه المراحل التاريخية التي بدأت بمجتمعات الصيادين و الحصادين البدائية الشيوعية، و انتقلت عبر نظم العبودية القديمة و نظم الإقطاع القائمة على تقسيم العمل بين ملاك الأراضي ، و كان ظهور التجار والحرفيين مؤشرا على بداية نمو الطبقة التجارية أو الرأسمالية التي أخذت تحل مكان ملاك الأراضي من النبلاء.

¹ - جان بيار دوران و روبير فايل: علم إجتماع معاصر، ترجمة ميلود طواهري، الطبعة الأولى، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، لبنان، 2012، ص ص 555، 556.

و بموجب هذه النظرة الى التاريخ كان ماركس يعتقد ان نظاما جديدا سيحل بدلا من النظام الرأسمالي بالطريقة نفسها التي اتحد بها الرأسماليون للإطاحة بالنظام الإقطاعي.

إن أفكار كارل ماركس تتعارض بصورة كاملة مع الأفكار التي طرحها كل من كونت ودوركهيم، غير انه كان مثلها يسعى الى تفسير التغييرات التي كانت تطرأ على المجتمع خلال الثورة الصناعية، و عندما كان ماركس في مقتبل العمر، وضعت أنشطته السياسية وجهها لوجه مع السلطات الألمانية، و قد شهد ماركس نمو المصانع و توسع الانتاج الصناعي و ما نجم عن كليهما من مظاهر التفاوت وعدم المساواة، و عبر في كتاباته بالحركة العمالية في أوروبا و الافكار الاشتراكية، و تشعب إنتاجه الفكري ليشمل موضوعات أساسية متنوعة، غير أن حرصه على ربط المشكلات الاقتصادية بالمؤسسات الاجتماعية قد أثرى الطروح السوسيولوجية التي تضمنتها مؤلفاته العديدة، بل إن أقصى نقاده لا يملكون إلا الإقرار بأن أعماله تمثل إسهاما مهما في تطور علم الاجتماع.

كتب ماركس عن شتى مراحل التاريخ ، غير أنه ركز في المقام الاول على التغيير الذي طرأ في المرحلة الحديثة في عصره.

و قد ارتبطت أهم التغييرات في نظره بتطور الرأسمالية، و الرأسمالية نظام للإنتاج يختلف بصورة جذرية عن النظم الاقتصادية السابقة في التاريخ، و يتضح ذلك الاختلاف بأجلى صورة في أن النظام الرأسمالي يتميز بإنتاج السلع و الخدمات و بيعها لتشكيلة واسعة من المستهلكين، و حدد ماركس عنصرين أساسيين يميزان نظم الانتاج الرأسمالية و يتمثل الأول في رأس مال و هو الأصول والموجودات الاقتصادية بما فيها المال، و المعدات، و حتى المصانع التي يجري استخدامها أو استثمارها لإنتاج أصول جديدة في المستقبل.⁽¹⁾

و قد تعرضت هذه الأفكار التي شكلت أساس نظرية الصراع في التغيير الاجتماعي لانتقادات واسعة، حيث يعيب بعض الكتاب حتميتها الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه البنية التحتية الاقتصادية ، وعلى هذا الأساس يظهر أن التناقض بين مستوى قوى الانتاج والعلاقات الاجتماعية لا يتعلق بمحددات اقتصادية بحتة، حيث يمكنه احتلال مكانة ما في تفسير و تقييم عملية التغيير الاجتماعي.

4 - التغيير الاجتماعي و المدينة:

عندما نحاول إيجاد تعريف شامل و كامل لمفهوم الوسط الحضري فإننا نواجه صعوبة كبيرة لتعريفه بين علماء الاجتماع الحضري، و هذه الصعوبة ليست خاصة بالمصطلح وحده لأن هناك عددا قليلا من المصطلحات حظيت باتفاق العلماء، و من الملاحظ أن الكثير من السوسيولوجين

¹ - انتوني غدنز: نفس المرجع السابق، ص 68.

يدركون ماذا تعني كلمة " الوسط الحضري " و لكن لم يجدوا لها تعريفا شاملا و مرضيا لمفهوم الوسط الحضري لذا سنأخذ بعض التعريفات التي حاول بعض العلماء تحديدها.

أ - ماهية الوسط الحضري:

رغم أن علم الاجتماع الحضري فرع حديث النشأة من فروع علم الاجتماع إلا أن ثمة جهود قديمة الى حد ما بذلت في مجال الدراسات الحضرية و لا يمكن إغفالها عند الحديث عن المسار التاريخي للفكر المتعلق بالنظرية السوسيولوجية الحضرية، هذه الدراسات بلا شك في موقع الريادة بالنسبة للدراسات الحضرية و من هذه الدراسات:

دراسة المفكر الإيطالي " جيوفاني بوترو " التي نشرت عام 1598 حول المدن و هي دراسة تاريخية لأسباب نمو المدن. حيث اعتمد في دراسته على المنهج التاريخي ، وقد تزامنت هذه الدراسة مع بداية ظهور المدن، ثم ظهرت في القرن السابع عشر العديد من الدراسات الاقتصادية السكانية والتي تناولت المدينة ، حيث قدمت إسهامات عديدة في مختلف المجالات الخاصة بالدراسات الحضرية .

أما عن الدراسات الكلاسيكية التي أنجزت بعد قيام علم الاجتماع و كان لها دور واضح في صياغة بعض أبعاد الفكر النظري للدراسات الحضرية و التي يبني عليها علم الاجتماع الحضري دراسة جورج زيمل عام 1903 حول نشأة المدن ووظيفتها الاقتصادية ، ثم دراسة ماكس فيبر عام 1921 حول المدن ، و دراسة " رينيه موريه " عام 1929 بعنوان القرية و المدينة ، و قد كان الجهود كل من " سوروكين " و " زيمرمان " في عام 1920 تعرض التحليل النسقي من كلا الجانبين الريفي و الحضري.⁽¹⁾

ثم كانت لأعمال كل من " بارك " و " برجس " و " ماكينزي " تأثير في توجيه تأويلاته النظرية أساسا نحو المنافسة الاقتصادية في إطار المدينة و السيطرة الاقتصادية للمدينة الأم، غير أنهم ليسوا من الحتميين الاقتصاديين و لذلك فقد سمحوا لبعض العوامل الاجتماعية و على وجه الخصوص ما يتعلق منها بالإقامة و التغير الاجتماعي وعدم التجانس الثقافي في المجتمع المحلي، ومع إيمانهم بالعناصر الثقافية السيكولوجية فإنهم لم يحددوا بوضوح المكانة الهامة في تلك الجوانب في النظرية البيئية.

¹ - فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، نفس المرجع السابق، ص 20.

و قد كانت كتابات " لويس ممفورد " تؤكد على أهمية الدراسات التاريخية التحليلية للمدن ونشأتها و نموها في علم الاجتماع الحضري، كما أن دراسة " لويس ويرث " كانت لها إسهامات واضحة في تحديد خصائص المجتمع الحضري من ناحية ، و تحديد عنصر المدينة كوحدة اجتماعية للدراسة السوسيولوجية في علم الاجتماع الحضري.

و الواقع أن كتابات كل من " جورج زيمل " و " سروكين " و " زيمرمان " و " بارك " و "لويس ويرث " قد عرضت بعض الخصائص الحضرية كأسلوب للحياة داخل المدينة ، وخاصة أعمال " لويس ويرث " حيث تضمنت أعماله تلك تحديدا لخصائص المجتمع الحضري، و التي تمثلت في التقسيم المعقد للعمل و الحراك الاجتماعي و تنوع الأدوار الاجتماعية.

كما أنه أبرز المدينة كوحدة اجتماعية يستند إليها علم الاجتماع الحضري في دراسة للحضرية وخصائصها، و بذلك نجد أن الأعمال التي أنجزت في مجال علم الاجتماع الحضري قد أسهمت بصورة أو بأخرى في صياغة النظرية السوسيولوجية لعلم الاجتماع الحضري، كما أنها حددت خصائص الحضرية كأسلوب للحياة، و بذلك سهل على المهتمين بالدراسات الحضرية أن يقدموا لنا الأسس النظرية و المنهجية التي يستند إليها علم الاجتماع الحضري في دراسته لنشأة المدن وتطورها و الخصائص المميزة للمجتمعات الحضرية.⁽¹⁾

و يقول لويس ويرث في محاولة منه لتحديد مفهوم الوسط الحضري : " إن العالم المعاصر لم يعد ذلك العالم الذي يتكون من جماعات صغيرة منعزلة من الناس ينتشرون في رقعة واسعة كما كان، ولكن المظهر المميز لأسلوب الحياة الحديث هو التركيز في تجمعات هائلة تقوم فيها مراكز محددة تعمل على إشباع الأفكار و الممارسات التي يطلق عليها اسم " الوسط الحضري " إذن يمكن تعريف " الوسط الحضري " أو المدينة " لأغراض سوسيولوجية على أنها مكان دائم للإقامة يتميز نسبيا بالكبر و الثقافة يسكنه أفراد غير متجانسين ".⁽²⁾

أما عند روبرت بارك فإن الوسط الحضري ليس مجرد تجمعات من الأفراد، كما أنها ليست مجموعة من النظم والإدارات، و إنما الوسط الحضري فوق هذا كله هو اتجاه عقلي و مجموعة من العادات و التقاليد الى جانب تلك الاتجاهات المنظمة و العواطف المتأصلة وفي النهاية فإن الوسط الحضري حسب بارك هو مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن ، و لهذا السبب فإنها تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز.

¹ - فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، نفس المرجع السابق، ص 18، 23.

² - محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، نفس المرجع السابق، ص 128.

لم يقدم جورج زيمل تعريفا محددا للمدينة و لكنه ذكر أن المشاكل العميقة للحياة المدنية تنبع من مطالب الفرد بأن يحافظ على إستقلاله و فرديته ووجوده في وجه القوى الاجتماعية الهائلة والتراث التاريخي و الثقافة الخارجية.

لقد حاول زيمل أن يبحث في الأسس السيكولوجية التي تكمن وراء الطابع المتروبوليتي للحياة، فقد درس التوترات و العواطف التي يجب أن يتمتع بها الأفراد الذين ينجحون في الحياة في مثل هذا النوع من الأوساط الحضرية الكبرى، كما أنه يدرس في نفس الوقت التنظيم الاجتماعي المعقد، والذي يؤدي الى قيام روابط و جماعات متعددة تعتمد على تقسيم العمل.

و يعد ماكس فيبر من بين الأوائل الذين حاولوا إيجاد تعريف للوسط الحضري حين يقول: " إن هناك عنصرا واحدا مشتركا بين التعريفات العديدة وهو أن الوسط الحضري أو المدينة تتكون من مجموعة أو أكثر من المساكن المتفرقة نسبيا، والتي تعتبر مكان إقامة مغلق، و مع ذلك فليس صحيحا دائما أن نطلق على المحليات مصطلح المدن، الا إذا كانت الحياة فيها تقوم على التبادل التجاري .

إن الشيء الوحيد الذي يهتم به فيبر في تحديده للوسط الحضري هو وجود سوق محلية تشكل جزءا أساسيا في الحياة اليومية، لهذا فإن الوسط الحضري عنده هو عبارة عن مكان و سوق.(1)

ب - الخصائص العامة للوسط الحضري:

إن الوسط الحضري يتميز بخصائص و مميزات تميزه عن المجتمع الريفي، و حسب علماء الاجتماع الحضري فقد أجمعوا على مجموعة من الخصائص يختلف فيها الوسط الحضري عن الريفي وهي كما يلي:

1 - المهنة:

إن غالبية السكان في الحضر يمارسون أعمالا صناعية أو تجارية أو مهنية و غيرهما من الأعمال المختلفة، فالعمل في المصانع و المؤسسات يتطلب مستوى ثقافي معين و خبرة و تكوين خاص وخاصة بعد كبر المجتمع الحضري و تعقده ، و إضافة الى التخصص في الأعمال الرسمية و تعددها نلاحظ وجود مهن حرة مثل البائع و السائق و المهندس...الخ.

و نظرا لوجود الجامعات و مراكز التعليم العالي و التكوين في المدينة، فالشباب بعد تخرجهم كإطارات عليا يتابعون مهنتهم في المدينة، أما عن الحراك الاجتماعي داخل المدينة الواحدة فقط، أصبح سهلا و ميسورا في البيئة الحضرية وفي نطاق و حدود معينة نظرا لطبيعة التخصص و ما تتطلبه من مهارات و خبرات في العامل الحضري.(2)

¹ - محمد عاطف غيث : علم الاجتماع الحضري، نفس المرجع السابق ، ص 129.

² - محمد عبد المنعم نور: نفس المرجع السابق، ص 74.

2 - البيئة الطبيعية:

إن الحضريين كما يصفهم الاجتماعيون منعزلون نوعا ما عن البيئة الطبيعية، فهم يهتمون أكثر بالبيئة الاجتماعية أي تكون علاقة الحضري بالإنسان و الأشياء التي صنعها بنفسه و بالتالي يبتعد عن الطبيعة و يفضل الحياة في المدينة التي تتميز بالإزدحام و النشاط و مظهرها المصطنع من بنايات عالية و طرقات واسعة و حركة دائمة وخدمات ..الخ.

3 - الحجم السكاني:

من المعروف أن حجم السكان بالحضر كبير مقارنة بالمجتمع الريفي و يرى " لويس و برث " أنه يجب أن تربط زيادة الحجم السكاني بزيادة الكثافة السكانية، و المدينة عبارة عن الرقعة الخاصة للسكان، و هؤلاء السكان يقيمون دوما بها و هم على درجة كبيرة من التباين (1). أما الحجم السكاني الكبير فله تأثير على تكوين علاقات اجتماعية خاصة و هي العلاقات الثانوية و يؤدي الى تكوين مؤسسات ثانوية والتي تعتبر من سمات المجتمع الحضري و هي المؤسسات الثقافية و دور الترويح و المستشفيات...الخ.(2) كذلك لديها علاقات وطيدة بنظم المباني و المهن و الحرف و جميع الأنشطة الأخرى، مما أدى الى إضعاف العصبية و القربان و زيادة التباعد الاجتماعي و التباين الثقافي.

4 - الكثافة السكانية:

تعتبر الكثافة السكانية أحد المقاييس الواضحة في تعريف المجتمعات الحضرية، أخذ بها العديد من العلماء و هي نسبة السكان في الكيلومتر المربع الواحد، فرغم المساحة المحدودة للمدينة إلا أننا نجدها ذات كثافة عالية من السكان و لهذا علاقة وطيدة بالحضرية كطريقة الحياة، من ناحية المباني و العمارات و المصانع و المؤسسات، و كلما زادت كثافة السكان في المدينة زادت الحضرية توسعا و تعقيدا ، مما يدعو الى التفكير في طرق و أساليب جديدة للحياة في المدينة و التخفيف من حدة الازدحام الذي ساد المدينة، و إذا لم توفر الشروط و الجهود لهذا الغرض قد تنجم عليها مشاكل عديدة كالضيق والازدحام في الشوارع و في السكن و انتشار الأمراض و عدم ارتياح الفرد نفسيا.

5 - التجانس و التباين السكاني:

إن الوسط الحضري أشد تباينا و اختلافا من الوسط الريفي، وذلك نظرا للحياة الاجتماعية السائدة فيه، و اتساع نطاق العلاقات غير المباشرة و اختلاط العناصر السكانية المختلفة في الأعمال و المهن

¹ - محمد عبد المنعم نور: نفس المرجع السابق، ص 77.

² - محمد عبد المنعم نور: نفس المرجع السابق، ص 78.

السائدة، حيث يرى العالمان " سوروكين، و زيرمان " أن التباين و الاختلاط في مجتمع المدينة يبدو على المستوى الطبيعي والاجتماعي في صورة تباين في لغة أهل الحضر، و أن تعدد اللغات والعقائد و الأفكار في الحضر و السلوك الجماعي و القوانين و اختلاف الناس في الأحوال والسلالات، يؤدي الى تباين سكان المدن، و هذا ما نلاحظه في المدن العالمية الكبرى مثل شيكاغو.⁽¹⁾

6 - التمايز الاجتماعي:

يعتبر التمايز الاجتماعي من أبرز الخصائص التي تميز الطابع الحضري، وذلك نظرا لاختلاف المهن و المراكز الاجتماعية و الاقتصادية في المدينة، مما يؤدي الى تسريع التدرج الاجتماعي في الحضر، كذلك تكون الظروف جميعها مواتية لتدريب و تنمية المواهب للتحرك في السلم الاجتماعي بما يوجد من مؤسسات مختلفة في المدينة.

7 - التنقل و الحراك الاجتماعي:

ان لعملية التنقل والحراك الاجتماعي في الحضر أنواع نجد منها الهجرة و هي " إنتقال الريفيين الى الحضر، وانتقال أهل الحضر من مدينة الى أخرى، و الحراك من مهنة الى أخرى أو الانتقال من سلم اجتماعي الى سلم آخر أعلى أو أسفل، كذلك التحرك من مكان لآخر في المدينة.⁽²⁾

8 - نسق التفاعل:

إن المتمعن للحياة الحضرية يلاحظ أن الاحتكاك يكون مع العديد من السكان بالنسبة للإنسان الحضري ، و ينجم عن ذلك التفاعل الواسع مع مختلف فئات المجتمع المحلي و هذه التفاعلات مبنية على علاقات اجتماعية شخصية متبادلة و قصيرة الزمن ، و جعلها تكون سطحية و رسمية، و قد تكون ضمن العلاقات الأولية بين الأفراد مثل جماعة الأصدقاء و هي أيضا غير دائمة ، و قد نلاحظ أن البعد المكاني في المدينة يؤثر في العلاقات الاجتماعية السائدة، حيث أن المجاورة السكنية مثلا لا تكون بالضرورة علاقات فيما بين السكان المتجاورين، و كلما زاد حجم المجتمع الحضري أدى الى الابتعاد أكثر في العلاقات⁽³⁾.

و قد أخذ على التفاعلات الاجتماعية على أنها فردية، و الفرد له كل الحرية في تفاعلاته مع الآخرين في الوسط الحضري، و الفعل الاجتماعي الوحيد لمسايرة الحياة الحضرية هو التكيف مع

¹ - محمد عبد المنعم نور: نفس المرجع السابق، ص 77.

² - محمد عبد المنعم نور: نفس المرجع السابق، ص 86.

³ - محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، نفس المرجع السابق، ص 97.

الأوضاع الحضرية و أساليب الحياة الحضرية و الاختراعات الحديثة ، و إذا ما انحاز الأفراد عليها قد يتصفون بما ذكره بعض علماء الاجتماع الحضري " بالهامشية الحضرية " (1).

ج - الخصائص الاجتماعية و الثقافية للوسط الحضري:

1 - الخصائص الاجتماعية:

و نقصد بها الأسرة كنظام اجتماعي و كذا نسق القرابة كنوع من العلاقات الاجتماعية في المجتمع بين الأفراد، و من أجل ذلك نحاول أن نتعرف على هذه الخصائص:

- الأسرة الحضرية:

إن المدينة بإعتبارها موطن التحضر و التصنيع، استقطبت العديد من الأسر و الأفراد الذين قدموا من القرية، حيث واجهوا صعوبات عديدة من أجل تكيفهم مع الأوضاع و الحياة الحضرية الجديدة في المدينة، فقد أدخلت تعديلات على وظائف و خصائص الأسرة التي تتميز عن الأسرة الريفية التقليدية، و لهذا كانت الأسرة الحضرية موضوع العديد من الدراسات الاجتماعية في مختلف المجتمعات المتقدمة و المختلفة و منها اتضح اختلاف الأسرة في جميع النواحي التركيبية و الوظيفية، و قد تختلف الأسرة الحضرية في البلاد العربية عن مثيلاتها في البلاد الأخرى في الوم.أ و أوروبا، وهذه الاختلافات يمكن ملاحظتها بعد تحليل الواقع الاجتماعي و الثقافي للأسرة الحضرية.

و إذا تفحصنا جيدا الأسرة الحضرية نجد أنها عبارة عن أسرة زواجية تشمل الزوج و الزوجة والأولاد غير المتزوجين في بيت واحد مستقل، و هذا النوع من الأسر ناتج عن الحياة الحضرية المتقدمة و ظروف العمل في المدينة و النظام الاجتماعي السائد، و رغم ذلك لا يمكن أن نعمم هذا النوع على المجتمعات في مدن البلاد العربية فعلى سبيل المثال: توجد بعض الأسر (الممتدة) أي التي تتكون من الزوج و الزوجة و الأولاد و المتزوجين إضافة الى الجد و الجدة و بعض الأقارب في بعض الأحيان في بيت واحد.

يرى بعض علماء الاجتماع أن الأسرة الممتدة في طريق التغير و التحول الى أسر نووية و هي مستقلة بعد الزواج تضم الزوج و الزوجة و الأولاد، و قد تكون هي الغالبة في المجتمعات العربية. إن ما يمكن أن نصل إليه هو أن العلاقات الاجتماعية في الحضر لا تقوم على أساس القرابة، والفردية هي التي تسود و المصلحة الشخصية المتبادلة هي الغالبة ، وقد يكون للمواطن الحضري علاقات مهنية ونقابية وطلابية وجوارية و لكنها تتسم بالفردية والمصلحية، و هذه المجموعات تكون وحدة جماعية متفاعلة مع جماعات أخرى في المدينة.(2)

¹ - محمود حسن: الأسرة و مشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 39-41.

² - محمد عبد المنعم نور: نفس المرجع السابق، ص 91.

و الأسرة الجزائرية تخضع لنفس الظروف التي تمر بها الأسرة في دول العالم الثالث و دول العالم العربي، فقد كان الفرد يخضع لمختلف العادات و القواعد، و يتمسك بالعلاقات القرابية، بينما اليوم أصبحت الأسرة الحضرية لا تتقيد بالقيم التقليدية، و الأسرة الحضرية الجزائرية نمط جديد، اكتسب نوعا من التحررية نتيجة التغير الاجتماعي، فهي أسرة متغيرة تتصف بتناقص حجمها و ضعف السلطة الأبوية فيها، و تنوع الحريات في الأفكار و في التصرف ، كما حقق أفراد الأسرة نوعا من الديمقراطية و خفت شدة المراقبة الاجتماعية المدعومة بالضغوط و العرف الاجتماعي و الالتزام.

و الأسرة الحضرية ليست وحدة تامة تقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها الأسرة الريفية فبتقلص وظائفها و الأدوار التي كانت تقوم بها أصبحت أكثر تخصصا ، وهي ليست هامشية لكن أهميتها تبرز في مشاركتها الى جانب تلك المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة و المصنع و الجامعة و غيرها. و الأسرة الحضرية غير منعزلة عن المجتمع الكبير بل تظهر أهميتها في الدور الذي تقوم به من أجل تقدمها و تطور المجتمع، كما تتصف بأنها تعمل الى جانب الأسر الأخرى و أنها تساهم معها مساهمة عضوية، كما أنها تخضع للتنظيم الاجتماعي المفروض عليها من طرف المجتمع الكبير. " فالأسرة الحضرية اذن ليس لها القدرة على التأثير الكلي على الفرد فهي في شموليتها استقرار عاطفي فقط".⁽¹⁾

و تخفف الأسرة الحضرية من سيطرتها المطلقة على كل أفرادها، و هي تخفف كذلك من التزاماتها نحو الأقارب و الأصهار و غيرهم، و تسود الأسرة الحضرية الحياة الفردية مما يؤدي شيئا فشيئا الى الخروج من التقليدية الى التحررية، و ينكمش النفوذ الكبير الذي كان يتمتع به الوالد أو الجد في الأسرة التقليدية ، و قد أدى هذا التغير الى التحلل من بعض الالتزامات نحو الأقارب، إلا أنه ضاعف من مسؤولية رب الأسرة الحديثة الذي لم يكن من قبل مسؤولا عن أمورها. و تتميز الأسرة الحضرية بالسماوات الآتية:

- سيطرة وحدانية الزواج، و انخفاض معدل تعدد الزوجات، بينما يرفع معدل الطلاق في المدن، ويرجع هذا الى سيادة النزعة الفردية، و إقدام الحضري على ما يعتقد أنه يشكل مصلحته.
- تتزايد نسبة النساء العاملات في المجتمع الحضري، و قد تبع هذا حدوث تغيرات في الاختيار للزواج، و الانجاب، و الانفاق، و يرتبط هذا بحجم مسؤولية الزوجة العاملة، و استقلالها الاقتصادي عن الزوج، و أنسب الأعمال التي تقدم بها الزوجة، و الأسلوب الأمثل للتربية، و رعاية الأطفال في الأسرة الحضرية التي تعمل فيها الأم.

¹ - محمود حسن: نفس المرجع السابق، ص 13.

- أظهرت الاتجاهات الفردية في الأسرة الحضرية الحاجة الى مزيد من الخدمات و أوجه الرعاية من جانب المجتمع و هيئاته و مؤسساته الحضرية، و ذلك مثل: خدمات التأهيل، و التأمينات الاجتماعية، و المساعدات، و الرعاية الصحية، و رعاية الطفولة، و خدمات تنظيم الأسرة، و غير ذلك.

- تحسنت صحة متوسط عدد ربات البيوت في الطبقة العاملة ، بعد الاستفادة من التحسينات التي ادخلت على نظم الرعاية، فقد تحررت ربة البيت في الطبقة العاملة ، ليس فقط من القلق الذي ينجم عن الفقر اللازم لها، بل ازدادت صحتها و قوتها، و أصبح لديها المال و الوقت و تحررت من الالتزامات المنزلية ، و بامتزاج هذه المتغيرات مال معدل المواليد الى الانخفاض، مما أكسبها طاقة كبرى على العمل.

أما ربة البيت من الطبقة المتوسطة فليس لديها تجربة في الفقر المتأصل الذي يستنزف حيويتها وإقدامها، فالوسائل الحديثة قللت من مقدار العمل الذي يمارس من اجل إدارة شئون المنزل، و زادت الطاقة التي تستخدم للعمل في الخارج.

- يقل حجم الأسرة الحضري، و مع ذلك فإن الأسرة الحضرية في دول العالم الثالث أكبر حجماً من مثيلاتها في الدول المتقدمة، و في نفس الوقت يختل التوازن بين الموارد و أوجه الانفاق، مما يصيب الأسرة بالخلل.

- يتميز المسكن الحضري بوجود المرافق، و شبكة الصرف، و كما نعلم فإن المسكن يمثل مكانة بارزة في حياة الأسرة الحضرية، فهو إما يكون مصدر جذب و ربط لأفراد الأسرة، و إما يتحول الى عنصر طرد و نقمة على المجتمع.

- لقد أصبح المسكن في العصر الحديث مؤشراً على عمل رب الأسرة و مكانته الاجتماعية، و التي يمكن معرفتها من مكان السكن، و الجوار، و الأثاث الموجود بالمسكن، و لا يفوتنا أن نذكر أن قرب المسكن أو بعده عن مكان العمل في الحضر يلعب دوراً هاماً في أداء العمل، أو الموظف، أو الطالب.

- من جملة المساكن يتكون وحدة الجيرة، و هي ذات تأثير كبير على الأفراد، فقد تخلق أنواعاً من التعاون أو التكافل بين سكانيه، و اما أن تتحول الساحة الى صراع و تفكك بين هؤلاء السكان، و تدب فيه عوامل الانهيار و التفكك.

- يعتبر التفكك الأسري من بين السمات التي تغلب على الأسرة الحضرية، و يعزى ذلك الى النزعة الفردية، و اضمحلال أواصر الصلات الأولية.

و ينبغي على مخطط المدينة أن يلم بحجم الأسر، فهذا يفيد في تحديد عدد الوحدات السكنية اللازمة و أحجامها، على أن يؤخذ في الاعتبار كذلك الحالة الاقتصادية للأسر في الوقت الحاضر وفي المستقبل، و يفيد أيضا في تقدير حجم الخدمات التي تحتاجها الأسرة.⁽¹⁾

و خلاصة للحديث عن الأسرة الحضرية نقول أنها أسرة تتميز بصغر حجمها على العموم، وهي أسرة زواجية تقتصر على الزوج و الزوجة و الأولاد فقط ، كما أن تربية الأبناء ليست مهمة الأسرة وحدها، بل هناك مؤسسات و جمعيات تقوم بهذا الدور أيضا، و أن خروج المرأة للعمل أحدث تغييرا في بنية الأسرة كما أن الأسرة الحضرية تستفيد من خدمات متعددة و تعتمد أسلوب الحياة الحضرية والعصرية من خلال استفادتها من خدمات مادية، و صحية و غيرها، حيث استفادت الأسرة الحضرية من المسكن اللائق و ما يحويه من وسائل الراحة بالإضافة الى الاستفادة من الوسائل والآلات العصرية الحديثة في الاستخدام اليومي داخل المنزل.

2 - الخصائص الثقافية:

و نقصد بالخصائص الثقافية تحديدا: نوعية المسكن و العادات السائدة و مدى سيطرتها و فعاليتها بالنسبة لسكان الحضر.

- المسكن الحضري:

إن السكن الحضري الذي يمثل مأوى الأسرة الحضرية يعبر عن ثقافة الحضر تجاه حياتهم من حيث نوعيتها و مميزاتها، فالمسكن الحضري يعد من أحسن المعالم الحضرية، و ذلك لما يتوفر عليه من مرافق لوظائفها، فنجد غرف خاصة بالإستقبال، و أخرى للنوم، وللطعام، و مطبخ و حمام. كما يلاحظ على الأسرة الحضرية بصفة عامة وجود نوع من العلاقات الاجتماعية الخاصة وانتشار النزعة الفردية بدل الروح الجماعية و التماسك الذي يسود الأسرة الريفية.⁽²⁾

لهذا دعت الحاجة الى مزيد من الخدمات و التوجيهات من جانب المجتمع المحلي الحضري للبيئة الحضرية، و من أهم الخدمات المقدمة للأسرة الحضرية عامة:

المساعدات المادية، القروض، التأمينات الاجتماعية، التوظيف، المعاشات، الخدمات الصحية رعاية الطفولة و الأمومة، تنظيم النسل، و كذا توفير السكن اللائق و الاستفادة من الوسائل العصرية للاستخدام اليومي في البيت و السلع و الآلات الكهربائية و الالكترونية، والتي أصبحت تميز حياة الأسرة الحضرية اليوم، كما أن الأسرة الحضرية تهتم أكثر بتنظيم نفسها و ذلك نتيجة للحضرية، ورغم هذا فالبلاد العربية ظلت تعاني من هذا الجانب، نظرا للإعتمادات القيمة و الثقافية

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التخطيط الحضري، نفس المرجع السابق، ص ص، 24، 26.

² - محمد عبد المنعم نور: نفس المرجع السابق، ص 98.

والاقتصادية، وإذا ما قرنت الأسرة الحضرية بمثيلاتها في البلاد الغربية، نجد أن هناك فروقات كبيرة بينهما من حيث حجم الأسرة وخصائصها وثقافتها.

و يعتبر المسكن الحضري مكان لنشاط الأسرة الحضرية و تكوين علاقتها، ومن الملاحظ أن الحضري يرحب جيدا بضييفه في مسكنه، و من الممكن أن يستضيفه الى أحد الفنادق بالمدينة، ففي بعض الحالات يرجع هذا الأمر الى ضيق المساكن، كذلك فالمسكن معروف كمكان خاص بالإستهلاك على عكس المسكن الريفي الذي تنتج فيه أنواع من الأغذية لمعيشة الأسرة، فالخبز تشتريه الأسرة الحضرية من عند الخباز و لا تقوم بإنتاجه في المنزل إلا في بعض الحالات خاصة عند الأسرة العربية، كما أن الأسرة الحضرية لا تخزن الطعام و المواد لعدم وجود مكان خاص لتوفيرها أو لوجود مؤسسات خاصة لتوزيع المواد الغذائية و الحاجات الاستهلاكية اليومية.⁽¹⁾

أما فيما يخص الخدمات فالمسكن الحضري الأسري يحتوي عددا من الآلات الحديثة كالمصعد والمياه الساخنة و الهاتف و المجاري العامة و أنابيب لصرف المياه ، كما يحتوي على الثلاجة والغسالة الكهربائية و التلفزة ووسائل الطبخ الحديثة، وقد يكون هناك مكان مخصص للسيارة إن أمكن و غيرها من وسائل الرفاهية في الحياة الحضرية، ومن عادة الأسرة الحضرية أنها تقوم بالأفراح خارج البيت في الفنادق و قاعات الحفلات، وعموما فإن المجتمعات الحضرية تهتم بالمسكن باعتباره البيئة الصالحة لبث الاتجاهات المزدوجة و السلوك الانساني و التكوين الاجتماعي وترسيخ الولاءات و أهدافها.

و لقد تشاءم الكثير على مر التاريخ عن مستقبل الوسط الحضري لما له من آثار سيئة على حياة البشر، و ما يؤدي اليه من تدمير القيم الانسانية و مصادرة مبادئ الحياة الكريمة و انحطاط النفس " فشبجلر " أكبر مفكر اهتم بالحياة الحضرية، يرى بأن المدينة ذاتها عبارة عن شر يدمر كل شيء و يقول أن " مولد المدينة يحمل في نفس الوقت علامات موتها".

إن المسألة الأساسية هنا أننا ننظر للمدينة على أسس مادية بحتة، لأنه ربما نفلح في ترتيب كل شيء في الحياة الحضرية ، و مع ذلك تظل الحياة الحضرية مثقلة بالهموم، و من أجل هذا تبرز ناحية التخطيط الحضري لإعادة بناء القيم على أساس يقلل من الانحراف و يضمن مستوى موحد تقريبا في النظرة الى الحياة.

¹ - محمد عبد المنعم نور: نفس المرجع السابق، ص 103.

ان المدينة ليست مجرد أبنية و شوارع و ميادين و معدات للحياة توفر الوقت و المجهود، إنها نوع من الحياة الجديدة على البشرية يجب أن نهىء له الأساس المعنوي و ما يتضمنه من تنظيم اجتماعي لا بد أن يصل الى مرتبة التضامن و التماسك الذي كان للمجتمع القديم.⁽¹⁾

ينظر شبنجلر الى المدينة نظرة تشاؤمية و هو بذلك ينظر إليها بسلبية، إذ يرى أنها تسبب وجود أنواع جديدة من الجرائم، بالإضافة الى المشاكل الموجودة بها و زيادة كبيرة في تفكك الأسر إذ يجب أن تخضع لتخطيط و تنظيم اجتماعي محكم.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية قامت الحكومة ببناء المدن خاصة بعد الانهيار الاقتصادي عام 1930، و كذلك بعد الحرب العالمية الثانية و اهتم المسؤولون بمشاكل المدن الاجتماعية، و هو ما نسميه بالتخطيط الحضري، و أنشأت المدن باعتبارها جزء من البرامج الصناعية و شيدت العواصم لتقوم بأعمال الوظائف الحكومية، و اهتم مخططوا المدن بالشؤون الخاصة بالصحة و ازدحام المواصلات.

و في منتصف عام 1960 أشرفت هيئة الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشأت عام 1945 على مشاريع بناء المدن و أنشأت 85 ألف وحدة سكنية في 200 مدينة أمريكية و في أثينا قامت مجموعة من المعماريين عام 1933 بوضع خريطة جديدة لتخطيط المدن و قد كانت على النحو التالي:

- أن الحي السكني يجب أن يكون مستقل في أفضل الأماكن داخل المدينة من حيث الموقع و المناخ و قربه من المساحات الخضراء.
- عند تخطيط المساكن يجب أن ينال كل مسكن و لو قسطا بسيطا من أشعة الشمس.
- أن تكون المسافة بين مكان العمل و المسكن أقل ما يمكن.
- أن تكون المناطق الصناعية معزولة عن المناطق السكنية، و قربها من الطريق الرئيسي.
- أنه من الممكن للصناعات اليدوية الخفيفة أن تكون بداخل المدينة.
- يجب ربط منطقة وسط المدينة و الأنشطة العامة بالأحياء السكنية بشبكة من الطرق تلبي احتياجات حركة نقل الأفراد اليومية.
- يجب مراعاة التدرج في قطاعات الطرق حسب الأهمية، و تدفقات الحركة على كل محور و تقسيمها الى طرق خدمات دخول و طرق توزيع رئيسية على مستوى المدينة.

¹ - محمد عاطف غيث: التغيير الاجتماعي، نفس المرجع السابق، ص 98-101.

- عمل طرق خاصة للمنشأة بعيدا عن حركة السيارات.
- الاهتمام بالمناطق الخضراء داخل المدينة و محاولة زيادة رقعتها لتشكّل أيضا في تكوينها مناطق عازلة بين محاور رئيسية ذات أحجام المرور العالية و المناطق السكنية المحيطة بها.(1)
- و ينظر علماء الاجتماع الحضري للتخطيط على أنه يبين أهداف اجتماعية متوقعة، و مدى إمكانية الوصول الى هذه الاهداف، و ينظر البعض الى تخطيط الحياة الاجتماعية و الاقتصادية على أنها تجعلنا نتحكم في تطور المجتمع الحضري الحر و يكون هدف التخطيط هو معرفة القدرات الإنسانية لذلك يجب معرفة النقاط الآتية حين نحاول التخطيط:
- يجب معرفة الاختلاف الذي يحدث إزاء التغيرات.
- لا بد من معرفة وتحديد القوى التي تحدث التغير.
- توقع النتائج التي تحدث إذا لم يكن هناك تخطيط.
- فالتخطيط الذي قامت به أثينا عام 1933 لتجديد المدن ، يعتبر ملائما و مناسباً لتخطيط أي مدينة، لذا يمكن العمل به لإيجاد بيئة حضرية نظيفة من أجل تطوير و تحسين المدن لتصبح خالية من الأحياء غير المخططة و الفوضوية التي تشوه منظر المدينة.
- أما " إيركسن " فيرى أن هناك ست حالات لتحديد مجال و منطقة التخطيط:
- مراعاة النظرة الإدارية و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار المدن المجاورة.
- مراعاة المشكلة التي تواجه المجتمع ، حيث تتبع بالجانب الطبيعي و السياسي.
- دراسة المشكلة عن طريق إرجاع الاهتمامات الى حادثة قائمة .
- هناك اتجاهات محددة لتخطيط المدن لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار، حيث يقع المجتمع في خطر في حال الاخلال بهذه المعايير والاتجاهات.
- تجنب مواطن الضعف للمواقف غير المرغوب فيها أثناء إجراء المجتمع لعملية التخطيط.
- يتضمن التخطيط الحضري تاريخ المجتمعات المحلية، و يعتمد على العادات و التكنولوجيا والتطور الثقافي.
- الأخذ بعين الاعتبار معايير المجتمع أثناء عملية التخطيط الحضري ..(2)
- وقد بدأت فكرة المدينة تظهر في الجزائر منذ الاجتياح الروماني لها ، حيث أعجبوا بها و جلبوا لها مهندسين معماريين و أقاموا لها هياكل و مرافق أساسية، و هو ما نلاحظه اليوم من آثار على

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التخطيط الحضري، نفس المرجع السابق، ص 205-207.

² - غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 92.

مدينتنا الجزائر مثل: تيمقاد و جميلة بالإضافة الى البنايات الرومانية التي تطل أثارها عالقة حتى اليوم و هي مركز جمال المدينة.

و أهم خصائص الحضرية من منظور المقارنة الريفية الحضرية مايلي:

– الحضرية تتناسب طرديا مع عدد السكان بحيث كلما ازداد عدد السكان في المدينة ارتفعت فيها نسبة الحضرية ارتفاعا ملحوظا.

– إن أهم سمة للحضرية هي شكل العلاقات التي تقوم بين الناس و نوع العمل الذي يقومون به والتخصص و تقسيم العمل و مدى اتساع نطاقه، و تجدر الإشارة الى أن العبرة ليست بعدد السكان ولكن بنوع العلاقات الانسانية التي تميز الحياة الحضرية عن الريفية.

– إن انتشار الصناعة في أغلب المجتمعات يميل الى خلق مراكز صناعية مستقلة تصبح مدنا بعد حين، و لهذا فالحياة الحضرية الخالصة تختلط بالحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع حتى أنه يصعب التمييز بينهما. (1)

– إن الحياة الريفية و ما فيها من روح الجماعة و شدة التماسك بين أعضائها و تعاونهم تجعل من الجماعة فردا أو من الفرد جماعة، حتى أن الأشياء الجميلة أو الخطأ الذي يقوم به الفرد تتحمل مسؤوليته الجماعة و العكس، فإن ما تقوم به الجماعة قد يقع على عاتق فرد واحد، و عكس هذا يحدث في المدينة فكل فرد مسؤول عن نفسه فقط إن قام بشيء حسن أو خطأ، فلا أحد يشاركه في هذا سواه.

– إن المدينة تحدد العمل الذي يقوم به الفرد، فكل فرد يتخصص في نوع معين من العمل حتى يمكن القول بأن هناك مطابقة للتقسيم المهني و الترتيب الطبقي، و هذا راجع الى كثرة عدد السكان في المدينة.

– الحياة الحضرية أوسع نطاقا من الريفية، ففي الأولى يكون الشخص حرا في نوع تعليمه و حرفته و سكنه و طريقة حياته الخاصة و العامة ، بينما في الريف نجد الظروف العائلية تفرض على الشخص كثيرا من أنماط السلوك يضطر الى تنفيذها بحذافيرها ، ذلك لأنه مقيد بالعادات و التقاليد التي تخضع لها قريته، و هو لا يستطيع أن يأتي بجديد، فهو يدور في إطار ضيق محدود تماما بعكس الحياة الحضرية، ففيها التجديد و الخلق و الابداع، لذا فهي - أي الحضرية - ديناميكية و ليست إستاتيكية –
– تمتاز الحياة الحضرية بالتكيف السريع، فالفرد الجامد الذي لا يستطيع التكيف سرعان ما يتخلف، بل يتنبأ له الباحثون بالمرض النفسي والهامشية، و لكن الفرد المتكيف المتفاعل هو الذي يمكنه البقاء في المدينة ، فالتكيف السريع هو الشرط الأساسي للحياة الحضرية الناجحة.

¹ – محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، نفس المرجع السابق، ص 97.

- الحياة الحضرية تمتاز عن الريفية بأنها مرنة، فيها التغير السريع، و فيها التنقل لا يحدها جمود الريف، و علاقات الناس فيها تتسم بالمرونة و القابلية للتغير و التكيف للمواقف المختلفة التي قد تكون نتيجة لتغير المراكز و الأدوار التي يقوم بها كل منهم، و على هذا فالتطبيقات في المدينة مفتوحة.

- المهاجرون من الريف الى المدينة يحتفظون بالرواسب الريفية و أثارها تظل عالقة بسلوكهم أول الأمر، ثم يتحررون منها تدريجيا حتى تختفي في الجيل الثالث و ما بعده ، فلا بد إذن من المرور على مراحل مختلفة متعددة حتى ينتقل السكان من الريفية الى الحضرية.(1)

و في الأخير تجدر الإشارة الى أنه لا يمكننا الحديث عن خصائص الحضرية من منظور المقارنة الريفية الحضرية دون التعرض لتصنيف " تونيز " الذي يعد من التصنيفات التي ميزت بين الحياة الريفية و الحياة الحضرية من خلال مفهومين استخدمهما هما: المجتمع المحلي و المجتمع العام.

- **المجتمع المحلي:** يمتاز بأن الكل الاجتماعي موجود قبل أجزائه بمعنى أن الفرد يولد فيجد الروابط الاجتماعية مستقرة و منتظمة، و تقوم الجماعة بتنشئته و تشكيله وفقا لاتجاهاتها و طبيعة نظمها وقولها الجماعية.

و الأسرة في نظره هي التعبير الأول عن حقيقة المجتمع المحلي، و تمتاز الحياة الاجتماعية في هذا الشكل بالتضامن و قوة الروابط و سيادة الشعور الجمعي و المشاركات الوجدانية، و يقوم هذا الشكل على روابط الدم و القرابة و الجوار و الصداقة ، و نجد فيه كذلك قوة الرغبات الطبيعية و قوة الغرائز و الدين و العادات.

- **المجتمع العام:** يمتاز بأن الشكل الاجتماعي عبارة عن تركيب صناعي في أجزاء كثيرة ووحدات متعددة ، بمعنى أن المجتمع ينقسم الى هيئات و مؤسسات و جماعات كثيرة قائمة على أساس إداري. و لذلك نجد الروابط الاجتماعية في هذا المحيط العام و المشاركات الوجدانية غير متكاملة والعلاقات بين الأفراد قائمة على الحذر.(2)

5 - التغير الاجتماعي والأسرة الجزائرية:

يعد مفهوم التغير الاجتماعي من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى وقتنا الحاضر، حيث أصبح حقيقة من حقائق المجتمع الإنساني وسننا من سننه، إذ لا يعقل وجود مجتمع ساكن تماما مهما كانت درجة بدائيته وتخلفه، حيث تظهر ملامح هذا التغير بصورة أكثر في القيم والثقافة والمجتمع والأسرة، ولم يقتصر التغير على النواحي الاجتماعية فقط وإنما تعداها بوضوح وسرعة إلى أساليب الإنتاج والعمل.

¹ - محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، نفس المرجع السابق، ص ص 96-98.

² - فادية عمر الجولاني: نفس المرجع السابق، ص 45.

وتختلف خصائص التغيير الاجتماعي باختلاف المجتمعات، حيث يتأثر بالزمان والمكان وبكل ما يؤثر في الإنسان ونذكر من هذه الخصائص:

- التغيير الاجتماعي ينبع من ذات الجماعة أو من فئة منها تشعر بشعورها.
- التغيير الاجتماعي يعالج الأسباب والنتائج معا.
- التغيير الاجتماعي شامل لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية.
- التغيير الاجتماعي واقعي، أي أنه يعالج أمرا واقعا ومشكلة اجتماعية موجودة فعلا.
- التغيير الاجتماعي ايجابي وهادف شريطة أن ينطلق من تخطيط سليم لحياة الجماعة.
- التغيير الاجتماعي تقدمي يتماشى مع الحياة العصرية، حيث يتخلص من المخلفات البالية للعهود السابقة.

- التغيير الاجتماعي علمي يقوم على التفكير العلمي والبعد عن التفكير الساذج.⁽¹⁾

و يمكننا القول بأن عملية التغيير الاجتماعي مستمرة بشكل مطلق، ولهذا تحدث التغييرات والتحولات الاجتماعية والثقافية وفقا لمقتضيات معينة تفرضها بيئة المجتمع من ناحية والأوضاع الاجتماعية من ناحية، وتقابلها من الجهة الأخرى أي من الناحية الثقافية طبيعة العادات والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع من ناحية أخرى.

وإذا حاولنا التعرف على عمليات التغيير الاجتماعي نجد أن الأمر ليس بالسهل، ففي كل مجتمع نجد أن العديد من عمليات التغيير الاجتماعي تحدث في وقت واحد، فهنا يحدث التوافق وهناك يحدث الصراع، ومن أخرى نجد الثورة كما نجد في جهة أخرى السكون والهدوء و السكون وهناك من نجده يعود إلى الماضي والحياة البسيطة ويرفض التحديث، ومن خلال كل هذه التغييرات المتضاربة والمتعارضة لا نستطيع أن نكشف الحركة الكلية للمجتمع باعتباره وحدة متكاملة.⁽²⁾

و نظرا لميل بعض جوانب الثقافة للتغيير بصورة أكبر من الجوانب الاجتماعية الأخرى فقد ترتب على التغييرات الثقافية ظهور العديد من المشكلات المتعلقة بالتكيف الثقافي والذي مست العديد من نظم المجتمع ولعل أهم نظام فيه هو النظام الأسري السائد في مدننا العربية والذي يستند إلى جملة من المعايير والمثل والأعراف والتقاليد والتي بتغييرها تتغير أنماط هذا النظام أي الأسري ووظائفه الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية، وبخاصة مع ظهور الحضرة إنتشار التكنولوجيا العالمية.

إن إتجاه التغيير في العالم المعاصر الذي يعزى إلى الأسرة مثل معدلات الطلاق وسن الزواج يختلف من مجتمع لآخر، كما يبدو أيضا أن جميع المجتمعات تتحرك نحو نمط الأسرة النواة التي

¹ - صلاح الدين شروخ: علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص ص 131، 132.

² - سناء الخولي : التغيير الاجتماعي والتحديث ، نفس المرجع السابق ، ص 41 .

تتكون من الوالدين وأبنائهما الغير متزوجين، وقد أدى ظهور هذا الشكل للأسرة إلى انهيار نمط الأسرة الممتدة، حيث أشار " وليم جود " إلى عدد من التغيرات الهامة التي حدثت في أنماط الأسرة في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في مدننا العربية التي تدين بالقيم والعادات والدين والأعراف، وتتضمن هذه التغيرات زيادة الحرية في الاختيار للزواج، كما أصبحت الأسرة الحديثة أكثر استقلالا من الناحية الاقتصادية، وارتفاع سن الزواج وتنقص فارق السن بين الزوجين، وانخفاض معدل الزواج بين الأقارب، وتزايد نسبة النساء العاملات، و هذه التغيرات في أنماط الأسرة من حيث البناء أو الوظائف ترتبط بدون شك بالنمو السريع للمجتمع في مجالات أخرى عديدة مثل التصنيع والحضرية والتحديث.(1)

و قد كشفت العديد من الدراسات عن التغير الحاصل داخل الأسرة بفعل التصنيع، حيث أصبحت الآلة تقوم بالعمل بدل الإنسان مع مضاعفة الإنتاج كما أفسح المجال للمرأة وحتى الأطفال بالعمل و اختراق مجالات تتعدى قدراتهم البدنية، وقد نتج عن ذلك ابتعاد الأم عن بيتها وأطفالها وضعف التنشئة الاجتماعية.

و يرجع " اجبرن " التغيرات التي حدثت في الأسرة إلى عوامل خارجية بشكل أساسي، وعوامل داخلية بشكل ثانوي، وقد أرجع هذه التغيرات إلى متغيرات مادية تمثلت في التكنولوجيا فالصناعة قد أوجدت تغيرا في مكان عمل المرأة التقليدي، ولم يعد المنزل هو مكان عمل المرأة الوحيد وذلك ناتج عن الثورة التكنولوجية وما صاحبها من ثورة حضرية نجم عنها فقدان الأسرة لكثير من وظائفها، ولا يتوقف هذا التأثير على وظائف وبناء الأسرة وإنما يتعداه ليترك أثرا على الوحدات البنائية للأسرة.(2)

وعلى حين أدت التغيرات الاجتماعية إلى زيادة الحاجة إلى الأسرة لمباشرة وظائفها، فإن التغيرات التي حدثت في البناء الداخلي للأسرة قد أدت إلى زيادة كفاءة ومسؤوليات الأسرة، وفي المقابل ضعفها في إنجاز ذلك.(3)

و عموما فقد صاحب هذه التغير في بناء الأسرة ووظائفها ظهور أنماط عديدة من الأسر البديلة والتي تمردت على أنماط الحياة التقليدية، وسوف نستعرض أهمية التغيرات التي أصابت الأسرة وأدت إلى تغيرات أساسية في أنماطها ووظائفها.

¹ - سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث ، نفس المرجع السابق ، ص ص 209، 210 .

² - عبد الرؤوف الضبع : علم الاجتماع العائلي ، نفس المرجع السابق ، ص ص 96، 97.

³ - ابراهيم بن مبارك الجوير: نفس المرجع السابق ، ص 32.

6 - أثار التغير الاجتماعي على الأسرة:

هناك الكثير من علماء الاجتماع يرون أن التغير الذي يتعرض له المجتمع كان له أثره الواضح على بناء وظائف الأسرة الحضرية، حيث كانت معظم الدراسات العربية والتي تطرقت لموضوع الأسرة والتغير الاجتماعي وصفية أكثر منها تحليلية، باستثناء بعض المحاولات التي قامت بدراسة الأسرة كنماذج افتراضية دون الرجوع إلى الواقع الميداني.

ومن أهم الدراسات التي تطرقت لموضوع الأسرة دراسة "هشام شرابي" حول "البنية البطريقية"، وهي بنية تتشكل من نظامين: نظام أبوي قديم و نظام أبوي حديث، والمقصود بالحدث هو تحديث القديم دون تغييره، ليصل في دراسته إلى ظهور نمط جديد من الأسرة هي "البطريقية المستحدثة"، والتي تستمد معناها من مفهومي العصرية والنظام الأبوي، وهي جمع بين بنى كبرى "المجتمع، الدولة، الاقتصاد" وبنى صغرى "العائلة، الشخصية الفردية"، ويقوم هذا المجتمع الأبوي على هيمنة الأب "البطرك" والذي يشكل الحلقة الأساسية التي تنتظم حولها العائلة، وتتشكل من خلالها الحياة الاجتماعية والنفسية لأفرادها بإرادته المطلقة وسلطته الاكراهية.

و لفهم البنى الأبوية المستحدثة يفترض ربطها بمحورها الأساسي الذي هو العائلة الأبوية، حيث تحفظ هذه العائلة ديمومة الروابط الاجتماعية السائدة، فقيم المجتمع وأنماطه السلوكية تتواتر من خلال العائلة، وهكذا تبدو في خصائصها الأساسية "صورة مصغرة عن المجتمع".

فالقيم الاجتماعية التي تسودها هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة، فالنزاع والتباين هي عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع كما تميز العلاقات بين أعضاء العائلة، كذلك فإن بنية العائلة القائمة على السلطة الفوقية تقابلها بنية اجتماعية مماثلة⁽¹⁾.

وهكذا يتمثل الشكل السائد في بنية العائلة كما يراها "هشام شرابي" في العائلة الكبيرة أو الممتدة التي ما زالت تحكمها الروابط العشائرية في تنظيماتها وعلاقاتها، هذه المقولة التي تحتاج الآن إلى مراجعة علمية تأخذ بعين الاعتبار ما يحدث في بنية المجتمع العربي من حراك وتغيير اجتماعي وعمليات دينامية⁽²⁾.

ولقد كشفت الدراسة التي قام بها مصطفى بوتفوشات حول التحولات الاجتماعية ونتائجها على البنية العائلية والسكنية للأسرة الجزائرية أن نسبة 48.7 % من العائلات التي تمت ملاحظتها لا

¹ - هشام شرابي: نفس المرجع السابق، ص ص 21، 30.

² - الطاهر لبيب: نفس المرجع السابق، ص 38.

زالت تحتفظ ببنية مركبة، أي بنية يعيش فيها زيادة على الزوج والأبناء، الأسلاف والأقارب الذين تم الجمع بينهم لضرورة حيوية.

كما أظهر التحقيق كذلك أن 51.3 % من العائلات لها تركيب بسيط، حيث نجد الزوج والأبناء فقط، وأحيانا الارملة وأبنائها، وحسب تحليل الباحث فإن البنية العائلية المركبة أو المتسعة والبنية العائلية البسيطة كلها تلقت في نسب متساوية تقريبا في الأوساط المدنية.

و يعزى أسباب ذلك حسب الباحث إلى طبيعة المسكن وحجمه، فالدار الكبيرة تسمح بوجود عدد كبير من الأفراد والعائلات، وحيث توجد الدار الكبيرة توجد العائلة المركبة والمتسعة والعكس صحيح، فكلما صغر حجم المسكن كلما اتجهنا إلى نمط الأسرة النووية.

وكما يرى الباحث فإن الوسط الحضري عادة ما يكون محطما للبنيات العائلية، ولكون عملية الاسكان داخل المدن تقتصر على ايجاد شقة داخل عمارة ذات طبقات أو سكن ذو طابع غربي، فهذا لا يمنح نفس الارتياح والتكيف الذي يتوفر في الدار الكبيرة الأصلية.⁽¹⁾

وقد خلص بوتنفوشات إلى القول بأن السكن في الجزائر داخل عمارة يعتبر نتيجة لتطور تاريخي (استعمار، نهاية الاستعمار) وليس نتيجة تطور اجتماعي، حيث نلاحظ تكيف العائلة مع نموذج السكن في العمارة، ومن هنا تضيق الحجم العائلي رغم معدل المواليد المرتفع والذي هو في تزايد مستمر.⁽²⁾

أما روبرت ماكيفر فيرى أن نظام الأسرة الأبوية كان سائدا منذ الحضارات الكبرى القديمة، واستمر إلى غاية ظهور المجتمع الاقطاعي الذي تميز بنمو الثروة وتركز السلطة والذي يتماشى ومبادئ هذا النظام.

وحسب الباحث فقد تعرضت الأسرة الأبوية في الحضارة الغربية لإجتياح القوى الاجتماعية والاقتصادية، حيث أدى إنهيار أسس الاستبداد والمركزية وسيطرة رجال الدين إلى التقليل من الدعائم الاجتماعية والثقافية للأسرة الأبوية، والتي فقدت بعض سيطرتها على أفرادها، وقد أدت الاتجاهات المتزايدة نحو الديمقراطية إلى فصل المواطن عن إرتباطات الأسرة، كما انعدمت الوظائف الدينية وقل إنتشار فكرة وجود شريعة الهية للأسرة، وتغير معنى الكلمات التي كانت تعطي دلالة دينية للولاء أو لطاعة الأسرة.⁽³⁾

¹ - مصطفى بوتنفوشات: نفس المرجع السابق، ص ص 213، 216.

² - نفس المرجع السابق، ص 216.

³ - روبرت ماكيفر وشارلز بيدج: نفس المرجع السابق، ص ص 475، 482.

و يرى ماكيفر في دراسته أن هذه التغيرات الاجتماعية والثقافية ارتبطت بالتغيرات الاقتصادية، وقد ساعد على دفعها مبتكرات القرن العشرين التي أخذت تنتزع من الأسرة وظائفها الاقتصادية، وهي بذلك قد أثرت بعمق في صفة الأسرة ودلالاتها الاجتماعية، حيث أخرجت كلا من العمل والعمال خارج نطاق المنزل، كما جذبت أعداد ضخمة من النساء إلى الورشات والمصانع، ولم يعد يتحكم في إختيار شريك الحياة للأبناء عند الزواج رب الأسرة، وهكذا فقد أثر التغير الاجتماعي والاقتصادي في شكل الأسرة وخصائصها ولكنه لم يؤثر في الحقائق البيولوجية الأساسية والحاجات الاجتماعية التي تركز عليها الوظائف الأساسية للأسرة.⁽¹⁾

وعموما فإن طبيعة الاختلاف بين المجتمعات تظهر مدى الاختلاف الكبير بين النظم العائلية والأسرية، ولهذا نجد أن شكل الأسرة يختلف من مجتمع لآخر سواء من حيث الحجم أو الشكل أو الوظائف أو المجتمع الحضري الذي تقيم به، أو من خلال التحولات الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية التي يمر بها ذلك المجتمع.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تمخضت عن آثار التغير على الأسرة في الآتي:

– إن التنقل الاجتماعي الذي أصبح من خصائص المجتمع الحديث يميل إلى إضعاف الروابط الأسرية والقربانية، فحركة الأفراد للسعي وراء العمل طلبا للمكانة الاجتماعية يؤدي إلى اتساع المسافة الاجتماعية بينهم وبين أقاربهم.

– هناك احتمال حدوث ظاهرة التفكك الأسري الذي يصحب انهيار الأنماط التقليدية وقيام النظم الجديدة، هذا التفكك الإنتقائي لا يقتصر على الانفصال و الطلاق فقط، وإنما يشمل أيضا انهيار النظام الأسري من خلال فقدان وظيفة الأسرة.

– إن الاختيار للزواج وعلاقات الآباء بالأبناء تتأثر بالفردية التي تقويها وتدعمها العصرية، حتى في المجتمعات التي يقوم نظامها الاجتماعي على ايدولوجية جماعية.

– عندما لا تصبح الأسرة وحدة إنتاجية اقتصادية، وخاصة في المناطق الحضرية فإن المركز الاجتماعي للنساء سوف يتدهور عمليا، ومع ذلك فإن احتمالات تشغيل النساء و الحرية المتزايدة يمكن أن تؤدي إلى فقدان المركز الاجتماعي.

– أدت التغيرات البنائية للأسرة إلى تغيرات في الأدوار داخل الأسرة الحضرية، وذلك نتيجة لظروف العمل الجديدة بالمقارنة بظروف العمل التي كانت سائدة في المجتمعات التقليدية، لهذا فقد الزوج كثيرا من سلطته في إتخاذ القرارات ودوره في تنظيم العلاقات داخل الأسرة وخاصة بعد أن تغير نظام التعليم و نوع المشاركة الأسرية واتجاهات الأسرة نحو الفردية أو الاستقلالية داخل المدينة.

¹ – روبرت ماكيفر وشارلز بيدج: نفس المرجع السابق ، ص ص 482، 485.

- لقد صاحب تغير حجم الأسرة تغير في القيم المتعلقة بالإنجاب، حيث كان التقدم التكنولوجي والمستوى الاقتصادي للأسرة، وضيق المساكن وتنظيم النسل أثر مباشر في حجم الأسرة.⁽¹⁾ و نخلص من ذلك إلى أن بناء الأسرة متغير ووظائفها تجاه أفرادها و تجاه المجتمع الحضري قد تأثر بالعديد من العوامل المذكورة سابقا، والوعي بتصور الشكل المرغوب لحجم الأسرة الحضرية ووظائفها، وعدد أفرادها وطبيعة العلاقات الداخلية، والضغوط الاقتصادية، كل ذلك له التأثير الفعال على تغير بناء الأسرة .

¹ - عبد الرؤوف الضيع: علم الاجتماع العائلي، نفس المرجع السابق، ص 151.

الفصل الخامس:

الاطار المنهجي للدراسة.

1 - مجالات الدراسة.

2 - منهج الدراسة.

3 - عينة الدراسة.

4 - تقنيات الدراسة.

1 - مجالات الدراسة:

أ - المجال المكاني:

نظرا لما يتطلبه مجتمع البحث من شروط وخصائص بارزة تؤهله لأن يكون حقلًا خصبا للدراسة ، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالوسط الحضري ، والذي من المفروض أن يتوفر على جميع المتغيرات والمؤشرات المطروحة في الدراسة ، لذلك فقد وقع اختيارنا على مكان حضري متميز يتوفر على كل الخصائص المطلوبة للوسط الحضري ، والذي تمثل في مدينة الجزائر العاصمة ، وبالتحديد احدى الأحياء الكبرى للمدينة وهو حي عين النعجة ببلدية جسر قسنطينة .

و قد تم اختيارنا لهذا الحي نظرا للتسهيلات التي قدمها لنا بعض قاطنيه وتعاونهم معنا لانجاز الدراسة الميدانية ، وهذا رغم الصعوبات والتي واجهتنا أثناء عملية الاتصال ببعض أفراد العينة داخل مساكنهم ، وذلك بحجة المحافظة على خصوصية الأسرة، مما استدعى الى الذهاب الى سوق الحي والمراكز الاستشفائية والعيادات الخاصة لاستكمال عينة البحث.

1 - التعريف بميدان الدراسة:

تأسست بلدية جسر قسنطينة بتاريخ 31 ديسمبر 1984، طبقا للقانون رقم 84/49 المؤرخ في 04 فيفري 1984، المتعلق بالتقسيم الإداري والجغرافي الجديد حيث كانت تابعة للدائرة الإدارية لحسين داي، ثم أصبحت تابعة للدائرة الإدارية لبراقى، وطبقا للقانون رقم 97/15 المؤرخ في 31 ماي 1997 المتعلق بالقانون الأساسي الجديد لولاية الجزائر والمرسوم الرئاسي رقم 2000/45 المؤرخ في 01 مارس 2000 و المتعلق بتعديل المرسوم رقم 97/292 المؤرخ في 02 أوت 1997 المحدد للتنظيم الإداري لمحافظة الجزائر والذي جعل بلدية جسر قسنطينة تابعة للدائرة الإدارية لبئر مراد رابيس.

تتربع بلدية جسر قسنطينة على مساحة قدرها 14.534 كلم²، يحدها شمالا بلديتي القبة وبئر الخادم، وجنوبا وادي الحراش الذي يفصلها عن بلدية براقى، وشرقا وادي الكرمة الذي يفصلها عن بلدية السحولة وغربا بلدية بوروبة.

وقد عرفت بلدية جسر قسنطينة في الفترة الأخيرة نموا في عدد السكان ، ففي سنة 1998 قدر عدد

النمو سكانها بـ 729 82 نسمة ، وقد ارتفعت هذه النسبة الى 133247 نسمة في سنة 2008.

ومنطقة عين النعجة هي إحدى المناطق السكنية التابعة لبلدية جسر قسنطينة، حيث تحتل مساحة 296.25 هكتار من إجمالي مساحة البلدية ، وهي عبارة عن مشاريع سكنية تم إنجازها مع صدور المرسوم المؤرخ في سنة 1983، حيث بلغ إجمالي عدد السكنات في هذه المنطقة 15000 مسكن موزعة على مساحة تقدر بـ 12.527 كلم² أي ما يعادل 83.79% من المساحة الاجمالية للمنطقة وهي موزعة كالآتي:

- المساكن الجماعية : 8163 مسكن (65.16% من المساحة الإجمالية) .
 - المساكن الفردية : 1336 مسكن (10.66% من المساحة الإجمالية) .
 - المساكن التقليدية : 588 مسكن (4.69% من المساحة الإجمالية) .
 - مساكن أخرى للإيواء : 40 مسكن (0.32% من المساحة الإجمالية) .
 - البناءات الفوضوية : 2279 مسكن (18.19% من المساحة الإجمالية) .
- و بالنسبة لهذه الأخيرة أي البناءات الفوضوية في منطقة عين النعجة فهي تحتل مساحة كبيرة ، حيث تؤثر على تنظيم البلدية وعلى حياة السكان في المنطقة ، وهذه البناءات غير المخططة موجودة في الأحياء التالية : حي الرملي ، حي عين النعجة ، حي المالحه ، حي الوجود ، حي مقنوش .

2 - المرافق العمومية المتوفرة بالبلدية:

- المؤسسات والمراكز التربوية والاجتماعية:

- المدارس الابتدائية : (32) مدرسة.
- التعليم المتوسط : (10) متوسطات.
- التعليم الثانوي : (04) ثانويات .
- التكوين المهني والتمهين : (02) مركزين.
- ديوان الترقية والتسيير العقاري : عدد الوحدات (04) وحدات.

- المؤسسات الدينية:

- مساجد البلدية : بلغ عدد مساجد بلدية جسر قسنطينة (14) مسجد.

الفصل الخامسالاطار المنهجي للدراسة

- عدد المقابر : يوجد بالبلدية (02) مقبرتين ، الأولى بحي عين النعجة القديمة ، والثانية بحي مقنوش مصطفى.

- المراكز الثقافية و الرياضية:

- عدد المراكز الثقافية : (02) مركزين ، المركز الثقافي (1074 مسكن) ، والثاني المركز الثقافي حي صولاري (الحياة) .

- عدد دور الشباب : (02) دار للشباب ، دار الشباب عين النعجة (1) ، دار الشباب حي ستول المكي.

- عدد دور الحضانة : (02) دور الحضانة ، حي الحياة التابع لمصالح ولاية الجزائر ، حي 720 مسكن.

- عدد الجمعيات الثقافية الناشطة : (03) جمعيات ، جمعية طيور الجنة ، جمعية نادي الصومام الثقافية ، جمعية مشعل الشباب لجسر قسنطينة .

- عدد الجمعيات الخيرية والاجتماعية الناشطة : (03) جمعيات ، جمعية النصر للمعوقين ، جمعية مساعدة المعاقين ذهنيا ، جمعية ساندروم وليامس وبوران .

- عدد الجمعيات الدينية : (02) جمعيتين، الجمعية الدينية لمسجد أمبارك الميلي (حي عين النعجة القديمة)، الجمعية الدينية لمسجد الرحمان (2540 مسكن).

- عدد الجمعيات النسوية الناشطة : (06) جمعيات، جمعية ترقية الفتاة، جمعية ترقية الفتاة، جمعية النى لترقية ونشر العلم ، جمعية نور المستقبل ، جمعية السلام لترقية الفتاة، جمعية ترقية المرأة، جمعية مشعل اليتيم.

- عدد المنظمات الوطنية : (07) منظمات ، المنظمة الوطنية للمجاهدين ، المنظمة الوطنية لأبناء المجاهدين ، المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء ، الكشافة الإسلامية الجزائرية (فوج الحياة) ، الكشافة الإسلامية الجزائرية (فوج الخلود) ، الكشافة الإسلامية الجزائرية (فوج الإزدهار) .

- عدد الجمعيات الرياضية الناشطة : (10) جمعيات ، الاتحاد الرياضي لجسر قسنطينة ، الاتحاد الرياضي الشعبي لجسر قسنطينة ، أولمبي جسر قسنطينة ، النادي الرياضي لجسر قسنطينة ، طليعة ألعاب القوى ، الرياضي لجسر قسنطينة ، نادي كرة اليد لعين النعجة ، طليعة الشباب الرياضي لعين النعجة ، نادي أمل عين النعجة ، مستقبل شباب عين النعجة.

- عدد المركبات الرياضية والتسلية : مركب رياضي واحد متواجد بحي 1306 مسكن ، ويتربع على مساحة تقدر بحوالي 07 هكتارات ، يعتبر من أكبر المركبات الرياضية على مستوى ولاية الجزائر.

- عدد ملاعب البلدية : ملعب واحد (01) ، حي ستول المكي باسم الشهيد محمد بولوح.
- عدد قاعات متعددة الرياضات : قاعة واحدة ، حي ستول المكي باسم الشهيد محمد بومرزاق.
- عدد الملاعب الجوارية : (11) ملعب جوارى.

- المراكز الصحية و الخدماتية:

- عدد المراكز الصحية : (04) مراكز ، المركز الصحي لعين النعجة (حي 630 مسكن)، المركز الصحي حي 17 أكتوبر 61 (حي 468 مسكن) ، المركز الصحي سوناتينا (حي 390 مسكن)، المركز الصحي محمد بولوح (السمار مركز).

- عدد العيادات الطبية : (02)، عيادة الأمومة (01) ، عيادة متعددة الخدمات : (01) في طور الانجاز، عيادة للطب العام : (13)، عيادة للطب الخاص : (08)، عيادة جراحة الأسنان (23).

- عدد البريد والمواصلات المتواجد على مستوى بلدية جسر قسنطينة: أربع (04) مكاتب موزعة على الشكل التالي : مكتب بريد حي عين النعجة 630 مسكن ، مكتب بريد حي ديار الخدمة (بريمونتي) ، مكتب بريد حي 520 مسكن ، مكتب البريد والمواصلات حي 196 مسكن.

- عدد الحافلات الخاصة بالنقل المدرسي : (03) النقل الابتدائي.

- عدد محطات الحضرية للنقل البري : (02) محطتين ، محطة عين النعجة ، محطة السمار مركز.

- عدد محطات للنقل السكك الحديدية : (02) محطتين ، محطة مقنوش مصطفى (عين النعجة)، محطة السمار مركز.

- عدد الطرقات : (04) الطريق الوطني رقم 38 وادي الكرمة ، الطريق الوطني رقم 63 ، الطريق الولائي رقم 14 السمار إتجاه وادي أوشايح ، طريق السكة الحديدية الذي يبلغ طوله حوالي 05 كلم (يمتد من بلدية جسر قسنطينة الى بلدية بوروبة).

- عدد الاسواق المغطاة : (03) ، سوق الحياة ، سوق السمار ، سوق عين النعجة.

- عدد المراكز التجارية : مركز واحد (01) ، حي النسيم.

- عدد المحلات التجارية : (156) محل.

- عدد الأكشاك 115 كشك.

- المؤسسات المنتجة والصناعية:

- عدد المؤسسات العمومية : (07) مؤسسات ، المؤسسة الوطنية للأشغال الكهربائية ، الديوان

القومي لأغذية الأنعام ، مؤسسة إنتاج الأدوية ، مؤسسة أشغال البناء ، مؤسسة تطهير وتحويل الألمنيوم ، مؤسسة (سوناريك) الوحدة التجارية لجسر قسنطينة ، المؤسسة الولائية لتربية النحل.

- عدد المؤسسات الخاصة : (07) مؤسسات، مؤسسة إنتاج مواد التنظيف البهجة ، مؤسسة صناعة

الأثاث المدرسي ، مؤسسة صناعة مشروب فلاش ، مؤسسات صنع الحلويات ومشروبات لطيف ، مؤسسة دراسة وإنجاز الكهرباء و الغاز ، مؤسسة حلويات الفجر ، مؤسسة صناعة الجبن.

ولقد كان توفر المرافق العمومية من أهم العوامل التي أدت بنا الى اختيار مجتمع البحث وذلك لمعرفة مدى التغير الحاصل للأسر الجزائرية وعلاقته بالبيئة الحضرية.

ولذلك فقد كان ميدان دراستنا في حي عين النعجة ، وبالضبط في المناطق التالية :

- حي 630 مسكن ، والذي هو من أوائل الأحياء التي انشئت بالمنطقة ، والذي وضع أساسه سنة

1983 ، والذي يقع في الجهة الجنوبية للمنطقة ، وهو عبارة على مساكن جماعية ، وهو يتوفر على جميع المرافق العمومية التي تم ذكرها سابقا ، حيث يعتبر ميدان خصبا لدراستنا وتطبيق ادوات البحث العلمي.

- عين المالحه بعين النعجة ، والذي يعتبر امتدادا للحي الأول ، والذي يضم بناءات فردية ، تقليدية منها و عصرية ، وذلك من أجل الإلمام بجميع أنماط السكن والأسرة على حد سواء.

ب - المجال الزمني:

أجريت هذه الدراسة في الفترة الممتدة بين سنتي 2012 - 2013 ، وبالتحديد في فترات العطل

الدراسية ، حيث كانت طريقة الدراسة على النحو الآتي:

- خصصت أيام استطلاعية لهذه الدراسة ، حيث تم فيها التأكد من توفر متغيرات و مؤشرات الدراسة داخل هذا المحيط الحضري ، وذلك من حيث نوعية المساكن والمرافق الحضرية المتوفرة به بالإضافة الى معرفة مدى تنوع مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية السائدة في هذا الحي ، كما استطعنا من خلال هذه الأيام الاستطلاعية التعرف على بعض خصائص مجتمع الدراسة وعدد الوحدات الأسرية الموجودة بها وطبيعة النشاطات ، وقد تم تأكيد هذه المعلومات من خلال اتصالنا بالفرع الاجتماعي لبلدية جسر قسنطينة ، والذين لم يتوانوا في مساعدتنا بمختلف الوثائق والمعلومات الخاصة بهذا الحي.

- بعد تخطيطنا مرحلة الدراسة الاستطلاعية ، توجهنا مباشرة الى الميدان لمعرفة مدى تقبل الأفراد والأسر للاستمارة والتي كانت في بداياتها تجريبية ، حيث قمنا بتحصيل عدد أفراد العينة الذين قبلوا فكرة مساعدتنا في توفير المعلومات من خلال الاجابة على اسئلة الدراسة ، والتي تم ضبطها في هذه المرحلة، بالإضافة الى تسليحنا بمنهج الملاحظة العلمية والذي ساعدنا في التحقق من صدق المعلومات المتوفرة لدينا سواء من خلال الوثائق المقدمة لنا من طرف البلدية ، وأيضا من خلال اجابات الأفراد عينة الدراسة .

- في هذه المرحلة الثالثة و الأخيرة ، قمنا بتوزيع الاستمارة على أفراد العينة ، حيث لم نستطع اجراء المقابلة مع كل الأفراد والأسر، وذلك بسبب ظروف عملهم المتواصل ، مما تطلب منا وقتا أطول ومجهودا أكبر.

2 - منهج الدراسة:

تقتضي كل دراسة اتباع منهج محدد للوصول إلى نتائج البحث وتقصي الحقائق العلمية التي يمكن الاعتماد عليها و تقويمها ، حيث يعتبر المنهج المستخدم في البحث أحد العناصر الأساسية للدراسات والبحوث ذات الطابع العلمي ، كما يحدد المنهج للباحث الطريق الواجب اتباعه في بحثه ، والتأكد من صدق الفرضيات ، والإجابة على التساؤلات المطروحة في الدراسة ، لذلك فإن اختيار المنهج المستخدم يخضع لطبيعة إشكالية البحث ، و نوعية الدراسة ، وقد عرف المنهج على أنه " مجموعة الإجراءات المتبعة في دراسة الظاهرة أو مشكلة البحث لاكتشاف الحقائق المرتبطة به للإجابة على

الأسئلة التي أثارها الأساليب المتبعة في تحقيق أو نفي الفرضيات التي صممت الدراسة من أجلها فالمنهج يجب أن يتجانس و يتوافق مع موضوع الدراسة و النتائج المنتظرة منها".⁽¹⁾

و قد كان المنهج الوصفي التحليلي هو المناسب لبحثنا هذا وذلك باعتباره " المنهج الذي يقوم فيه الباحث بالوصف المنظم والدقيق للظواهر الاجتماعية أو الطبيعية كما هي ، مستخدمة التحليل والمقارنة و التصنيف ، وذلك من أجل الوصول إلى تعميمات يزيد بها الرصيد المعرفي حول الظاهرة موضوع الدراسة ، بغية التنبؤ والتخطيط للمستقبل ".⁽²⁾

إن بحثنا هذا انطلق من أجل معرفة طبيعة التغير الحاصل في الأسرة الجزائرية ، وفي هذا الاطار فإنه يتطلب منا وصف هذه التغيرات الأسرية ، والوقوف عند المعطيات الموضوعية التي تبين طبيعتها ، لذلك كان لزاما علينا أن نتوجه لهذا المنهج الوصفي الذي " يهتم بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة والمرتبطة بطبيعة أو بوضع جماعة من الناس، أو عدد من الأشياء أو مجموعة من الظروف ، أو نظام فكري ، أو أي نوع من الظواهر التي يرغب الشخص في دراستها ".⁽³⁾

كما أن وظيفته تتركز في وصف ما هو واقع وملمس و تفسيره ، لذلك فقد كان اختيارنا للمنهج الوصفي التحليلي عن قصد وغاية تملئها علينا طبيعة البحث ومتطلباته و عناصره ، وليس الهدف هو محاولة الاقتصار على جمع المعلومات ، بل تفسيرها و تحليلها ، " فالبحوث الوصفية لا تنحصر أهدافها في مجرد جمع المعلومات بل تتجه إلى تصنيف البيانات و الحقائق ، وتحليلها تحليلًا كافيًا ، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة ".⁽⁴⁾

و في هذه الدراسة تطلب منا الوقوف عن كثب في ميدان الدراسة ، حتى نبتعد عن تطبيق مفاهيم نظرية وتصورات جاهزة ، وقد كان لهذا التواصل أثر كبير من ناحية معرفة البيئة الحضرية لمجال الدراسة ، و التعامل مع كل الجوانب المكونة للظاهرة و المكمل لها ، حيث استطعنا تحديد المجال العام لمنطقة الدراسة ، اقسامها و كذا تحديد المساكن التي تمت معاينتها ، و الممثلة في أصحابها المقيمين بها ، و الذين شكلوا مصدر البيانات المراد جمعها ، كما اعتمدنا في دراستنا على الأساليب الإحصائية والمتمثلة في :

¹ - بشير صالح الرشدي : مناهج البحث التربوي، الطبعة الأولى دار الكتاب الحديث ، الكويت ، 2000، ص59 .

² - نفس المرجع السابق : ص 61.

³ - عمر محمد التومي الشيباني : مناهج البحث الاجتماعي ، الطبعة الثانية، الشركة العامة للنشر و التوزيع، طرابلس، 1975 ، ص 113.

⁴ - عبد الباسط محمود حسن : أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الخامسة، مكتبة وهبة، القاهرة، 1976، ص 71.

- 1 - النسب المئوية : و التي تعتبر " الوسيلة الإحصائية المعتمدة لتغيير عرض الاستمارة " (1)
- 2 - التكرارات : و التي يعبر عنها بأنها " تعداد كل الإجابات المتكررة لأسئلة الإستمارة ، وتلخيصها في الجدول ، وذلك عند عرض نتائج أفراد العينة على استبيان الدراسة " (2)
- 3 - المتوسط الحسابي : يعتبر المتوسط الحسابي من أهم مقاييس النزعة المركزية و أكثرها استخداما في النواحي التطبيقية ، ويعرف عموما على أنه مجموع القيم مقسوما على عددها ، ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{المتوسط الحسابي} = \frac{\text{عدد تكرارات الإجابة}}{\text{حجم العينة}}$$

3 - عينة الدراسة:

تعتبر العينة الجزء المصغر من المجتمع الأصلي ، على أن تكون تحمل نفس خصائص المجتمع الأصلي الذي يمثل مصدر البيانات الإحصائية ، والدلالات الكمية.

إن أسلوب العينة هو الأسلوب الأكثر شيوعا واستعمالا في مجال العلوم الاجتماعية، حيث إن "الباحث عندما يحدد حقا للتحليل يواجه ثلاثة امكانيات ، إما أن يجمع المعطيات ويوجه تحليله إلى جميع أفراد مجتمع البحث ، و إما الاكتفاء بعينة ممثلة لهذا المجتمع ، و إما أن يحصر تحليله على بعض الوحدات النموذجية " (3).

و تمثل العينة "مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية ، وهي تعتبر جزءا من الكل، بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع، على أن تكون ممثلة للمجتمع، لتجرى عليها الدراسة" (4) وتؤخذ هذه النسبة المعينة من المجتمع الأصلي للدراسة ، و يتم التوصل إلى النتائج وتعميمها على المجتمع الأصلي ككل ، حيث تمثل الحقل الذي يجري عليه الباحث اختباره باعتبارها مصدر البيانات المطلوب جمعها في الدراسة.

¹ - عبد الباسط محسن محمد الحسن: أصول البحث الاجتماعي، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1991، ص 207.

² - زيدان عبد الباقي: قواعد البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، 1974، ص 109.

³ - Quevy r campenhoudt : manuel de recherche en sciences sociales, bordas, paris, 1988, p 154-155.

⁴ - رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى الجزائر، 2002، ص

و نظرا لقدم حي 630 مسكن بعين النعجة والذي كان نقطة البداية لهذا الحي الشاسع والكبير فقد فضلناه على غيره من الأحياء الجديدة بالمنطقة نظرا لقدم الأسر المقيمة فيه ، و أيضا لتوافر كل الخصائص الحضرية به ، بالإضافة الى تنوع نمط المساكن و نمط الأسر، بالإضافة الى ذلك فقد عمدنا الى البحث عن المساكن الفردية في منطقة المالحه المحيطة بهذا الحي لكي نستكمل بقية انماط السكنات و الأسر.

إن اختيارنا لمجموع عينة الدراسة لم يأتي بمحض الصدفة ، حيث قمنا بتقدير عدد الأسر القابلة للدراسة والتي تقيم في البناءات الجماعية والفردية "التقليدية منها والعصرية "، واستثنينا منها تلك البناءات الشاغرة ، و التي فر افرادها الى الخارج بفعل عامل الإرهاب ، و أيضا بسبب فقدان أفرادها ، حيث أصبحت ميراثا لأفراد مجهول الهوية ، بالإضافة الى بعض الأخطاء التقنية والوثائقية في طبيعة الملكية والبناء ، مما جعلها محجوزة عند الدولة الى أجل مسمى.

كما استثنينا في دراستنا هذه أصحاب البناءات الفوضوية وأيضا الأسر التي تقيم في سكنات مؤقتة تحت مسمى مساكن للإيواء ، والتي هي عبارة عن محلات تجارية تم استغلالها من طرف بعض الأسر المنكوبة جراء الكوارث الطبيعية التي مرت بها الجزائر العاصمة من زلازل وفيضانات وأيضا تمثل خنادق العمارات والتي تم السطو عليها من طرف بعض الأسر التي تعاني من مشكلات اجتماعية كالطلاق وفقدان الأب ومشاكل الميراث .

و نظرا لعدم استقاء العدد المطلوب من نسبة العينة والتي أردنا أن نأخذ منها ما نسبته 50 % من مجموع السكنات بهذا الحي ، والمقدرة بـ 630 مسكن، ونظرا للاستثناءات التي صادفتنا أثناء بحثنا وإحصائنا لمجموع العينة و وحداتها ، فقد استكملنا عينتنا من منطقة المالحه التي تعتبر امتدادا لهذا الحي الذي لم تهيكّل حدوده ولم تستكمل مشاريعه بسبب شساعة المنطقة ، وظهور متطلبات جديدة في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية التي مرت بها الجزائر العاصمة. لذلك اخترنا العينة العشوائية البسيطة من أجل إعطاء الفرصة لكل الأنماط الأسرية بمختلف أنماطها السكنية، فجاءت عينة الدراسة متكونة من 310 أسرة حضرية.

4 - تقنيات الدراسة:

لكل بحث أدواته وتقنياته يعتمد عليها الباحث من أجل الوصول إلى النتائج المحققة من الميدان، حيث أن نجاح هذه العملية مرتبط بمدى فعالية الأدوات المنهجية المستخدمة ، وذلك لأنها تساهم في إعطاء النتائج الدقيقة والعلمية ، وقد استعملنا لأجل هذه الدراسة ثلاث أدوات أساسية هي:

أ - الملاحظة:

تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة خلال المرحلة الميدانية ، والملاحظة في معناها العام تعني " الربط بين المشاهد والمسموع أثناء القيام بالدراسة أو البحث أو السلوك أو الشيء الملاحظ ".⁽¹⁾ كما يعرفها محمد طلعت عيسى على أنها " الأداة الأولية لجمع المعلومات ، وهي النواة التي يمكن أن يعتمد عليها للوصول إلى المعرفة العلمية ، والملاحظة في أبسط صورها هي النظر إلى الأشياء و إدراك الحالة التي هي عليها ".⁽²⁾

و قد استخدمنا هذه الأداة منذ بداية الجولة الاستطلاعية ، وأثناء توزيع الاستمارات على أفراد العينة ، وحتى خلال تفرغ البيانات ، إذ أفادت هذه الوسيلة في التعرف عن قرب على طبيعة هؤلاء الأفراد ، وعلى نوعية العلاقات السائدة بينهم ، كما أفادتنا في ربط النتائج فيما بينها ، واستنباط مدى صحة المعلومات التي تحصلنا عليها.

و منه فإن الملاحظة لا تكون عابرة و عفوية بل تكون علمية و عقلانية و وفق مخطط منهجي، وقد استخدمنا الملاحظة بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة للكشف و ادراك كل ما هو مبهم و غامض كما تم جمع المعلومات و البيانات المتعلقة بالدراسة.

ب - الاستمارة :

لقد استخدمنا في هذه الدراسة الاستبيان كأداة لجمع المعلومات ، وذلك لأنها من بين التقنيات الأكثر ملائمة لطبيعة البحث موضوع الدراسة ، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمعرفة خصائص الأسرة التي تنتمي إليها أفراد العينة ، وكذا التعرف على أهم مظاهر التغيير الحاصل في أنماطها وخصائصها ووظائفها ، و قد تضمنت استمارة المقابلة على محاور رئيسية تحتوي بدورها على أسئلة فرعية:

– **المحور الأول:** و يتعلق بالبيانات الشخصية للمبحوثين ، وتضم الأسئلة من (1) إلى (7).

– **المحور الثاني :** و يضم البيانات المتعلقة بالتغير الاقتصادي ، وتضم الاسئلة من (8) إلى (17).

– **المحور الثالث :** و يضم البيانات الخاصة بمتغيرين وهما حجم الأسرة و المسكن، حيث تضم الأسئلة من (18) إلى (37).

¹ - عقيل حسين عقيل: فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة ، مصر، 1999، ص 284.

² - عبد الله محمد عبد الرحمن، محمد علي البدوي: مناهج وطرق البحث الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 2000، ص 79.

- المحور الرابع: و يضم البيانات الخاصة بمتغير البيئة الحضرية ، حيث تضم الأسئلة من (38) الى (58).

كما تضمنت الاستمارة أسئلة نصف مفتوحة و مفتوحة ، بحيث تسهل للمبحوثين على التعبير عن بعض الأسئلة المرتبطة بتوجهات الأفراد و آرائهم حول بعض المواضيع التي تتطلب الاسهاب في الموضوع ، كعامل الرضى أو عدم الرضى على الوضعية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السكنية مثلا.

و هكذا فقد طبقنا هذه الاستمارة عن طريق المقابلة الشخصية، وذلك نظرا لما تتطلبه طبيعة مجتمع البحث ، حيث أن الاتصال بالمبحوثين يساعد على الفهم الجيد للسؤال والتأكد من صدق الإجابة ، وهذا رغم ما تتطلبه هذه الأداة من جهد و وقت.

ج - تكوين الجداول ومعالجتها إحصائيا:

بعد تطبيق إستمارة المقابلة قمنا بعملية معالجة البيانات و مراجعتها ، حيث تعتبر عملية المراجعة أساسية وذلك لاحتمال وجود أخطاء قد تحدث أثناء عملية جمع البيانات ، إما لعدم توجيه أسئلة من قبل الباحث للمبحوثين ، و إما لإغفال تدوين بعض الإجابات من قبل الباحثين .⁽¹⁾ و بعدها قمنا بترميز البيانات و تفرغها وذلك عن طريق الحاسوب بحيث استعنا بالبرنامج الإحصائي للتحليل الاجتماعي وهو منظومة تحليل بيانات الدراسات الاجتماعية (S.P.S.S) ، وقد تحصلنا من خلاله عن الجداول الإحصائية ومختلف الامكانيات للتقاطعات بين المتغيرات ، حيث قمنا باختبار تلك التي تتطابق وتخدم فرضيات البحث ثم تحليلها بعد استخراج النسب المئوية.

¹ - عبد الله عامر الهمالى : أسلوب البحث الاجتماعي و تقنياته، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا، 1988، ص 205.

الفصل السادس:

خصائص و عوامل الأسرة الجزائرية الحضرية

1 - خصائص الأسر الجزائرية المدروسة.

2 - الوضعية الاجتماعية للأسر المدروسة.

3 - العوامل الاقتصادية ودورها في تغير نمط الأسرة.

1 - خصائص الأسر الجزائرية المدروسة:

تؤكد العديد من الدراسات الاجتماعية أن هناك تباينا في أنماط الأسرة داخل المجتمع الواحد ، فهناك العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تتداخل بشكل أو بآخر في تحديد شكل وحجم الأسرة ووظائفها ، حيث أن القوى الاجتماعية داخل المجتمع تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في خلق أنماط أسرية تتماشى وطبيعة المجتمع والبيئة الحضرية التي يشملها التغير الاجتماعي بمختلف أنواعه وتأثيراته.

و انطلاقا من تصريحات الباحثين ، تم تفريغ المعلومات المتحصل عليها وتنظيمها لتحديد الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية في جداول إحصائية ، حيث تم قراءة الجداول وتحليلها للوصول إلى التفاصيل والحقائق الاجتماعية عن خصائص هذه الفئة السكانية الحضرية.

جدول (1): فئات الجنس للمستجوبين

| الجنس | التكرارات | النسبة |
|---------|-----------|--------|
| ذكر | 156 | 50.3% |
| أنثى | 154 | 49.7% |
| المجموع | 310 | 100% |

نلاحظ من خلال نتائج الدراسة، أن نسبة المستجوبين من حيث الجنس متقاربة، حيث سجلنا نسبة 50.3% من الذكور و 49.7% من الإناث وهذا التقارب في النسب قد يساعدنا في تحقيق نتائج جيدة للدراسة وذلك بسبب تقارب الآراء بين نسب الرجال ونسب النساء.

جدول (2): فئات السن للمستجوبين

| فئات السن | التكرار | المجموع |
|-------------|---------|---------|
| من 20 – 29 | 30 | 9.7% |
| 30 – 39 | 174 | 56.1% |
| 40 – 49 | 63 | 20.3% |
| 50 – 59 | 23 | 7.4% |
| 60 – 69 | 10 | 3.2% |
| من 70 فأكثر | 10 | 2.6% |
| المجموع | 310 | 100% |

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن هناك تنوعا في فئات السن لدى المستجوبين ، حيث سجلنا أكبر نسبة للفئة العمرية من 30 الى 39 سنة بمعدل 56.1%، بينما الفئة العمرية من 40 إلى 49 سنة فقد سجلنا نسبة 20.3% ، وهاتان الفئتان هم في الغالب من أرباب الأسر أو الأبناء الذي يساهمون في التكفل بالأسرة ماديا و معنويا ، في حين سجلنا بعض النسب الضعيفة و المتقاربة ، والتي تمثلت في الأبناء الذين يتراوح سنهم بين 20 الى 29 سنة وذلك بنسبة 9.7%، والآباء الذين يتراوح سنهم بين 50 الى 59 سنة بنسبة 7.4%، في حين سجلنا نسبة 3.2% من الآباء من فئة 60 الى 69 سنة ، أما الفئة الأخيرة والمتمثلة في الآباء الذين يتراوح سنهم 70 سنة فأكثر فقد سجلنا نسبة 2.6% .

وعموما فإن تعذرنا في استجواب معظم الآباء يرجع إلى مزاولتهم العمل وغيابهم عن المسكن العائلي طوال اليوم ، وذلك بسبب بعد المسافة بين المسكن ومكان العمل ، حيث تعتبر هذه الوضعية من أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع الحضري ، وذلك بسبب المساحة الكبيرة التي تحتلها المدن الحضرية و تعدد وظائفها ، وخاصة العواصم.

جدول (3) : توزيع الأزواج حسب المستوى التعليمي

| المجموع | جامعي | ثانوي | متوسط | ابتدائي | يعرف القراءة والكتابة | أمي | المستوى التعليمي للأم / المستوى التعليمي للأب |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-----------------------|-------------|---|
| 27 %8.7 | | 1 %1.6 | 2 %4.1 | | | 24 %36.9 | أمي |
| 37 %11.9 | | 1 %1.6 | 1 %1.6 | 4 %10.3 | 18 %54.5 | 13 %20 | يعرف القراءة والكتابة |
| 30 %9.7 | 1 %1.7 | 3 %4.7 | 4 %8.2 | 13 %33.3 | 3 %9.1 | 6 %9.2 | ابتدائي |
| 51 %16.5 | 2 %3.3 | 9 %14.1 | 15 %30.6 | 8 %20.5 | 5 %15.2 | 12 %18.5 | متوسط |
| 90 %29 | 19 %31.7 | 33 %51.6 | 19 %38.8 | 11 %28.2 | 5 %15.2 | 3 %4.6 | ثانوي |
| 75 %24.2 | 38 %63.3 | 17 %26.6 | 8 %16.3 | 3 %7.7 | 2 %6.1 | 7 %10.8 | جامعي |
| 310 %100 | 60 %100 | 64 %100 | 49 %100 | 39 %100 | 33 %100 | 65 %100 | المجموع |

بينت نتائج الدراسة أن 29% من الآباء لديهم مستوى ثانوي ، في مقابل 20.8% من الأمهات

بينما قدرت نسبة الآباء الذين لديهم مستوى جامعي 24.2%، في

مقابل 19.4% لدى الأمهات في حين قدرت نسبة الآباء ذوي المستوى

الفصل السادس.....خصائص وعوامل الأسرة الجزائرية

التعليمي المتوسط 16.5% في مقابل 15.8% لدى الأمهات كما سجلنا نسبا ضعيفة متمثلة في 11.9% من الآباء الذين يعرفون القراءة و الكتابة، في مقابل 10.6% لدى الأمهات أما النسب الأخيرة فقد تمثلت في 9.7% من الآباء لديهم مستوى ابتدائي، في مقابل 12.6% من الأمهات وأيضا نسبة 8.7% من الآباء أميين، في مقابل 21.0% لدى الأمهات.

ونستنتج من خلال نتائج هذا الجدول أن هناك ارتفاعا ملحوظا في المستويات التعليمية لدى كل من الآباء والأمهات ، وهذا على الرغم من الارتفاع النسبي لمستوى الأمية، والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى أصل المنطقة التي نزحوا منها سواء كانت ريفية أم حضرية ، بالإضافة إلى أن معظم الآباء والأمهات قد ولدوا قبل الاستقلال حيث حرّموا من فرص التعليم في المدارس الحكومية ، و اقتصرت على المدارس القرآنية ، والتي استطاعوا من خلالها تعلم القراءة و الكتابة ، وهذا على الرغم من عدم وجود مستويات تعليمية وشهادات في هذه المدارس القرآنية.

ومن خلال الاهتمام المتزايد للدولة بمجال التعليم وخاصة التعليم العالي ، فقد تمكنا من الحصول على أزواج ذوي مستويات جامعية ، مكنتهم من الحصول على مناصب عمل محترمة و مكانات اجتماعية مرموقة ، أدت إلى تغيير في نمط الحياة الأسرية من خلال زيادة الرفاهية وتقبل أساليب الحياة الحضرية و استيعابها لدى الأسرة الجزائرية في المدينة .

جدول (4): الحالة العائلية للأب

| النسبة | التكرار | الحالة العائلية للأب |
|--------|---------|----------------------|
| 81.3% | 252 | متزوج |
| 1.9% | 06 | مطلق |
| 13.5% | 42 | متوفي |
| 3.3% | 10 | أخرى |
| 100% | 310 | المجموع |

بينت نتائج الدراسة أن 81.3% من مجموع الآباء يعيشون في وضعية زواجية طبيعية، أي مع أزواجهم وأبنائهم في محيط أسري سوي ، بينما نجد نسبة 13.5% من الآباء متوفون ، كما سجلنا نسبة 1.9% من الحالات المدروسة هم في وضعية طلاق وتفكك أسري ، في حين شكلت النسبة الباقية والمتمثلة في 3.3% حالات خاصة تمثلت في غياب الأب بسبب الهجرة الخارجية ، وأيضا عدم وجوده بسبب زواجه الثاني ، وأيضا تخلي الأب عن عائلته بسبب أمراض نفسية وعصبية. ومن هنا يتضح لنا أن عامل الاستقرار يلعب دورا هاما في نجاح الأسرة وخاصة في الوسط الحضري ، و الذي يفتقد للكثير من مظاهر التضامن الاجتماعي الذي يؤدي إلى مساندة الأسرة و دعمها ماديا و معنويا ، إلى جانب الغياب التام للمؤسسات الاجتماعية للدولة والتي من المفروض أن تحل محل العائلة الكبيرة في التكفل بالأسرة وأبنائها.

جدول (5):الوضعية المهنية والمادية للأسرة

| الوضعية المادية للأسرة | جيدة | متوسطة | سيئة | المجموع |
|------------------------------|-------------|-------------|------------|--------------|
| الوضعية المهنية للأب | | | | |
| يعمل | 96 %75.6 | 89 %54 | 6 %3.7 | 191 %61.6 |
| لا يعمل | 1 %0.8 | 15 %9.1 | 5 %2.7 | 21 %6.8 |
| متقاعد | 30 %23.6 | 61 %37 | 7 %39 | 98 %31.6 |
| المجموع | 127 %100 | 165 %100 | 18 %100 | 310 %100 |

بينت نتائج الدراسة أن 61.6% من أرباب الأسر لا زالوا في حالة نشاط و عمل، بينما 31.6% منهم هم في وضعية التقاعد، وهذا ما يدل على إنهائهم لمدة العمل في المناصب الحكومية ، بينما نجد نسبة 6.8% وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع النسب الأخرى المتحصل عليها لا يعملون ، وهذا على الرغم من عدم بلوغهم سن التقاعد ، وحسب تصريحات المستجوبين فإن غالبية هذه الفئة كانت تزاوّل نشاطها في مجال الأعمال الحرة واليومية ، و التي تتطلب عادة جهدا شاقا ، كان له الأثر السلبي على صحتهم بمرور الزمن ، لذلك فهم في حالة عدم العمل بسبب الأمراض المزمنة ، كما يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أن نسبة 53.2% من الأسر ذات مستوى مادي متوسط ، وهذا طبعا حسب تصريحات المستجوبين ، في حين سجلنا نسبة 41% أكدوا على الوضعية المادية الجيدة ، بينما تحدث 5.8% من المستجوبين عن ظروفهم المادية السيئة .

و يرجع أسباب ذلك حسب تصريحات المستجوبين الذين أكدوا على الوضعية المادية الجيدة إلى اعتمادهم على عدة مداخل داخل الأسرة ، بالإضافة إلى امتلاكهم للعقارات و المنح ، ومعظم هؤلاء الأسر يعيشون ضمن أسرة ممتدة وفي بناءات فردية على شكل فيلات عصرية ومهياة بكل المرافق. أما بما يخص الفئات ذوي الدخل المتوسط فهم في الغالب يعملون في الوظائف الحكومية و الخاصة ، حيث يمتنون مجال الإدارة والخدمات العمومية والخاصة كالبنوك والبريد والمواصلات ومراكز مراقبة الأسعار والضرائب...الخ.

وكما نعلم فإن رواتب الموظفين العاملين ضمن الوظيف العمومي وحتى الخواص لا تلبي سوى احتياجات أفراد الأسرة وتنقلاتهم اليومية للعمل ، وذلك بسبب كبر مساحة الجزائر العاصمة وتعدد متطلباتها ، لذا نجد أن هذه الأسر تعيش حياة بسيطة ومتوسطة.

بينما نجد الفئة الأخيرة ، والمتمثلة في الأسر ذوي الدخل المحدود والتي تعاني من سوء الأحوال المادية و الاجتماعية ، بسبب هجر الأب وتخليه عن أسرته و واجباته ، أو بسبب مرضه المزمن وإعاقته بفعل حوادث العمل ، أو بسبب وفاته وبؤس أبنائه واضطرار الأم للعمل وطلب المنح لإعالة أبنائها ، أو بسبب بطالة الأب وعدم وجود عمل مستقر يضمن له حياة كريمة ، وأيضا بسبب عامل الطلاق ، وهذا حسب ما أدلى به المستجوبون من معلومات.

نتائج:

1 - بينت النتائج أن هناك ارتفاعا ملحوظا في المستويات التعليمية لدى كل من الآباء و الأمهات، وهذا راجع لتوفر الوسط الحضري على كل الامتيازات و التحفيزات لمواصلة الدراسة والحصول على مستويات تعليمية ، مكنت فئة كبيرة منهم من العمل في الوظائف الإدارية والتعليمية ، مما زاد من مكانة الأسرة اجتماعيا وثقافيا .

2 - بينت نتائج الدراسة أن معظم الأسر المدروسة تعيش حياة طبيعية سوية ، وهم يزاوون حياتهم الاجتماعية بصورة طبيعية ، ساهمت الى حد كبير في استقرار الأسرة وفعاليتها داخل الوسط الحضري الذي تقيم فيه .

3 - توصلنا من خلال دراستنا أن غالبية أرباب الأسر لا زالوا في حالة نشاط و عمل ، كما سجلنا نسبة 31.6% منهم في وضعية التقاعد ، بينما كانت النسبة الضعيفة من الآباء بطالين ، حيث يؤدي هذا النشاط الاقتصادي الى استقرار الأسرة ماديا ومعنويا ، وبالتالي زيادة الرفاهية والاستفادة من الخدمات المتاحة والتي يوفرها الوسط الحضري.

4 - يتبين لنا من خلال النتائج أن أكثر من نصف الأسر المدروسة هي من الشريحة الاجتماعية المتوسطة، والتي تمتهن في العادة المناصب الحكومية التابعة للدولة ، وهذا على الرغم من وجود نسبة معتبرة من الأسر ذات المداخل المتعددة ، والتي تمتهن في العادة التجارة والأعمال الحرة والتي تقيم في المساكن الفردية ، وهي في معظمها عبارة عن أسر ممتدة في المجال السكني و المداخل ، اما فيما يخص الفئة الأخيرة المعوزة فهي عبارة عن أسر مفككة ومتصدعة بسبب غياب احد الوالدين بفعل عوامل الطلاق والهجر وأيضا بسبب الأمراض المزمنة ، لذلك وعلى الرغم من استقرارها مجاليا فانها تعاني من العديد من المشاكل المادية والاقتصادية الحادة ، وبالتالي فهي غير مستقرة اقتصاديا واجتماعيا .

2 - الوضعية الاجتماعية للأسر المدروسة:

لقد أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة الى ظهور خصائص ومميزات للأسرة الجزائرية ، أعطتها طابعا خاصا عن بقية الأسر في المجتمعات الأخرى ، وسوف نحاول من خلال دراسة وتحليل هذه الجداول الى التعرف عن قرب على الوضعية الاجتماعية للأسر الحضرية المدروسة.

جدول (6): طبيعة المسؤول الأول للأسرة ومدى تطبيق قراراته على أفرادها

| المجموع | لا | نعم | مدى تطبيق القرارات المسئول الأول على الأسرة |
|-------------|-------------|--------------|--|
| 80% 248 | 68.4% 41 | 82.8% 207 | الأب |
| 12.6% 39 | 16.6% 10 | 11.6% 29 | الأم |
| 2.2% 7 | 8.4% 5 | 0.8% 2 | الأبناء |
| 4.9% 15 | 6.6% 4 | 4.4% 11 | الأعمام |
| 0.3% 1 | 0% 0 | 0.4% 1 | أخرى |
| 100% 310 | 100% 60 | 100% 250 | المجموع |

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أن 80% من مجموع الأسر تتميز بوجود وسيطرة السلطة الأبوية داخل الأسرة الحضرية، بينما نجد في المرتبة الثانية سيطرة الأم على مركز القوة داخل الأسرة بنسبة 12.6%، في حين نجد وجود سلطة القرابة، والمتمثلة في سيطرة الأعمام على الأسرة وقراراتها بنسبة 4.9%، وقد كانت نسبة الأبناء ضعيفة بالمقارنة مع الأعمام بمعدل 2.2%، بينما تعددت الإجابات الأخرى بين وجود سلطة الجد والجدة من الأب وحتى الأخوال والجدة والجد من الأم بنسبة تتراوح 0.3%.

ونستنتج من خلال هذه النتائج أن الأسر الحضرية لا زالت تمارس عليها السلطة الأبوية على الرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مست بالخصوص قطاعات المجال الحضري، والتي أدت إلى العديد من التغيرات وخاصة توجهات الأفراد وأرائهم وتقبلهم للرأي الآخر، وقد يرجع السبب في سيادة السلطة الأبوية حسب نتائج الدراسة إلى الدعم المادي الذي يقدمه الأب كمول وداعم أول للأسرة ، تليها سلطة الأم ، هذه السلطة الجديدة التي ظهرت في السنوات الأخيرة فقط ، وإن كان الواقع يتحدث عن وجودها منذ بداية الخليقة ، غير أن التصريح بهذا الأمر يعد من الأمور المحظور ذكرها ، لأنها تعتبر عارا وإنقاصا من قيمة الزوج وكرامته كمسئول أول عن أسرته ، حيث صرحت نسبة معتبرة من الأبناء دون حرج بسيطرة الأم كليا على الأسرة وقراراتها ، على الرغم من وجود الأب ، ويعود السبب في ذلك الى عامل الحضرية وأسلوب حياة المدينة ، والذي دعمه أيضا دخول المرأة لميدان العمل ووقوفها جنبا لجنب مع الأب لقيادة الأسرة ودعمها ماديا ، أضف إلى ذلك المستوى التعليمي الذي تحصلت عليه الأم أي الزوجة ، والذي مكنها من أخذ مكانة اجتماعية معتبرة داخل أسرتها بسبب حكمتها ورأيها الصائب ، وقد يرجع سبب ذلك أيضا إلى غياب الأب طوال اليوم للعمل أو بسبب عامل الطلاق ، حيث تتولى الأم مسؤولية إدارة الأسرة ماديا و معنويا ، وعموما فإن هذه الظاهرة تنتشر بصورة واضحة لدى الأسر النووية.

أما فيما يخص سيادة سلطة الأعمام والأقارب فإنها ترجع بالدرجة الأولى إلى نمط الأسرة الممتد والذي يتميز بتعدد الأسر و المداخل المادية ، بالإضافة إلى وجود عقارات وتجارة مشتركة بين الأخوة مما يتطلب سيطرة أكبرهم والمتمثل في الجد بالدرجة الأولى وفي حالة غياب الأب(الجد) أو وفاته يتولى أكبر أبنائه أو الجدة مسؤولية إدارة أملاكه وتوزيعها العادل على أبنائها ، بالإضافة إلى عامل مهم وهو وفاة الأب وتولي أحد إخوته بكفالة الأبناء وزوجة الأخ ماديا.

وعموما فإن التغيير الذي مس الإطار المادي والهيكل للأسرة الحضرية الجزائرية لم يؤثر بشكل واضح على إطارها الفكري والعقائدي والمتمثل في محددات التضامن الاجتماعي والتكافل والذي تستمد منه الأسرة الجزائرية من نظامي القرابة والدين على الرغم من تداعيات الحضرية.

جدول (7) : مدى وجود نقاش داخل الأسرة وعلاقته بالحرية الشخصية للأفراد

| وجود نقاش داخل الأسرة | مدى وجود حرية في اتخاذ القرارات الشخصية | نعم | لا | المجموع |
|-----------------------|---|-----|----|---------|
| نعم | 86.9% | 218 | 43 | 261 |
| لا | 13.1% | 33 | 16 | 49 |
| المجموع | 100% | 251 | 59 | 310 |

يبدو من خلال نتائج هذا الجدول أن غالبية الأسر تسودها علاقات اجتماعية جيدة، مما يسمح لها بوجود نقاش وحوار بين أفرادها، وهذا ما وضحته النسبة الغالبة والمتمثلة في 84.2% ، في حين يؤكد نسبة 15.8% منهم عدم وجود نقاش وحوار داخل الأسرة.

ويرجع أسباب ذلك حسب تصريحات المستجوبين إلى سوء العلاقة بين الزوجين ، والتي تؤدي لا محالة إلى تأثر الأبناء بهذه الظروف الاجتماعية ، وبالتالي ظهور الفردية و الانعزالية وحرية اتخاذ القرارات الشخصية دون الرجوع إلى الوالدين و احترامهم ، بالإضافة إلى الغياب الشبه تام للأم والأب وانشغالهما عن الأبناء بفعل عامل المهنة وبعد مكان العمل عن المسكن ، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور أفراد جدد يشاركون الوالدين في عملية التنشئة الاجتماعية ، وبالتالي اختلال التوازن النفسي لدى الطفل وعدم تقبله لهذه الوضعية ، وبخاصة في المراحل الأولى من حياته ، مما يؤثر سلبا على قراراته وحياته الشخصية ، حيث تصبح الأسرة مفككة داخليا ، وان كان الظاهر هو العكس.

كما نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معظم أفراد العينة المدروسة قد أقروا بوجود حرية في اتخاذ القرارات الشخصية ، حيث سجلنا 80.9% من الأسر تتيح لأفرادها حرية اتخاذ القرارات المناسبة

لحياتهم الخاصة ، وخاصة فيما يتعلق بقرار الزواج والتعليم و اختيار التخصص والعمل ، بينما أكد 19.1% منهم على تدخل العائلة وخاصة الوالدين في قراراتهم الشخصية ، ويرجع سبب ذلك حسب تحليلي الخاص إلى فشل بعض المستجوبين في حياتهم الدراسية وأيضا المهنية مما جعلهم يعيشون عالة على أسرهم ، مما يتيح الفرصة للوالدين بما أنهم الفئة المعيلة لهؤلاء أن يتدخلوا في قرارات أبنائهم ، لأن مصير اختياراتهم مرتبط بمصير العائلة و مصلحتها ، لذلك نستطيع القول أن عامل النجاح والمثابرة في الحياة التعليمية والعملية يعد عاملا جديدا ومؤثرا في حياتنا الحضرية الحديثة، حيث يتيح للفرد أفاقا متعددة من الاستقلالية وفرض الشخصية وحرية اتخاذ القرار.

جدول (8) طبيعة قرارات الأسرة

| طبيعة قرارات الأسرة | التكرار | النسبة |
|---------------------|---------|--------|
| جماعية | 241 | 77.7% |
| فردية | 69 | 22.3% |
| المجموع | 310 | 100% |

توضح لنا نتائج الجدول أن 77.7% من الأسر تكون قراراتها جماعية، وهذا انطلاقا من موافقة ورضى الأب أو الأم على حد سواء ، و بحسب الوضعية العائلية وطبيعة المسئول الأول عن الأسرة ، بينما وجدنا نسبة 22.3% منهم تكون قرارات الأسرة فيها فردية ، سواء بقرار الشخص المعني بالموضوع ، أو بقرار المسئول الأول عن الأسرة ، والذي يمارس سلطته بصفته مصدر القرار والقوة داخل العائلة ، و اعتمادا على مكانته الاجتماعية أو سلطته المادية على أفراد الأسرة ، وخاصة عندما تكون القرارات متعلقة بدعم مادي.

وعموما فإن المواضيع التي يتم مناقشتها ضمن إطار الأسرة لا تتعدى كونها قرارات لها علاقة بقرار زواج أو تخصص في مجال تعليمي معين ، أو هجرة خارجية أو داخلية من أجل العمل أو الدراسة ، أو لها علاقة بجانب مادي كالبحث عن الموافقة لدعم مادي من أجل إنشاء مشروع استثماري أو تجاري لأحد أفرادها ، وخاصة الأبناء الذكور ، و الذي يتطلب تفكيراً عميقاً من أجل الموافقة ودعم الموقف.

نتائج:

1 - يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أن غالبية الأسر تتميز بسيطرة السلطة الأبوية داخل الأسرة الحضرية ، بينما نجد في المرتبة الثانية سيطرة الأم على مركز القوة داخل الأسرة، في حين نجد وجود سلطة القرابة والتمثلة في سيطرة الجد والأعمام والأخوال على الأسرة و قراراتها بنسب ضعيفة وإن كان في مجموعها معتبرة.

وهذا ما توصل اليه مصطفى بوتفوشيت من أن الأب يحتفظ بالمكانة المسيطرة والمتميزة داخل الأسرة الجزائرية ، إلا انه لا يلعب دورا اقتصاديا رئيسيا نتيجة اشتراك المرأة والأبناء في ميدان العمل ، وبالتالي الاشتراك في الدخل دون وجود صراع داخلي .كما توصل الى معرفة ارتفاع مكانة المرأة داخل أسرتها نتيجة عوامل منها المستوى التعليمي و المكانة المهنية ، غير انها تبقى في نظر أبنائها في المرتبة الثانية بعد الأب.

ونستنتج من خلال الدراسة أن الأسر الحضرية لا زالت تمارس عليها السلطة الأبوية على الرغم من التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي مست بالخصوص قطاعات الوسط الحضري، والتي أدت إلى العديد من التغيرات وخاصة توجهات الأفراد وأرائهم وتقبلهم للرأي الآخر وقد يرجع السبب في سيادة السلطة الأبوية إلى الدعم المادي الذي يقدمه الأب كمول و داعم أول للأسرة .وهذا ما توصلنا إليه من خلال نتائج الجدول رقم (6) .

2 - ان غالبية الأسر تسودها علاقات اجتماعية جيدة مما يسمح لها بوجود نقاش وحوار بين أفرادها، في حين سجلنا نسبة ضعيفة منهم صرحوا بعدم وجود نقاش وحوار داخل الأسرة.

وقد ساعدت هذه العلاقات الجيدة على وجود حرية في اتخاذ القرارات الشخصية ، وخاصة فيما يتعلق بقرار الزواج والتعليم و العمل ، كما صرح بعض الأفراد عن فشلهم في إدارة حياتهم الشخصية لذلك فهم يعتمدون بصورة كلية على قرارات الوالدين وخاصة لدى فئة النساء ، وبذلك نستنتج أن عامل النجاح في الحياة التعليمية والعملية يعد محفزا للإرادة الفردية ومؤثرا في حياتنا الحضرية الحديثة ، حيث يتيح للفرد أفقا متعددة من الاستقلالية وفرض الشخصية وحرية اتخاذ القرار.

5 - بينت نتائج الجدول أن غالبية الأسر تكون قراراتها جماعية، وهذا انطلاقا من موافقة ورضى الأب أو الأم على حد سواء ، وخاصة لدى القرارات المتعلقة بمصير ومستقبل الأسرة و أفرادها .

3 - العوامل الاقتصادية ودورها في تغير نمط الأسرة:

تعتبر الحالة الاقتصادية الجيدة للأسرة من أبرز العوامل الإيجابية التي تساعد على الاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها الوسط الحضري ، حيث تشمل الحالة الاقتصادية العديد من المؤشرات منها مستوى الدخل ، حجم الأسرة ، حجم المسكن ، طبيعة العمل...الخ. و سوف نحاول تحديد أهم الخصائص الاقتصادية للأسر المدروسة بغية الحصول على معلومات للتحقق من صدق أو خطأ الفرضية الأولى المتعلقة بالعامل الاقتصادي.

جدول (9): المفوض بإعالة الأسرة ماديا

| النسبة | التكرار | مفوض بإعالة الأسرة ماديا |
|--------|---------|--------------------------|
| 77.1% | 239 | الأب |
| 11.0% | 34 | الأم |
| 3.2% | 10 | الأبناء |
| 6.1% | 19 | الأعمام |
| 2.6% | 8 | أخرى |
| 100% | 310 | المجموع |

كشفت نتائج الدراسة بخصوص المفوض المالي للأسرة أن 77.1% منهم قد أكدوا على دور الأب كمفوض مالي أول لأسرته ، بينما جاءت الأم بالمرتبة الثانية بمعدل 11.0%، أما الأعمام فقد كانت النسبة الممثلة هي 6.1%، أما الأبناء فقد كانت النسبة هي 3.2%، و أخيرا نجد النسبة الضعيفة والتي تمثل الأقارب والجيران والمؤسسات الخيرية بمعدل 2.6% من مجموع الإجابات.

ونستنتج من خلال هذه النتائج أن المفوض المالي هو رب الأسرة والمسئول الأول عن احتياجاتها و قراراتها ، وهذا ما استنتجناه من خلال الجدول السابق رقم (6) والخاص بهوية المسئول الأول عن الأسرة ، حيث اتفقت نتائج الجدولين على سلطة الأب وسيطرته على أسرته من خلال الدعم المادي الذي يعتبر من أهم العوامل لاستقرار الأسرة وتلبية متطلباتها وبالتالي فإن قراراته الزامية تطبق على جميع أفرادها.

الفصل السادس.....خصائص وعوامل الأسرة الجزائرية

ونستنتج من خلال ذلك أن الأسرة الجزائرية الحضرية لا زالت تقوم باحترام الولاءات والقيم الجماعية ، والتي تتمركز في العادة في يد كبير الأسرة والمتمثل في الأب ، وهذا على الرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال العشرين سنة الأخيرة.

جدول (10): مداخل الأسرة

| مداخل الأسرة | التكرار | النسبة |
|--------------|---------|--------|
| راتب الأب | 263 | 46.5% |
| راتب الأم | 69 | 12.7% |
| راتب الأبناء | 100 | 17.6% |
| عقارات | 24 | 4.2% |
| منح | 53 | 9.3% |
| أخرى | 56 | 9.7% |
| المجموع | 565* | 100% |

* هذا العدد يمثل تكرار الاجابات.

** تستخرج النسبة المئوية بالنسبة لمجموع الاجابات.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن هناك تعددا في مداخل الأسر بتعدد مصادرها و أفرادها ، حيث كان راتب الأب هو أكثر النسب تكرارا بمعدل 46.5% من مجموع الإجابات ، تليها راتب الأبناء بنسبة 17.6%، كما سجلنا نسبة هامة تتمثل في مساهمة المرأة براتبها الشهري في دخل الأسرة بمعدل 17.6%، بينما كانت المصادر المتعددة لدخل الأسرة ذات نسبة معتبرة ، حيث قدرت ب 9.7% من مجموع الإجابات ، أما المنح والتي بدورها متعددة المصادر كمنح المجاهدين والمغتربين ومنح الاعانة والإعاقاة... الخ ، فقد كانت النسبة تمثل 6.3% من مجموع الإجابات ، في حين كانت النسبة الأخيرة والمتمثلة في الدخل الناتج عن أملاك وعقارات يمتلكها أرباب الأسر المدروسة فقد كانت النسبة تمثل 4.2% من مجموع الإجابات.

الفصل السادس.....خصائص وعوامل الأسرة الجزائرية

و بحساب المتوسط الحسابي لمعرفة متوسط دخل الأسر الحضرية المدروسة فقد توصلنا إلى نتيجة

$$\text{تقدر ب: عدد تكرارات الإجابة} = 1.82$$

حجم العينة

ومن خلال هذه النتائج نجد أن الأسر المدروسة تعتمد على أكثر من مدخول واحد، حيث يشترك الزوجان في دعم الأسرة ماديا ، بالإضافة إلى الأبناء الذين بلغوا سن العمل والمنح التي تقدمها الدولة للمحتاجين والعجزة و المعاقين ، و أيضا الجمعيات الخيرية التي تنشط بالمنطقة والتي يمولها رجال أعمال و مستثمرين ، وذلك لتوفير احتياجات الأسر المحتاجة والمعوزة ، وهذا راجع لمتطلبات الحياة الحضرية التي تفرض على الأسرة الكثير من المصادر لتوفير احتياجات أفرادها.

جدول (11): مدى وجود الاستقلالية في المجال الاقتصادي

| مدى وجود الاستقلالية | التكرار | النسبة |
|----------------------|---------|--------|
| نعم | 214 | 69.0% |
| لا | 96 | 31.0% |
| المجموع | 310 | 100% |

بينت نتائج الجدول بخصوص مدى استقلالية الأسر في المجال الاقتصادي أن 69.0% من مجموع الأسر مستقلون في المجال الاقتصادي، وهذا طبعا في حالة الأسر الممتدة المتعددة الدخل بينما 31.0% منهم أكدوا على عدم وجود استقلالية في المجال الاقتصادي ، بمعنى أنهم يشتركون في ميزانية واحدة للأسرة.

ويرجع سبب ذلك حسب تصريحات المستجوبين إلى إقامتهم مع بعضهم البعض داخل مسكن واحد و أيضا لأن معظم هذه الفئة يشتركون في مهنة واحدة ذات طابع تجارى يكون عادة الأب (الجد) هو مركز القوة والقرار داخل الأسرة ، والأبناء يعملون مع بعضهم البعض لزيادة استثماراتهم وأموالهم ، لذلك فإنهم يحافظون على هذه الشراكة داخل المسكن العائلي بغية الحفاظ على ممتلكاتهم وتطويرها.

جدول (12): طبيعة قرار الزواج داخل الأسرة

| طبيعة قرار الزواج | التكرار | النسبة |
|-------------------|---------|--------|
| شخصي | 71 | 22.9% |
| عائلي | 73 | 23.5% |
| الاثنان معا | 166 | 53.6% |
| المجموع | 310 | 100% |

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن قرار الزواج داخل الأسرة الحضرية لا يتم بصورة شخصية بحتة و إنما بموافقة العائلة ، و بالأخص الوالدين ، وهذا ما ثبت من خلال إجابات أفراد العينة ، حيث أكد 53.6% منهم هذه الحقيقة التي تعكس مدى وجود نقاش واحترام متبادل داخل الأسر الحضرية، على الرغم من الحرية الشخصية في اتخاذ القرارات والتي استخلصناها من الجدول السابق ، بينما صرح 23.5% منهم على أن قرار الزواج داخل الأسرة يتم بصورة جماعية، وذلك راجع إلى نمط الأسرة الممتدة الموجودة في عينة الدراسة ، حيث تشترك هذه الأسر في المسكن ، وعادة ما تكون سكنات فردية عصرية ، كما أن أبنائها يشتركون في مهن واحدة عادة ما تكون ذات طابع تجاري واستثماري ، لذلك فإن قرار الزواج لديهم يعتبر قرارا مصيري تتوقف عليه استمرارية حياتهم المهنية والعائلية المشتركة ، وهم في الغالب ينتمون إلى جماعات قبلية معروفة نزحت إلى الجزائر العاصمة في فترة التسعينات ، أي أثناء فترة الإرهاب ، حيث قاموا بشراء الأراضي بالمنطقة بأبخس الأثمان واستمروا في مهنتهم ذات الطابع التجاري بالعاصمة ، وهم الآن أصحاب عقارات و مؤسسات ضخمة بالمنطقة ، غيرت الطابع الاقتصادي الحضري للمدينة والتي كانت تعتمد بالدرجة الأولى على المناصب الإدارية والحكومية باعتبارها عاصمة البلاد السياسية.

أما النسبة الأخيرة والتي تمثلت في 22.9% فقد عبرت عن حريتها في اتخاذ القرار الخاص بالزواج دون أي تدخل من الوالدين أو أفراد العائلة ، حيث وحسب استجواب هذه الفئة ، فإنها تعتمد في قراراتها على مواردها المادية دون وجود إعانة من طرف الأهل ، وعادة ما يتزوجون في سن متأخرة ، بسبب تكاليف الزواج وبعض المراسيم التي لا يمكن إلغاؤها في هذه المناسبات ، وهم يعتبرون من أقدم العائلات في الحي ومن أصول حضرية.

نتائج:

1 - كشفت نتائج الدراسة بخصوص المفوض المالي للأسرة أن غالبية الأسر قد أكدوا على دور الأب كمفوض مالي أول لأسرته والمسئول الأول عن احتياجاتها و قراراتها، بينما جاءت الأم بالمرتبة الثانية، أما الأبناء و الأعمام فقد كانت النسب ضعيفة وان كانت معتبرة، وهذا ما استنتجناه من خلال الجدول السابق رقم (6) والخاص بهوية المسئول الأول عن الأسرة ، حيث اتفقت نتائج الجدولين على سيطرة الأب على مكامن السلطة والقرار داخل الأسرة ، وذلك من خلال الدعم المادي الذي يقدمه لأفرادها ، والذي يعتبر من أهم العوامل لاستقرار الأسرة وتلبية متطلباتها ، وبالتالي فإن قراراته مرجعية أساسية لدى أفراد أسرته.

2 - نستنتج من خلال النتائج أن الأسرة الجزائرية الحضرية لا زالت تقوم باحترام القيم والعادات العربية والإسلامية والتي تفوض الرجل على قوامة أسرته ، حيث تركزت سلطة القرار كالعادة في يد كبير الأسرة والممثل في الأب ، وهذا على الرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر في السنوات الأخيرة.

3 - نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن هناك تعددا في مداخل الأسر بتعدد مصادرها و أفرادها، حيث كان راتب الأب هو أكثر تكرارا، تليها راتب الأبناء، كما سجلنا نسبة معتبرة تتمثل في مساهمة المرأة براتبها الشهري في دخل الأسرة، بينما كانت المصادر الأخرى متعددة كالمنح والممتلكات والعقارات يمتلكها أرباب هذه الأسر المدروسة.

4 - من خلال نتائج الدراسة نجد أن الأسر المدروسة تعتمد على أكثر من مدخول واحد ، حيث يشترك الزوجان في تسيير شؤون الأسرة ماديًا ، بالإضافة إلى الأبناء الذين بلغوا سن العمل ، والمنح التي تقدمها الدولة للمحتاجين والعجزة و المعاقين ، وأيضا الجمعيات الخيرية الخاصة والعمومية ، بالإضافة الى الجمعيات ذات الطابع المدني ، وذلك لتوفير احتياجات الأسر المحتاجة وهذا راجع لمتطلبات الحياة الحضرية التي تفرض على الأسرة الكثير من المصادر لتوفير احتياجات أفرادها.

5 - بينت نتائج الدراسة أن معظم أسر العينة مستقلة في المجال الاقتصادي ، وذلك راجع بالدرجة الأولى الى طبيعة السكن المستقل والي هو عبارة عن شقق داخل عمارة ، وأيضا الى تعدد المداخل داخل الأسرة الواحدة ، بينما أكد أكثر من ربع العينة على عدم وجود استقلالية في المجال الاقتصادي ، وهم عبارة عن أسر ممتدة تقيم في بنايات تقليدية وعصرية كبيرة الحجم والمساحة ، وتمارس مهنا

مشتركة ، فالامتداد في السكن والميزانية أضحي من استراتيجيات الأسر الحديثة العهد بالمدن على التواصل الاجتماعي والتقارب المجالي من أجل الاستمرارية والنجاح داخل الوسط الحضري .

6 - توصلنا من خلال نتائج الدراسة أن قرار الزواج داخل الأسرة الحضرية لا يتم بصورة شخصية بحتة و إنما بموافقة العائلة ، و بالأخص الوالدين ، هذه الحقيقة التي تعكس مدى المحافظة على قيم وروح الجماعة بين الأفراد داخل الأسر الحضرية .

الفصل السابع:

العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية.

- 1 - حجم الأسرة وعلاقته بنمط المسكن للأسرة الجزائرية.
- 2 - دور العامل البيئي الحضري في تغير نمط الأسرة الجزائرية.
- 3 - تحليل نتائج الفرضيات.

1 - حجم الأسرة والمسكن وعلاقته بنمط الأسرة الجزائرية:

يعتبر حجم الأسرة والمسكن من أهم العوامل التي تؤثر في بنية وخصائص الأسرة الحضرية وسوف نحاول من خلال دراسة هذه الجداول وتحليلها إلى التوصل إلى مدى وجود أو عدم وجود علاقة بين حجم المسكن والأسرة ، وتأثيرهما المباشر وغير مباشر على تحديد نمط معين من الأسر داخل الوسط الحضري.

جدول (13): نوعية المسكن حسب مدة الإقامة

| مدة الإقامة نوعية المسكن | أقل من 5 سنوات | 5-9 | 10-14 | 15-19 | 20-24 | 25-29 | أكثر من 30 سنة | المجموع |
|-----------------------------|----------------|-------|-------|-------|-------|-------|----------------|---------|
| اجتماعي | 17.1% | 18.8% | 26.8% | 26.7% | 23.5% | 28.6% | 40.5% | 28.1% |
| | 6 | 6 | 15 | 8 | 20 | 6 | 26 | 87 |
| إيجاري | 28.6% | 9.4% | 17.9% | 10.0% | 7.1% | 14.3% | 16.7% | 13.5% |
| | 10 | 3 | 10 | 3 | 6 | 3 | 7 | 42 |
| تساهمي | 2.9% | 9.4% | 7.1% | 6.7% | 3.5% | 4.8% | 0% | 4.5% |
| | 1 | 3 | 4 | 2 | 3 | 1 | 0 | 14 |
| ذاتي | 51.4% | 62.4% | 48.2% | 26.7% | 65.9% | 52.4% | 42.9% | 53.9% |
| | 18 | 20 | 27 | 17 | 56 | 11 | 18 | 167 |
| المجموع | 100% | 100% | 100% | 100% | 100% | 100% | 100% | 100% |
| | 35 | 32 | 56 | 30 | 85 | 21 | 42 | 310 |

يتبين لنا من خلال الجدول تنوع أفراد العينة من خلال طبيعة ملكية المسكن ، حيث سجلنا نسبة 53.9% من الأسر تقطن المساكن الذاتية والتي تنوع بدورها ما بين

التقليدي و العصري ، في حين سجلنا نسبة 28.1% من الأسر تقطن سكنات ذات طابع اجتماعي، وهي في الغالب سكنات وظيفية لأصحاب الوظائف السامية العسكرية منها و الحكومية ، تم التنازل عليها لأصحابها بعد إقرار قانون التنازل على الأملاك العمومية لصالح المستفيدين بعد استكمال مستحقاتها ، وقد سجلنا أيضا نسبة 13.5% من الأسر تقيم في مساكن ذات طابع إيجاري ، بينما 4.5% منهم يقيمون في مساكن تم الحصول عليها بصيغة التساهمي ، هذه الصيغة الجديدة في بيع السكنات والتي تم ادراجها في الحي بعد ازاحة بعض المساحات الخضراء الشاغرة التي كانت مبرمجة لاستكمال البرنامج السكني التنموي بالمنطقة ، والتي استفاد منها سكان الجزائر العاصمة بالذات ، وخاصة الموظفين ذوي الدخل المتوسط والجيد ، حيث يعتبر سعر المسكن التساهمي مرتفعا بالمقارنة مع الصيغ السكنية الأخرى ، أما فيما يخص البناءات الفردية فقد كانت عبارة عن أراضي زراعية وجبلية وعرة تم تسويتها من طرف البلدية ومنحها للأسر التي لم تستفيد من الصيغ الأخرى من السكن ، لذلك فهي في معظمها جديدة من حيث البناء ، أما من حيث النمط فهي تتنوع ما بين التقليدي والعصري .

كما توصلنا من خلال نتائج الدراسة أن أعلى نسبة والمتمثلة في 27.4% قد كانت من نصيب الأسر المدروسة والتي دامت مدة إقامتها في المسكن لأكثر من 20 سنة ، بينما تفاوتت النسب الأخرى بين 18.1% ممن دامت إقامتهم لأكثر من 10 سنوات ، و 16.1% ممن استمرت إقامتهم في المسكن لأكثر من 30 سنة ، وهم بذلك يعتبرون أول القاطنين بالحي ، و 11.3% من الأسر الحديثة والتي دامت لأقل من 5 سنوات فقط ، و 10.6% من الأسر التي دامت إقامتها من 5 إلى 9 سنوات، و 9.7% ممن دامت إقامتهم لأكثر من 15 سنة ، قد سجلت النسبة الأخيرة والمتمثلة في 6.8% والتي دامت مدة إقامتها لأكثر من ربع قرن.

ونستخلص عموما من كل هذه النسب والأرقام أن غالبية الأسر المدروسة استقرت في الحي لسنوات طويلة استطاعت خلالها التكيف مع المسكن والحي الذي تربطه به شبكة من العلاقات الاجتماعية والمتمثلة في علاقات الجوار والرفاق و الصحبة والتي يفرضها المجال الحضري باعتباره امتدادا سكنيا متراسا يمثل الحي أو " الحومة " بالمفهوم العمراني الجزائري.

جدول (14): طبيعة الملكية حسب نوعية المسكن

| طبيعة الملكية نوعية المسكن | مالك | مستأجر | وظيفي | المجموع |
|-------------------------------|-------|--------|-------|---------|
| فردى | 52.4% | 34.4% | 33.3% | 50% |
| | 141 | 11 | 3 | 155 |
| جماعى | 47.6% | 65.6% | 66.7% | 50% |
| | 128 | 21 | 6 | 155 |
| المجموع | 100% | 100% | 100% | 100% |
| | 269 | 32 | 9 | 310 |

حسب نتائج الجدول يتبين لنا أن الأسر المدروسة تقيم في سكنات فردية غالبيتها ملكية خاصة وهذا بنسبة 52.4%، وهم في الغالب يمتلكون سكنات حديثة وعصرية على شكل فيلات، أو بنايات ضخمة وراقية تحتوي على محلات تجارية ، أما الأسر التي تقيم في سكنات جماعية ذات ملكية خاصة فقد بلغت نسبتهم 47.6%، وهم في الغالب عبارة عن شقق في عمارات غير شاهقة لا تتعدى خمس طوابق ، وذلك يرجع إلى طبيعة الأرض الرخوة والتي كانت عبارة عن مناطق زراعية و بساتين ، في حين سجلنا نسبة الفئات الأسرية المستأجرة للمسكن تفضل نمط المساكن الجماعية بمعدل 65.6%، وأيضا كانت النسبة الكبرى في السكنات الوظيفية ذات الطابع الجماعي بمعدل 66.7%، والتي كانت مخصصة للموظفين وأصحاب الوظائف السامية ، لذلك نلاحظ أن هذا الحي يمتاز بخصائص حضرية راقية ، كوجود مساحات خضراء ، ومحلات تجارية ، وأماكن لعب للأطفال ، والساحات العامة وغيرها من المرافق الحضرية .

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

ولقد تعمدنا في دراستنا هذه على تنويع نمط السكن بين الفردي و الجماعي ، لكي لا تقتصر دراستنا على نمط حياة حضرية واحدة.

كما يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أن معظم أسر العينة المدروسة يمتلكون السكن بصفة رسمية ، أي أن لديهم وثائق تثبت ملكية المسكن ، وهذا ان دل على شيء فهو يدل على وجود عامل الاستقرار الذي يضمن للأسر حياة هادئة ومستقرة وسوية ، حيث يعتبر مؤشر الملكية من أهم المؤشرات التي تتميز بها كل أسرة جزائرية وتطمح إليها ولو بعد سنين طويلة ، كما تعبر الملكية عن قيمة مادية من قيم المجتمع الجزائري ، حيث يعتبر الحرمان منها من أهم مؤشرات الهامشية الحضرية ومظهرا من مظاهر الفقر الحضري.

كما توصلنا من خلال الجدول أن الأسر المقيمة في مساكن مستأجرة بمبالغ معتبرة تعكس معاناة هذه الفئة بسبب عدم امتلاكها لمسكن يحفظ كرامتها ويصون أفرادها من كل استغلال ، ويرجع أسباب ارتفاع سعر الكراء في المنطقة الى الزيادات الأخيرة للأجور والمضاربات العقارية ، بالإضافة الى غياب الرقابة في مجال السكن الأمر الذي أدى إلى استغلال المستثمرين العقاريين لهذه الفئات الأسرية المحرومة من السكن لسبب أو لآخر.

جدول(15): عدد غرف المسكن حسب نمط البناء

| نمط البناء عدد غرف المسكن | فردى | جماعى | المجموع |
|---------------------------------|-------------|-------------|-------------|
| 3 | %1.3 2 | %8.4 13 | %4.9 15 |
| 4 | %2.6 4 | %34.3 53 | %18.3 57 |
| 5 | %13.5 21 | %15.4 24 | %14.5 45 |
| 6 | %19.3 30 | %25.2 39 | %22.3 69 |
| 7 | %21.9 34 | %16.7 26 | %19.3 60 |
| 8 | %16.2 25 | | %8.1 25 |
| 9 | %14.2 22 | | %7.2 22 |
| 10 | %3.3 5 | | %1.6 5 |
| 11 | %1.9 3 | | %0.9 3 |
| 12 فأكثر | %5.8 9 | | %2.9 9 |
| المجموع | %100 155 | %100 155 | %100 310 |

نلاحظ من خلال نتائج هذا الجدول أن أعلى نسبة لعدد الغرف داخل المساكن التي تقطنها أسر العينة هي 22.3%، وذلك بمعدل 6 غرف داخل المسكن الواحد، حيث سجلت أعلى نسبة في

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

المساكن الجماعية بمعدل 25.2%، بينما سجلنا نسبة 19.3% في المساكن الفردية، بينما سجلنا أقل نسبة في عدد الغرف بمعدل 0.9% والمقدرة بـ 11 غرفة سجلت في المساكن الفردية.

وعلى العموم فإن مجموع أسر العينة لا تعاني من مشكل التزاحم داخل المسكن ، وذلك يرجع إلى سياسة الأسرة لتنظيم النسل من ناحية ، ومن ناحية أخرى اختيار المساكن الكثيرة الغرف سواء عن طريق بنائها أو شرائها أو الحصول عليها ، حيث تراعي الدولة عند توزيع السكنات حجم وعدد أفراد الأسرة ، بالإضافة الى قيام بعض الأسر بتعديلات داخل المساكن الجماعية ، حيث كان الغرض منها زيادة عدد الغرف لجعل أفرادها أكثر استقلالية وخصوصية داخل المسكن.

جدول(16): عدد الأبناء داخل الأسرة

| عدد الأبناء | التكرار | النسبة |
|----------------|---------|--------|
| أقل من 3 أبناء | 48 | 15.5 |
| من 3 — 5 | 152 | 49.0 |
| من 6 — 8 | 83 | 26.8 |
| من 9 — 11 | 25 | 8.1 |
| 12 فأكثر | 2 | 0.6 |
| المجموع | 310 | %100 |

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن غالبية الأسر الحضرية اكتسبت ثقافة وسياسات الحياة الحضرية من خلال تنظيم النسل وتحديد عدد الأبناء المرغوب فيهم داخل الأسرة بحيث تتماشى وحجم المسكن الحضري، حيث سجلنا نسبة 49.0% من الأسر لديها أكثر من 3 أبناء إلى 5 أفراد ، وأيضا نجد نسبة معتبرة متمثلة في 26.8% من الأسر المدروسة لديها من الأبناء من 6 إلى 8 أبناء ، في حين أن 15.5% منهم لديهم أقل من 3 أبناء فقط ، وهم في الغالب من الأسر النووية

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

الحديثة الزواج ، بينما نجد أن 8.1% من مجموع الأسر لديها الكثير من الأبناء حيث يقدر أن ما بين 9 إلى 11 ابن ، كما نجد النسبة الأخيرة والتمثلة في 0.6% وهم من الأسر التقليدية التي نزحت إلى المنطقة في فترة العشرية السوداء ، حيث يفوق عدد أبنائها 12 ابنا .

وعموما فإن لعامل الخصوبة والزيادة الطبيعية أثر كبير على السياسات السكانية للدولة ، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى إسكان عدد كبير من هذه الشريحة ، والحد من ظاهرة البناء غير المشروع التي يكتسح جزءا كبيرا وهاما من الأراضي التابعة للدولة والمخصصة لإنجاز مشاريع سكنية ذات طابع تنموي.

جدول (17): عدد الأسر الزوجية داخل المسكن

| نمط البناء عدد الأسر داخل المسكن | فردى | جماعى | المجموع |
|--|-------------|--------------|--------------|
| أسرة | 98 63.2% | 110 70.9% | 208 67.1% |
| أسرتان | 39 25.2% | 40 25.8% | 79 25.4% |
| ثلاث أسر | 12 7.7% | 5 3.3% | 17 5.5% |
| أربع أسر | 4 2.6% | 4 1.4% | 4 1.4% |
| خمسة فأكثر | 2 1.3% | 2 0.6% | 2 0.6% |
| المجموع | 155 100% | 155 100% | 310 100% |

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معظم الأسرة الحضرية المدروسة هي نووية ، وذلك بدليل أن نسبة 67.1% من مجموع الأسر المدروسة أكدوا على نووية الأسرة ، بمعنى أنها مكونة من الوالدين والأبناء فقط دون وجود أسر أخرى ، بينما نجد أن 25.4% منهم لديهم أسرتين داخل المسكن ،

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

وهم بالتالي أسر ممتدة متكونة من أسرة الأب وأسرة أحد الأبناء ، في حين تراوحت النسب الأخرى والتي تمثل الأسر الممتدة الموجودة بالمنطقة بفعل أزمة السكن من ناحية ، وكبر حجم المسكن والذي يتيح لهم الإقامة و الاستقرار في المسكن العائلي الذي هو عبارة عن بناءات فردية واسعة و حديثة ، ومن ناحية أخرى الدعم الاقتصادي الذي توفره الأسرة الممتدة لأفرادها، حيث تراوحت هذه النسب ما بين 5.5% بالنسبة للأسر المدروسة التي تحوي 3 أسر بالمسكن العائلي ، و 1.4% منها يوجد بها 4 أسر نووية داخل المسكن الواحد ، و 0.6% يوجد بها 5 أسر نووية داخل المسكن الواحد.

و بمقارنة النتائج ما بين الأسر النووية والممتدة نجد أن نسبة الأسر النووية أكبر بكثير من الأسر الممتدة والتي نسبتها بعد جمع كل النسب الخاصة بالأسرة الممتدة هي 32.9% مقارنة مع نسبة 67.1% الخاصة بنسب الأسرة النووية ، حيث يتبين لنا مدى التغير الحاصل في نمط الأسرة والمتمثل في سيادة الأسرة النووية التي تتلاءم طبيعتها وخصائص المجتمع الحضري.

جدول(18): مدى وجود أفراد غير الأبناء داخل الأسرة

| وجود افراد غير الابناء | التكرار | النسبة |
|------------------------|---------|--------|
| نعم | 94 | 30.3% |
| لا | 216 | 69.7% |
| المجموع | 310 | 100% |

يتبين لنا من خلال نتائج هذا الجدول أن غالبية الأسر الجزائرية الحضرية لم تعد تهتم بالعلاقات الاجتماعية القرابية ، وذلك بدليل أن نسبة 69.7% من المبحوثين أكدوا على عدم وجود أفراد غير الأبناء داخل الأسرة ، والمقصود هنا بالأقارب من الدرجة الأولى أي الجد والجدة ، حيث يفضل هؤلاء (الجدة والجد) وحسب تصريحات المبحوثين العودة والإقامة في المنطقة الأصلية والمسكن الأول حيث يعيشون مع أقرانهم و ذكرياتهم ، بعدما تعبوا من مشاق الحياة الحضرية وإحالتهم على التقاعد ، وهم بذلك يفضلون حياة الريف لما يجده فيها من راحة واستقرار من حياة المدينة.

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

في حين نجد أن 30.3% من الأسر المبحوثة أكدوا على وجود أفراد غير الأبناء داخل الأسرة، ويتمثل هؤلاء في الجدة والجد وأيضا العمة والحمة بالإضافة إلى وجود والدي الزوجة وذلك في حالة وفاة الزوج أو عمل الأم ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التغير الحاصل في مجموع القيم الخاصة بمجتمعنا الجزائري ، والذي كان يوكل القوامة للرجل سواء كان أبا أو زوجا أو ابنا ، حيث يتكفل بإعالة والديه المسنين ، حيث أثر العامل الاقتصادي ومحدودية الدخل بالإضافة إلى حجم المسكن الحضري والذي لا يتلاءم مع قيمنا وعاداتنا و أعرافنا ، الأمر الذي أدى إلى اللجوء حتى إلى دور العجزة والمراكز الاجتماعية للتكفل بهذه الفئة سواء المسنة أو المعاقة.

جدول(19): طبيعة العلاقة التي تربط الأفراد بالأسرة

| طبيعة العلاقة | التكرار | النسبة |
|---------------|---------|--------|
| قراية | 69 | 73.4% |
| مصاهرة | 23 | 24.5% |
| أخرى | 2 | 2.1% |
| المجموع | *94 | **100% |

* هذا العدد يمثل عدد الاجابات بنعم.

**تؤخذ النسبة المئوية بالنسبة لمجموع الاجابات بنعم.

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أن من بين الأسر الذين أقروا بوجود أفراد غير الأبناء داخل الأسرة وعددهم 94 أسرة من مجموع 310 أسرة ممثلة للدراسة ، هناك 73.4% أكدوا على وجود أقارب من الدرجة الأولى والذين يمثلون الجد والجدة والأعمام و العمات ، في حين نجد 24.5% منهم أكدوا على وجود الأقارب من الأم أي والديها أو إختها وبخاصة عندما يكون المسكن ملكا للزوجة فإنها وحسب تصريحاتهم تفضل وجود والديها أو إختها لإعانتها لشؤون المسكن والأبناء وبخاصة أثناء غياب الأب أو الأم للعمل ، حيث تفضل معظم الأمهات الأقارب لرعاية أبنائها بدلا من توجيههم لدور الحضانة ورياض الأطفال.

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

أما النسبة الأخيرة والمتمثلة في 2.1% فقد مثلت الأسر التي قامت بكفالة الأطفال الأيتام الذين تعرض والديهم للوفاة بفعل الزلزال العنيف الذي ضرب المنطقة في سنة 2003 ، وهم في الغالب من الأقارب من الدرجة الثالثة أو الرابعة. ونستنتج من خلال ذلك تدني القيم الاجتماعية المتعلقة بكفالة المسنين والمعاقين والمعوزين من الأقارب ، وذلك بسبب كثرة التكاليف والمتطلبات التي تقع على عاتق الأسرة الجزائرية الحضرية، الأمر الذي يؤدي إلى انحسار هذه العلاقات الاجتماعية والاكتفاء بممارستها في المناسبات والأعياد والعطل.

جدول (20): مدى تناسب حجم المسكن مع عدد أفراد الأسرة

| النسبة | التكرار | تناسب حجم المسكن مع عدد الافراد |
|--------|---------|---------------------------------|
| 68.1% | 211 | نعم |
| 31.9% | 99 | لا |
| 100% | 310 | المجموع |

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أن معظم أسر العينة المدروسة أكدوا على تناسب حجم المسكن مع عدد أفراد الأسرة وهذا بنسبة 68.1%، في حين يرى 31.9% منهم عدم تناسب حجم المسكن مع عدد أفراد الأسرة.

ويرجع أسباب ذلك حسب تصريحات الأفراد إلى انتهاجهم لسياسة تنظيم النسل للعيش برفاهية في مركز حضري يتميز بعوامل جذب وخدمات حضرية راقية ، في حين أكد بعضهم على نمط المسكن الفردي وعلاقته بمدى رضى الأفراد على حجم المسكن واستيعابه لحجم الأسرة وممارساتها الاجتماعية ، أما الفئة التي صرحت بعدم تناسب حجم المسكن لأفراد الأسرة فقد أرجعوا سبب ذلك بعدم ملكيتهم للمسكن وبالتالي فهم مجبرون على هذه الوضعية بسبب الارتفاع المبالغ فيه لكراء المسكن ، و لا خيار لهم سوى الرضى بالأمر والتعايش.

جدول(21): مدى وجود غرف للاستخدام التجاري

| نوعية المسكن | مدى وجود غرف | فردى | جماعى | المجموع |
|--------------|--------------|------|-------|---------|
| نعم | 94.2% | 146 | 4.5% | 7 |
| لا | 5.8% | 9 | 95.5% | 148 |
| المجموع | 100% | 155 | 100% | 155 |

نلاحظ من خلال نتائج هذا الجدول أن غالبية أفراد العينة يمتلكون محلات تجارية بمساكنهم الفردية وذلك بنسبة 94.2% ، بينما أكد 5.8% منهم على عدم وجود محلات تجارية بمساكنهم العائلي الفردي ، في حين نجد أن غالبية الأسر المقيمة في المساكن الجماعية لا يملكون غرفا ومحلات تجارية وهذا بنسبة 95.5%، غير أننا لاحظنا وجود نسبة ضعيفة متمثلة في 4.5% من أفراد الأسر المقيمة في المساكن الجماعية استطاعت أن تغير من بعض الغرف وتحويلها إلى محلات للاستخدام التجاري ، حيث سجلنا وجودها في الطابق السفلي للعمارة مما ساعد على تغييرها بهذه الوضعية . ويرجع أسباب ذلك إلى أن المساكن الجماعية لا يستطيع أفرادها استخدامها لأغراض تجارية إلا في حالة وجودها في الطابق السفلي للعمارة ، والتي سجلنا منها الحالات المذكورة سابقا، بينما النسبة التي أكدت على عدم وجود محلات تجارية ضمن المسكن الفردي فهي عبارة عن مساكن فردية حديثة البناء لم يتم بعد استكمال بناءها ، وقد التحق أصحابها للسكن والإقامة بها لأسباب اقتصادية واجتماعية وأمنية محضة.

جدول(22): مدى إجراء تعديلات على المسكن

| النسبة | التكرار | إجراء تعديلات على المسكن |
|--------|---------|--------------------------|
| 51.0% | 158 | نعم |
| 49.0% | 152 | لا |
| 100% | 310 | المجموع |

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن 51.0% من أفراد العينة قد قاموا بالعديد من التعديلات على المسكن لاستيعاب أفراد الأسرة والحفاظ على خصوصية أفرادها وممارسة العلاقات الاجتماعية التي تعتبر من قيم المجتمع الجزائري ، كاستضافة الأهل في المناسبات الدينية و العائلية ، حيث كانت معظم التعديلات حسب تصريحات الأفراد على مستوى غرفة الاستقبال وذلك بإدراج الشرفة ضمن المساحة المخصصة لها ، بالإضافة إلى الاستغناء على المساحة التي تتوسط المسكن وذلك بتحويلها إلى غرفة جديدة تخصص عادة للابن الأكبر، بينما كانت النسبة الأخرى والمتمثلة في 49.0% من مجموع أسر العينة فقد أقرت بعدم إجراء أي تعديلات على مستوى المسكن ، وذلك بسبب تناسب حجم الأسرة لحجم المسكن سواء في السكنات الجماعية أو الفردية ، حيث يقدر عدد الغرف في البنايات الأولى التي تم تشييدها في هذا الحي ب F5، بالإضافة إلى كبر مساحة السكنات الفردية وكثرة غرفها بكثرة أفرادها وأسرها الممتدة.

جدول(23): مدى وجود غرف خاصة بالضيوف

| المدى وجود غرف خاصة بالضيوف | التكرار | النسبة |
|-----------------------------|---------|--------|
| نعم | 186 | 60.0% |
| لا | 124 | 40.0% |
| المجموع | 310 | 100% |

كشفت لنا نتائج الدراسة عن تراجع الأسر الجزائرية في استقبال الضيوف وإقامتهم بالمسكن العائلي ، حيث سجلنا نسبة 40.0% من مجموع أسر العينة قد أكدوا على عدم تخصيص غرفة لإقامة الضيوف ، وتعتبر هذه النسبة معتبرة نظرا لما كان يبديه المجتمع الجزائري من رحب استقبال وسعة صدر في التكفل بالضيوف سواء كانوا من الأهل أو الأقارب والذين كانوا يقصدون العاصمة الجزائرية للتداوي أو للدراسة أو البحث عن فرص عمل لتحقيق أحلامهم وطموحاتهم في الاستقرار بعاصمة البلاد ، والتي كانت مطمح كل فرد جزائري ، سواء في الماضي وحتى في وقتنا الحالي ، بينما كانت النسبة والتمثلة في 60.0% والتي صرحت بوجود غرف خاصة بالضيوف .

وحسب ملاحظتنا فإن غالبية هذه الفئة الأخيرة هم من الأسر المقيمة في السكنات الفردية ، وأيضا من الأسر التي تقيم في السكنات الجماعية ، غير أنها ليست أسر حديثة النشأة ، بمعنى أن معظم أبنائها قد تزوجوا واستقلوا عن الأسرة الكبيرة ، حيث يتسع المسكن لاستقبال الضيوف وإقامتهم المؤقتة داخل المسكن العائلي.

جدول(24): نمط المفضل للمسكن

| النسبة | التكرار | نمط المفضل للمسكن |
|--------|---------|-------------------|
| 19.0% | 59 | فردى |
| 81.0% | 251 | جماعى |
| 100% | 310 | المجموع |

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن غالبية أسر العينة يفضلون نمط المسكن الجماعى ، وهذا بنسبة تقدر بـ 81.0% من مجموع أفراد العينة ، حيث يرون فى السكنات الجماعية استقلالية وحرية أكثر من السكنات الفردية، أين تقيم الأسر الممتدة بكل أفرادها و علاقاتها، وهم بذلك يفضلون نمط الأسرة النووي بعيدا عن السيطرة الأبوية والرقابة والعائلية ، بينما فضل 19.0% منهم نمط السكنات الفردية لما لها من امتيازات من حيث نمط الإقامة والميزانية و الاستهلاك ، وحسب ملاحظتنا فإن هذه الفئة تمثل الأسر التي تمتهن التجارة والحرفيين الذين يشتركون فى مهنة واحدة ورأس مال واحد يديره رب الأسرة وبالتالي فهم راضون عن نمط إقامتهم الممتد فى المسكن والعائلة.

جدول(25): مدى توفر المرافق الضرورية فى المسكن

| النسبة | التكرار | مدى توفر المرافق الضرورية فى المسكن |
|--------|---------|-------------------------------------|
| 71.3% | 221 | نعم |
| 28.7% | 89 | لا |
| 100% | 310 | المجموع |

نلاحظ من خلال نتائج هذا الجدول أن 71.3% من أسر العينة تتوفر مساكنها على كل المرافق الضرورية ، ونقصد بها المطبخ والحمام ودورات المياه ، بالإضافة إلى توفر أماكن للتهوية تابعة للمطبخ ، وأخرى تابعة للحمام مما يسمح للأسرة بممارسة حياتها اليومية بكل راحة و رفاهية ،

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

في حين يفتقد 28.7% منهم للعديد من المرافق الضرورية وخاصة لدى الأسر الممتدة التي تقيم داخل المساكن الفردية ، حيث وحسب تصريحات أفراد هذه الفئة من الأسر فقد استغلوا معظم مساحة المسكن للغرف ، دون التزود بالمرافق الضرورية لتلبية حاجيات كل أفراد الأسرة الممتدة ، والتي من المفروض أن يخصص لكل أسرة فيها مرافق خاصة بها ، غير أن الوضعية الحالية تفسر استمرار فرض الرقابة والسلطة الأبوية على كل أفراد الأسرة ، ويتجلى ذلك بوضوح بتواجد مطبخ واحد وحمام فقط داخل كل مسكن عائلي.

جدول(26):مدى رضى الأفراد على الوضعية السكنية

| مدى الرضى على الوضعية السكنية | التكرار | النسبة |
|-------------------------------|---------|--------|
| نعم | 195 | 62.9% |
| لا | 115 | 37.1% |
| المجموع | 310 | 100% |

يتبين لنا من خلال نتائج هذا الجدول أن نسبة معتبرة من الأسر والمتمثلة في 62.9% راضون على وضعيتهم السكنية ، والمقصود ذلك هو عدم نشوب خلافات ونزاعات بسبب ضيق المسكن ، في حين يرى 37.1% منهم عدم رضاهم على الوضعية السكنية القائمة ، وهم يرون في هذه الوضعية عرقلة لطموحاتهم الشخصية واستمرارية حياتهم الاجتماعية ، والتي من بين أولوياتها هو الحصول على سكن اجتماعي من طرف الدولة ، أو بأي صيغة من الصيغ سواء كانت تساهمي أو ترقوي مدعم ، المهم هو الاستعانة بمساعدات من طرف الدولة للاستفادة من مسكن يضمن لهم فرص الزواج والاستقرار في ظل ظروف حضرية مكلفة .

نتائج:

- 1 - يتبين لنا من خلال الجدول تنوع افراد العينة من خلال طبيعة ملكية المسكن ، ما بين المساكن الذاتية والتي تتنوع بدورها ما بين التقليدي والعصري ، والاجتماعية والوظيفية والمساكن ذات الطابع الايجاري ، بالإضافة إلى المساكن التي تم الحصول عليها بصيغة التساهمي ، والتي تم ادراجها في الحي بعد ازاحة بعض المساحات الخضراء الشاغرة والتي كانت مبرمجة لاستكمال البرنامج السكني التنموي بالمنطقة ، والتي استفاد منها سكان الجزائر العاصمة بالذات وخاصة الموظفين.
- 2 - ان غالبية الأسر المدروسة استقرت في الحي لسنوات طويلة استطاعت خلالها التكيف مع المسكن والحي الذي تربطها به شبكة من العلاقات الاجتماعية والمتمثلة في علاقات الجوار والرفاق والتي يفرضها المجال الحضري.
- 3 - حسب نتائج الجدول يتبين لنا أن معظم الأسر المدروسة تقيم في الحي غالبيتها ذات ملكية خاصة للمسكن ، وهي عبارة عن سكنات حديثة وعصرية على شكل فيلات تحتوي على محلات تجارية، أو سكنات جماعية عبارة عن شقق في عمارات لا تتعدى خمس طوابق ، كما توصلنا من خلا تقنية الملاحظة أن هذا الحي يمتاز بخصائص حضرية ، كوجود مساحات خضراء ومحلات تجارية وأماكن لعب للأطفال.
- 4 - يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أن معظم أسر العينة المدروسة لديها وثائق تثبت ملكية المسكن وبالتالي استقرار أفرادها ضمن مجال سكني معين يضمن لها حياة هادئة و مستقرة ، حيث يعتبر مؤشر الملكية من أهم مؤشرات الاندماج الحضري .
- 5 - اتضح لنا أن أسر العينة لا تعاني من مشكل التزاحم داخل المسكن ، وذلك راجع إلى سياسة الأسرة لتنظيم النسل من ناحية ، ومن ناحية أخرى اختيار المساكن التي تتناسب وحجم الأسرة الحضرية ، بالإضافة الى قيام بعض الأسر بتعديلات داخل هذه المساكن، وخاصة منها الجماعية ، وذلك بسبب عدم تدخل الأفراد في تصميمها العمراني ، مما يضطره لاعادة هيكلتها لكي تتلاءم وحجم الأرة المقيمة بها .
- 6 - إن غالبية الأسر الحضرية اكتسبت الثقافة الحضرية من خلال التقليل من عملية الإنجاب وهذا لتنظيم حياتها والاستمتاع بما يوفره الوسط الحضري من رفاهية و امتيازات ، حيث توصلنا من خلال الدراسة إلى وجود من 3 إلى 5 أبناء داخل الأسرة الواحد ، وهذا يؤكد على وجود علاقة

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

تبادلية ما بين حجم المسكن وعدد الأبناء حيث كلما زاد حجم الأسرة زاد حجم المسكن والعكس صحيح.

7 - إن غالبية الأسر الحضرية المدروسة هي نووية ، بمعنى أنها مكونة من الوالدين والأبناء فقط دون وجود أسر أخرى ، وهذا ما سجلناه بالنسبة للمساكن الجماعية والتي هي من خصائص الوسط الحضري ، بينما سجلنا بعض النسب التي تمثل الأسر الممتدة والمكونة من أسرة الأب وأسر الأبناء ، والتي وجدناها تقيم في المساكن الفردية ، هذا النمط من البناء والذي يسمح لأفرادهم في التدخل واختيار التصميم المناسب للمسكن ومرافقه ، وبالتالي فهو يجسد اختيار الأفراد ورغباتهم داخل هذه المساكن .

8 - إن غالبية الأسر الجزائرية الحضرية لا تتواجد بها أقارب داخل المسكن ، وذلك بدليل أن معظم الاجابات أكدت على عدم وجود أفراد غير الأبناء داخل الأسرة ، والمقصود هنا بالأقارب المتمثلين بالدرجة الأولى بالجد و الجدة ، والذين صاروا يفضلون العودة إلى مواطنهم الأصلية والاستقرار بها طلبا للهدوء والراحة .

9 - إن معظم أسر العينة المدروسة أكدت على تناسب حجم المسكن مع عدد أفراد الأسرة حيث أكد الأفراد على رضاهم على حجم المسكن واستيعابه لحجم الأسرة واستقرارها داخل المسكن.

10 - إن غالبية أفراد العينة يمتلكون محلات تجارية بمساكنهم الفردية ، في حين نجد أن غالبية الأسر المقيمة في المساكن الجماعية لا يمتلكون محلات تجارية ، وقد استطاعت مجموعة منهم أن تغير من بعض الغرف وتحويلها إلى محلات للاستخدام التجاري ، حيث سجلنا وجودها في الطابق السفلي للعمارة مما ساعد على تغييرها بهذه الوضعية.

11 - لقد توصلنا إلى أن أكثر من نصف أسر العينة قد قامت بالعديد من التعديلات على المسكن وهذا بغرض استيعابها لأفراد الأسرة والحفاظ على خصوصية أفرادها ، وممارسة علاقاتها الاجتماعية ، حيث كانت معظم التعديلات على مستوى غرفة الاستقبال ، وذلك بإدراج الشرفة ضمن المساحة المخصصة لها ، بالإضافة إلى الاستغناء على المساحة التي تتوسط المسكن ، وذلك بتحويلها إلى غرف جديدة ، مما أدى إلى وجود تناسب بين حجم الأسرة وحجم المسكن.

12 - كشفت نتائج الدراسة عن تراجع الأسر الجزائرية في استقبال الضيوف وإقامتهم بالمسكن العائلي، حيث أكد معظمهم على عدم تخصيص غرفة لإقامة الضيوف ، وترجع أسباب ذلك حسب

ملاحظتنا إلى أن غالبية هذه الفئة هم من الأسر المقيمة في السكنات الجماعية ، والتي لا يتسع مجالها لأكثر من أفراد الأسرة.

13 - توصلنا من خلال نتائج الدراسة ان غالبية أسر العينة يفضلون نمط المسكن الجماعي حيث يرون في السكنات الجماعية استقلالية وحرية أكثر من السكنات الفردية ، أين تقيم الأسر الممتدة بكل أفرادها و علاقتها وهم بذلك يفضلون نمط الأسرة النووي بعيدا عن السيطرة الأبوية والرقابة العائلية ، بينما فضل البعض منهم نمط السكنات الفردية لما لها من امتيازات من حيث نمط الإقامة والميزانية و الاستهلاك وبالتالي فهم راضون عن نمط إقامتهم الممتد في المسكن والعائلة.

14 - توصلنا من خلال نتائج هذا الجدول أن معظم أسر العينة تتوفر مساكنها على كل المرافق الضرورية، ونقصد بها المطبخ والحمام ودورات المياه بالإضافة إلى توفر أماكن للتهوية تابعة للمطبخ وأخرى تابعة للحمام مما يسمح للأسرة بممارسة حياتها اليومية بكل راحة ورفاهية.

15 - يتبين لنا من خلال النتائج أن نسبة معتبرة من الأسر النووية راضون على وضعيتهم السكنية، وهم يرون في هذه الوضعية استقلالية لحياتهم الشخصية والعائلية بعيدا عن التزامات الأسرة الكبيرة.

2 - دور العامل البيئي الحضري في تغير نمط الأسرة الجزائرية:

لقد كان للعامل البيئي أثر واضح في تحويل الأسرة من نمط الأسرة التقليدية إلى أسرة حديثة تتمتع بالاستقلالية المادية والثقافة الحضرية ، غير أن ذلك لم يفضي الى تقلص شبكة العلاقات الاجتماعية داخل الأحياء الحضري ، ولربما ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية الناجمة عن التقارب المجالي داخل الوسط الحضري .

وسوف نحاول معرفة تأثير العامل البيئي الحضري على سلوكيات الأفراد والأسرة ومدى وجود تغيير في نمط الأسرة الجزائرية وعلاقاتها الاجتماعية.

جدول (27): نوعية الحي من حيث التخطيط وعلاقته باحترام المجال العمومي

| مدى وجود مساحات أمام المنزل نوعية الحي | نعم | لا | المجموع |
|---|--------------|-------------|-------------|
| مخطط | 83.2% 151 | 61.2% 79 | 74% 230 |
| غير مخطط | 16.8% 30 | 38.8% 50 | 26% 80 |
| المجموع | 100% 181 | 100% 129 | 100% 310 |

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أن 74% من مجموع أسر العينة يقيمون ضمن أحياء سكنية مخططة ، وهي في عمومها عبارة عن بنايات جماعية (عمرات) متراصة جنباً إلى جنب ، يقابلها مثيلاتها في الجهة الأخرى تتوسطهما ساحات مخططة تتوزع بين طرقات للمشاة ومساحات خضراء، ليشكلان حيزاً مجالياً مغلقاً يمكن أن يأخذ صبغة الحي، أو بالمفهوم الجزائري الشعبي (الحومة)، وتختلف كل حومة عن نظيرتها بخصائص حضرية واجتماعية خاصة ، والتي لم يتم إنشائها بهذه الطريقة من طرف الدولة ، بل قام سكان هذه الأحياء بغلقها إبان فترة

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

الإرهاب والتي شهدتها المنطقة بكل تفاصيلها وأحداثها الدامية ، وقد استمرت بذلك التعديل إلى يومنا هذا .

أما بالنسبة للفئة التي تقيم في أحياء غير مخططة والمقدرة ب 26% فمعظمها يقيم في سكنات فردية تم إنشاءها حديثا عن طريق وثائق عرفية ، وحسب تصريحاتهم فإن معظم هؤلاء أيضا نزحوا إبان فترة اللأمن للمنطقة هربا من المجازر التي كانت تقام في القرى والمناطق الجبلية القريبة من المنطقة كبلديات سيدي موسى وحطاطبة وما يجاورها والتي كانت تدعى بمثلث الموت .

كما نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن 58.4% من مجموع أفراد العينة أكدوا على وجود مساحات عامة مخصصة للعب الأطفال بعيدا عن مخاطر الطرقات ، وأيضا مساحات خضراء تتوسطها ممرات للمشاة ، بالإضافة إلى وجود حنفيات عمومية تستغل أثناء حدوث نقص أو انقطاع للمياه ، بينما صرح 41.6% منهم على عدم وجود هذه المساحات التي خصصتها الدولة للبنىات التي تكفلت بإنشائها مع احترام شروط المحيط الحضري ، وهم في الغالب من أصحاب السكنات الفردية التي تم بناءها ضمن مجال حضري غير مخطط.

جدول(28): طبيعة المساحات المحيطة بالمسكن

| طبيعة المساحات | التكرار | النسبة |
|--------------------|---------|--------|
| مساحات خضراء | 102 | 28.3% |
| مساحات لعب للأطفال | 99 | 27.5% |
| أرصعة | 159 | 44.2% |
| المجموع | *360 | **100% |

*هذا العدد يمثل تكرار الاجابات.

**تستخرج النسبة المئوية بالنسبة لمجموع الاجابات.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن من بين المساحات الموجودة بمحيط السكنات الخاصة بأفراد العينة يوجد 44.2% منها عبارة عن أرصفة خاصة بكل حي ، و 28.3% منها مخصصة للمساحات الخضراء ، و 27.5% منها عبارة عن مساحات للعب الأطفال ، وهذا يدل أن معظم هذه الأحياء

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

مخططة من طرف الدولة، حيث سعت إلى توفير أكبر قدر ممكن من المرافق الضرورية لرفاهية المواطن وتحسين المحيط الحضري.

جدول(29): مدى وجود مرافق عمومية في البيئة الحضرية للأسرة

| وجود مرافق عمومية | التكرار | النسبة |
|-------------------|---------|--------|
| نعم | 216 | 69.7% |
| لا | 94 | 30.3% |
| المجموع | 310 | 100% |

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معظم أسر العينة أكدوا على وجود مرافق عمومية فعالة في البيئة الحضرية التي يقيمون بها، ومدى فعاليتها في تحسين نوعية الحياة السكنية الجماعية داخل المجتمع الحضري ، في حين صرح 30.3% منهم على عدم وجود مرافق عمومية داخل الحي ، مما يؤكد على أن هذه الأحياء غير مخططة من طرف الدولة ، وهي في عمومها تحوي المساكن الفردية سواء كانت تقليدية أو عصرية.

جدول (30): مدى كفاية المرافق الضرورية للسكن وعلاقتها برضى الأفراد

| مدى الرضى على الوضعية السكنية | نعم | لا | المجموع |
|-------------------------------------|-------------|--------------|--------------|
| مدى كفاية المرافق الضرورية | كافية | 49 64.5% | 61 26.1% |
| غير كافية | 27 35.5% | 173 73.9% | 200 64.5% |
| المجموع | 76 100% | 234 100% | 310 100% |

على الرغم من توفر المرافق العامة في معظم أحياء مجتمع الدراسة ، إلا أن غالبية الأفراد صرحوا بعدم كفاية هذه المرافق العمومية نظرا لوجود تفاوت بين عدد المرافق المتوفرة وعدد الأسر والأفراد المتواجدون بهذه الأحياء وهذا بنسبة 64.5%، بينما صرح 35.5% من مجموع أسر العينة على كفاية المرافق العمومية ومدى فعاليتها لتحسين نوعية الحياة الحضرية داخل هذه الأحياء ، وتتمثل هذه المرافق في المساحات الخضراء وأماكن الراحة والجلوس للأسر وأبنائها داخل هذه الأحياء مما يضمن لهم الاستقرار النفسي والجسدي ، بدلا من التنقل إلى أماكن بعيدة طلبا للراحة وخاصة عند نهاية الأسبوع ، بالإضافة إلى توفر المراكز الصحية التابعة للقطاع الصحي والتي تضمن جميع الخدمات الصحية لسكان الحي ، بالإضافة إلى توفر المراكز الأمنية من شرطة ودرك وطني ، وأيضا المحلات والمخابز والأسواق وكل متطلبات الحياة الكريمة ، كما توجد أماكن مخصصة لرمي النفايات المنزلية وهي عبارة عن بنايات من الأسمنت المسلح تابعة للأحياء وهذا بمعدل حاويتين لكل حي .

جدول (31): المتطلبات المتوفرة في البيئة الحضرية للأسرة

| المتطلبات المتوفرة | التكرار | النسبة |
|--------------------|---------|--------|
| الراحة | 161 | 16.4% |
| الاستقرار | 208 | 21.2% |
| الأمن | 215 | 21.9% |
| الصحة | 164 | 16.7% |
| النظافة | 159 | 16.2% |
| الرفاهية | 73 | 7.6% |
| المجموع | *980 | **100% |

* هذا العدد يمثل تكرار الاجابات .

** تستخرج النسبة المئوية بالنسبة لمجموع الاجابات.

يتضح لنا من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أن معظم متطلبات المجتمع الحضري متوفرة في هذه العينة المختارة من الوسط الحضري ، حيث سجلنا تنوعا في نسب المتطلبات من 21.9% إلى 7.6% الذين أكدوا على توفر الأمن والاستقرار بالمنطقة ، وبالذات الحي الذي يقطنون به ، و 16.7% أقروا بتوفر الصحة من خلال المساحات الخضراء والتي تعمل على تلطيف الجو وتنقية الهواء من مصادر التلوث ، كما توفر لأصحابها جوا طبيعيا و صحيا ، كما سجلنا نسبة 16.4% من الأفراد صرحوا بوجود الراحة داخل هذه المساكن و الأحياء ، بالإضافة إلى توفر عامل النظافة بتوفير الخدمات المقدمة من طرف الدولة والمصالح المختصة وهذا بنسبة 16.2%، في حين سجلنا أدنى نسبة والمتمثلة في 7.6% من مجموع العينة والتي تحدثت عن توفر كل متطلبات الرفاهية في الحي وهذا ما يفسر لنا مدى أهمية و فعالية وسائل الخدمات والمرافق العمومية في تحسين جودة الحياة الاجتماعية والسكنية .

جدول(32): يمثل مدى توافق المرافق العمومية ومتطلبات الافراد

| توافق المرافق العمومية ومتطلبات الافراد | التكرار | النسبة |
|---|---------|--------|
| نعم | 138 | 44.5% |
| لا | 172 | 55.5% |
| المجموع | 310 | 100% |

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول أن 55.5% من مجموع أفراد العينة يرون عدم توافق المرافق العمومية ومتطلبات الأفراد ، والذين يطمحون للمزيد من المرافق العمومية لتحسين نوعية الحياة بالمنطقة ، حيث وحسب تصريحاتهم فإن سبب عدم هذا التوافق هو زيادة عدد السكان بالحي وبالتالي زيادة متطلباتهم واحتياجاتهم لمختلف الخدمات ، حيث يتصدر النقل الحضري العمومي والخاص قائمة هذه الاهتمامات ، وذلك لما له من أولوية خاصة في تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية للمواطن بهذا الحي ، وهم يطمحون للمزيد من مصادر النقل كتمديد شبكات النقل التحتية (الميترو) لتسهيل عملية التنقل داخل الوسط الحضري بالجزائر العاصمة ، في حين أن نسبة 44.5% منهم أكدوا على توافق المرافق العمومية ومتطلبات الأفراد بالمنطقة ، وخاصة في مجال النقل و المواصلات ، حيث تتوفر أيضا على محطة للقطار كوسيلة نقل إضافية بالإضافة إلى محطة نقل للحافلات ، وهذا ما يفسر رضى الأفراد على الحياة السكنية العامة بالمنطقة.

جدول (33): مدى وجود علاقات اجتماعية داخل البيئة الحضرية

| وجود علاقات اجتماعية داخل البيئة الحضرية | التكرار | النسبة |
|--|---------|--------|
| نعم | 252 | 81.3% |
| لا | 58 | 18.7% |
| المجموع | 310 | 100% |

نلاحظ من خلال نتائج الجدول وجود علاقات اجتماعية داخل أحياء مجتمع الدراسة ، حيث صرح 81.3% من أسر العينة عن إقامتهم لعلاقات اجتماعية فيما بينهم ، وهذه العلاقات تتوزع بين علاقات القرابة والمصاهرة وعلاقات الجوار (الجيرة)، وهذا ما يدل على استمرارية الولاءات والقيم الاجتماعية داخل الوسط الحضري ، بينما صرح 18.7% منهم على عدم وجود علاقات اجتماعية تربطهم بمحيطهم الحضري ، وهم في الغالب من الأسر التي أقامت حديثا بهذا الحي ، ومعظمهم مستأجرون لهذه المساكن.

جدول(34): نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة داخل البيئة الحضرية

| نوعية العلاقات الاجتماعية | التكرار | النسبة |
|---------------------------|---------|--------|
| قرابة | 81 | 32.1% |
| جيرة | 148 | 58.7% |
| أخرى | 23 | 9.2% |
| المجموع | 252* | 100%** |

* هذا العدد يمثل تكرار الاجابات .

**تستخرج النسبة المئوية بالنسبة لمجموع الاجابات.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن 58.7% من أسر العينة أكدوا على نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة داخل هذا الحي والمتمثلة في علاقات الجوار ، هذه العلاقة الاجتماعية انبثقت عن حياة جماعية

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

ممتدة منذ عشرات السنين قضاها أفراد هذه الأسر مع بعضهم البعض ، في السراء و الضراء، الأمر الذي أفضى إلى وجود وفعالية هذه العلاقة الجوارية داخل الوسط الحضري ، كما سجلنا نسبة 32.1% منهم تربطهم علاقة قرابة و مصاهرة ، في حين سجلنا بعض الحالات الأخرى بنسبة 9.2% والتي أرجعت طبيعة العلاقة الاجتماعية إلى الأصل الجغرافي الواحد ، والذي يؤدي إلى انحياز الأفراد والأسر لبعضهم البعض للحفاظ على بعض القيم والأعراف القبلية التي يرغبون في إستمراريتها داخل الوسط الحضري ، كالحفاظ على اللهجات المحلية مثلا.

جدول(35): يمثل طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة داخل البيئة الحضرية

| طبيعة العلاقات الاجتماعية | التكرار | النسبة |
|---------------------------|---------|--------|
| جيدة | 98 | 38.9% |
| حسنة | 144 | 57.1% |
| سيئة | 10 | 4.0% |
| المجموع | 252* | 100%** |

* هذا العدد يمثل تكرار الاجابات .

**تستخرج النسبة المئوية بالنسبة لمجموع الاجابات.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل مجتمع البحث هي في عمومها حسنة ، وذلك من خلال النسبة المسجلة والمقدرة بـ 57.1%، بينما حددت نسبة 38.9% من الأسر التي تحدثت عن العلاقات الاجتماعية الجيدة السائدة داخل الحي ، وهي في عمومها علاقات قرابية، في حين سجلنا نسبة 4.0% من العلاقات السيئة التي تسود العينة المدروسة ، والتي سببتها الشجارات الدائمة بين الأطفال أدت بدورها إلى حدوث خلافات بين الكبار.

جدول(36) : يمثل مدى وجود توازن بين حاجيات الأسرة ومرافق البيئة الحضرية

| النسبة | التكرار | وجود توازن بين حاجيات الأسرة ومرافق البيئة الحضرية |
|--------|---------|--|
| 52.3% | 162 | نعم |
| 47.7% | 148 | لا |
| 100% | 310 | المجموع |

نلاحظ من خلال نتائج هذا الجدول أن 52.3% من أفراد العينة قد أقروا بوجود توازن بين حاجيات الأفراد داخل الأسرة ومرافق البيئة الحضرية ، وبالتالي فهو راضون عن وضعيتهم السكنية داخل هذا الحي ، في حين صرح 47.7% منهم بعدم وجود توازن بين حاجيات الأسرة ومرافق البيئة الحضرية المتوفرة، وهم يطمحون للمزيد من هذه المرافق التي توفر لهم الرفاهية والحياة الكريمة داخل الحي.

جدول (37): يبين مدى وجود تعاون وتضامن بين أفراد البيئة الحضرية

| النسبة | التكرار | وجود تعاون وتضامن بين أفراد البيئة الحضرية |
|--------|---------|--|
| 56.8% | 175 | نعم |
| 43.2% | 135 | لا |
| 100% | 310 | المجموع |

يتضح لنا من خلال نتائج هذا الجدول وجود تعاون وتضامن بين أفراد الحي للمحافظة على البيئة الحضرية المحيطة بهم ، وهذا بفعل العلاقات الاجتماعية الإيجابية التي ساهمت إلى حد بعيد في نشر الوعي الحضري والتضامن الجماعي لخدمة المصلحة العامة والمشاركة لكل أفراد الحي ، حيث سجلنا نسبة 56.8% من أفراد العينة أقروا بوجود تضامن وتعاون داخل الأحياء المدروسة، وذلك من خلال حملات النظافة التي تشمل كل من المساحات الخضراء وتقليم الأشجار وأيضا تنظيف الطرقات الخاصة بالمشاة وأماكن لعب الأطفال ، وهذا دعما للخدمات التي توفرها الدولة ومؤسساتها

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

العمومية للحفاظ على نظافة المحيط الحضري، في حين أبدى 43.2% منهم عدم تعاونهم مع جيرانهم بسبب بعض الاختلافات الفكرية والتنظيمية ، بالإضافة إلى انشغالهم الدائم، وهم يكتفون بالأعمال الفردية لحماية محيطهم الحضري من التلوث .

جدول (38): يمثل مدى رضى الأفراد على البيئة الحضرية

| النسبة | التكرار | رضى لأفراد على البيئة الحضرية |
|--------|---------|-------------------------------|
| 66.2% | 205 | نعم |
| 33.8% | 105 | لا |
| 100% | 310 | المجموع |

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أن 66.2% من مجموع أفراد العينة قد أبدوا رضاهم على البيئة الحضرية التي يقيمون فيها ، وذلك لما تتوفر عليه من مرافق عامة ومساحات خضراء ، بينما عبر 33.8% منهم على عدم رضاهم على البيئة الحضرية التي يقيمون فيها ، وذلك لأسباب قد يراها البعض انها فردية وانحيازية تتم على عدم الرغبة في نمط السكن الجماعي ، والرغبة في الاستقلالية بالمحيط الحضري وامتلاك مرافقه .

جدول(39): مدى تأثير البيئة الحضرية على نمط الأسرة

| النسبة | التكرار | تأثير البيئة الحضرية على نمط الأسرة |
|--------|---------|-------------------------------------|
| 63.9% | 198 | نعم |
| 36.1% | 112 | لا |
| 100% | 310 | المجموع |

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن 63.9% من مجموع أفراد العينة أكدوا على تأثير البيئة الحضرية على نمط الأسرة الحضرية ، وذلك من خلال العديد من الاعتبارات كحجم المسكن ونوعية

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

المرافق العمومية وزيادة متطلبات الحياة الحضرية والتزاماتها... الخ ، في حين يرى 36.1% منهم عدم تأثير البيئة الحضرية على نمط الأسرة السائد داخل الوسط الحضري ، وهم يرون في أن هناك محددات أخرى أكثر تأثيرا على نمط الأسرة الحالي ، كطبيعة الانفاق والملكية والثقافة الحضرية وعمل المرأة... الخ.

جدول (40): يبين عوامل تأثير البيئة الحضرية على تحديد نمط الأسرة السائد

| النسبة | التكرار | عوامل تأثير البيئة الحضرية على تحديد نمط الأسرة السائد |
|--------|---------|--|
| 67.1% | 135 | ضيق الوحدة السكنية |
| 26.8% | 54 | عدم توفر المرافق الضرورية |
| 6.1% | 12 | أخرى |
| 100%** | 201* | المجموع |

* هذا العدد يمثل تكرار الاجابات.

** تستخرج النسبة المئوية بالنسبة لمجموع الاجابات.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن 67.1% من مجموع أفراد العينة يرون في ضيق الوحدة

السكنية عاملا أساسيا في تحديد نمط الأسرة السائد داخل الوسط الحضري ، بينما يرى 26.8% منهم أن العامل الأول يعود إلى عدم توفر المرافق الضرورية مما يفرض على الفرد والأسرة الحضرية أن تتوجه إلى تحديد النسل والتقليل من الممارسات الاجتماعية ، وبالتالي تحديد حجمها ووظائفها ، في حين عبر 6.1% منهم على وجود عوامل واعتبارات أخرى تتمثل في الرغبة في الاستقلالية بالمسكن وممارسة الحياة الحضرية بكل خصائصها وثقافتها من نزعة فردية إلى انعزالية مكانية وحراك اجتماعي وتنقلات بدون قيود ولا مسؤوليات ، وهذا لا يتحقق إلا في نمط الأسرة النووي.

نتائج:

- 1 - يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أن غالبية أسر العينة يقيمون ضمن أحياء سكنية مخططة ، تمتاز بوجود ساحات مخططة ومساحات خضراء ، أما بالنسبة للفئة التي تقيم في أحياء غير مخططة فمعظمها يقيم في سكنات فردية تم إنشاءها حديثا.
- 2 - أكدت نتائج الدراسة عن وجود مساحات خضراء وأخرى مخصصة للعب الأطفال داخل الأحياء المخططة ، بينما في الأحياء غير المخططة يوجد المساحات الخضراء الطبيعية والأرصعة التي تم بناءها من طرف أصحاب السكنات.
- 3 - ان معظم أسر العينة أكدوا على وجود مرافق عمومية فعالة في البيئة الحضرية التي يقيمون بها، ومدى فعاليتها في تحسين نوعية الحياة السكنية الجماعية داخل المجتمع الحضري ، غير أنهم يرون عدم كفاية هذه المرافق مقارنة مع حجم السكان داخل الحي ، وهم يطمحون للمزيد من هذه المرافق الحضرية .
- 4 - توصلنا من خلال نتائج الدراسة إلى أن معظم متطلبات الوسط الحضري من راحة وأمن و نظافة ورفاهية واستقرار متوفرة في هذا الحي الحضري ، حيث تتوفر على معايير الصحة من خلال المساحات الخضراء والتي تعمل على تلطيف الجو وتنقية الهواء من مصادر التلوث كما توفر لأصحابها جوا طبيعيا و صحيا ، وهذا ما يفسر لنا مدى توفر و فعالية وسائل الخدمات والمرافق العمومية المتاحة بالحي.
- 5 - لاحظنا وجود علاقات اجتماعية داخل أحياء مجتمع الدراسة ، هذه العلاقات تتوزع بين علاقات القرابة والمصاهرة وعلاقات الجوار (الجيرة) ، وهذا ما يدل على استمرارية الولاءات والقيم الاجتماعية داخل الوسط الحضري.
- 6 - من خلال نتائج الجدول تبين لنا أن طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل مجتمع الدراسة هي في عمومها جيدة ، ومعظمها علاقات جوارية طيبة وأيضا علاقات قرابية ، حيث اتضح لنا من خلال النتائج وجود تعاون وتضامن بين أفراد الحي للمحافظة على البيئة الحضرية المحيطة بهم ، وهذا بفعل العلاقات الاجتماعية الإيجابية التي ساهمت إلى حد بعيد في نشر الوعي الحضري والتضامن الجماعي لخدمة المصلحة العامة والمشاركة لكل أفراد الحي.
- 7 - أكدت نتائج الدراسة على تأثير البيئة الحضرية على نمط الأسرة، وذلك من خلال العديد من الاعتبارات كحجم المسكن ونوعية المرافق العمومية وزيادة متطلبات الحياة الحضرية والتزاماتها ،

حيث يرون في ضيق الوحدة السكنية عاملا أساسيا في تحديد نمط الأسرة السائد داخل الوسط الحضري ، حيث يؤدي هذا العامل إلى توجه الأسرة الحضرية إلى تحديد النسل والتقليل من عدد الأفراد داخل الوحدة السكنية الواحدة ، وتقليص دائرة العلاقات الاجتماعية ، وبالتالي تحديد حجمها و وظائفها ، في حين عبر بعض الأفراد على وجود عوامل واعتبارات أخرى تتمثل في الرغبة في الاستقلالية بالمسكن وممارسة الحياة الأسرية الحضرية بكل خصائصها وثقافتها من نزعة فردية إلى استقلالية مجالية واقتصادية مادية وحتى ثقافية ذاتية ، وهذا لا يتحقق في نظرهم إلا من خلال نمط الأسرة النووي.

3 - تحليل نتائج الفرضيات:

أ - تحليل نتائج الفرضية الأولى:

" يوجد توافق بين العوامل الاقتصادية وتغير نمط الأسرة الجزائرية في المدينة "

يتبين لنا من خلال النتائج المتحصل عليها تأثير العامل الاقتصادي على تحديد نمط وحجم الأسرة الحضرية ، فقد أوضحت الدراسة أن تعدد مداخل الأسر الحضرية أدى إلى رجوع نمط الأسرة الممتدة ، والتي تعتمد على مجموعة من الأسر النووية لدعمها وضمان استمراريتها في الوسط الحضري، كما أصبح هذا النمط الذي يتعارض وخصائص المجتمع الحضري استراتيجية جديدة للأسر الزوجية الحديثة النشأة والمحدودة الدخل لضمان حياة اقتصادية جيدة، مما يؤهلهم إلى الحصول على خدمات من طرف الدولة كالحصول على سكنات اجتماعية أو دعم مادي ، بينما الأسر التي تعتمد على مدخول واحد أو مساهمة المرأة براتبها الشهري في دخل الأسرة ، فنجدها نووية النمط والمسكن.

وهذا ما أكدته دراسة رابح درواش ، والذي توصل من خلال نتائجها الى أن العائلة الجزائرية لا زالت تحتفظ بالشكل الأبوي مع الميل نحو الشكل النواتي أو الزوجي، وهي تحاول الإقتراب من هذا النموذج الأخير دون رسم قطيعة مع الشكل التقليدي ، و هي بين النمطين تطبق آليات تكيف مع التغير الاجتماعي ضمن بنائها وأنساقها ، كما توصل الى ان الميل نحو إنتشار الأسرة النواتية لا يعني حملها لنفس الصفات في المجتمع الغربي ، فالروابط و الإلتزامات و التوقعات بين الأقارب لم تتلاشى بل لا زالت راسخة، و هي بذلك ليست وحدة منعزلة عن باقي الوحدات المكونة للمجتمع ، بل هي على صلة دائمة بهم، تحتمي بهم متى دعت الضرورة ، وخاصة في المجال الاقتصادي ، وهذا ما تم تأكيده أيضا من خلال دراستنا .

ومن خلال هذه النتائج نتوصل إلى تحقيق الفرضية الأولى ، حيث أن تغير نمط الأسرة الجزائرية الحضرية يتحدد بالعامل الاقتصادي.

ب - تحليل نتائج الفرضية الثانية:

" يؤدي حجم المسكن إلى انحسار حجم الأسرة الجزائرية الحضرية "

لقد اثبت تحليل الاستبيان أن حجم المسكن يعتبر محددا أساسيا لنمط الأسرة ، فقد أوضحت الدراسة أن المساكن الجماعية تقيم بها أسر نووية قليلة الأفراد ، بينما تقيم الأسر الكبيرة والممتدة في مساكن فردية متعددة الغرف والمرافق ، وقد استخلصنا من خلال النتائج أن أسر العينة لا تعاني من مشكل التزاحم داخل المسكن ، وذلك راجع إلى اختيار الأسر المساكن التي تتلاءم وطبيعة نمطها و حجمها، كما توصلنا من خلال الدراسة إلى وجود عدد معقول من الأبناء داخل الأسرة الواحدة ، وذلك راجع إلى سياسة الأسرة لتنظيم النسل من ناحية، ومن ناحية أخرى اختيار المساكن الكثيرة الغرف سواء عن طريق بنائها أو شرائها أو الحصول عليها أو اجراء تعديلات عليها وخاصة داخل المساكن الجماعية لجعل أفرادها أكثر استقلالية وخصوصية داخل المسكن.

وهذه النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا تتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة دهيمي زينب حول التغير الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية ، و التي استخلصت بأن السياق الاجتماعي الذي تطورت فيه الأسرة الجزائرية مس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، إذ مرت من خلالها الأسرة الجزائرية من نمط تقليدي مصمم على أساس أسرة ممتدة إلى نمط حديث مصمم على أساس أسرة بسيطة غير قادرة على إيواء الأسرة الممتدة خاصة في المجال السكني ، فإنقسمت هذه الأخيرة ونتاجت عنها أسر تتماشى مع العصر وهي الأسر النووية.

وهذا يؤكد على وجود علاقة تبادلية ما بين حجم المسكن وعدد الأبناء ، وبتحليل هذه المعطيات نستنتج أن الفرضية الثانية قد تحققت ، حيث كلما زاد حجم الأسرة زاد حجم المسكن والعكس صحيح.

ج - تحليل نتائج الفرضية الثالثة:

" يعتبر عامل المسكن محددا أساسيا لنمط الأسرة الجزائرية في المدينة "

من خلال نتائج الدراسة تبين أن نوعية المسكن تحدد نمط الأسرة المقيمة به، حيث توصلنا الى أن غالبية الأسر الحضرية المقيمة في المساكن الجماعية هي نووية ، بمعنى أنها مكونة من الوالدين والأبناء فقط ، حيث تفضل الإقامة داخل هذه المساكن الجماعية ، و هنا يتبين لنا مدى التغير الحاصل في نمط الأسرة والمتمثل في سيادة الأسرة النووية التي تتلاءم طبيعتها وخصائص السكن الحضري الذي يحدد للأفراد نوعية العلاقات الاجتماعية التي يسودها هذا النمط السكني ، حيث أن غالبية الأسر الجزائرية الحضرية لم تعد من أولوياتها الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية القرابية كما كان في السابق ، وهذا ما يدل على التغير الحاصل في مجموع القيم الخاصة بمجتمعنا الجزائري ، والذي كان يضمن كفالة الوالدين والمسنين ، حيث أثر حجم المسكن الحضري على كل الاعتبارات

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

والولاءات التي كانت سائدة في الماضي وأصبحت لا تمارس إلا في السكنات الفردية التي يختارها الأفراد للتواصل الاجتماعي والحفاظ على عاداتهم وقيمهم.

وهذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه دراسة دريد فاطمة ، حيث خلصت في نتائجها الى أن كل هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الأسرة الجزائرية قد شملت الخصائص ، البناء والوظائف ، وأنماط العلاقات الاجتماعية بين مختلف العناصر المشكلة للنسق الأسري ، وأن هذه التحولات مست حياة الأسرة بكل أشكالها وكذا العلاقات الاجتماعية بين أفرادها وحياتهم الخاصة ، و كذلك مست ما يعرف بقيم التضامن بين أفرادها و بين أفراد المجتمع القريب منها ، إضافة إلى قيم التكافل الاجتماعي التي كانت تحكم الأسرة الجزائرية و التي نعتبرها من قيمها الأساسية، وقد ظهرت أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية سادت المجتمع الحضري في السنوات الأخيرة ، حيث حلت محل التواصل القراي والعلاقات الاجتماعية الأولية تواصلا مجاليا وامتدادا جواريا وعلاقات منفعية ثانوية .

وقد اتفقت نتائج هذه الفرضية مع ما توصل إليه مصطفى بوتفونشنت من أن قيمة الأقارب و الأهل لا زالت تحظى بنوع من الاحترام و التقدير، لكنها لا ترتقي إلى مستوى الماضي التقليدي ، وهو يرجع ذلك إلى اعتبار أن التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية لم تمس شكل العائلة الابوي السلطة و القرار، وإنما مس بنيتها التي تحولت من بنية تقليدية معقدة الى أخرى بسيطة. ومن خلال هذه النتائج نتوصل الى تحقيق الفرضية الثالثة، حيث أن نوعية المسكن تحدد النمط الأسري السائد بها.

د - تحليل نتائج الفرضية الرابعة:

" تساهم البيئة الحضرية بخصائصها البنائية والوظيفية في تحديد شكل الأسرة الجزائرية في المدينة" أكدت نتائج الدراسة أن للعامل البيئي الحضري تأثيرا على تحديد نوعية الأسر السائدة داخل الوسط الحضري ، حيث توصلنا الى أن البيئة الحضرية المخططة تتوفر على كل المرافق الضرورية المتاحة لأجل راحة الأفراد والأسر و رفاهيتهم ، كما انعكس ذلك هلى ثقافتهم وتوجهاتهم الحضرية من خلال التعاون والحفاظ على المكتسبات الحضرية المتوفرة بأحيائهم ،حيث أن معظم النتائج المتحصل عليها أكدت على وجود مرافق عمومية فعالة في البيئة الحضرية المخططة التي يقيمون بها ، وهي في معظمها سكنات جماعية تحوي أسرا نووية ، أما بالنسبة للأسر الممتدة و التي تقيم في أحياء غير مخططة فمعظمها يقيم في سكنات فردية كثيرة الغرف بحيث تستوعب عدد أفرادها وأسرها.

الفصل السابع.....العوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية

وهذا ما يتفق والشروط التي صيغت في مؤتمر أثينا ، والتي أكدت على دور العامل البيئي على نجاح عملية الاسكان ، وبالتالي تحديد الشكل الملائم لحياة أسرية سليمة وسوية .

ومن بين هذه الخصائص والشروط التي تحدث عنها هذا المؤتمر والتي توافقت ونتائج دراستنا نذكر مايلي :

– ان يكون الحي السكني مستقلا في أفضل الأماكن داخل المدينة ، وذلك من حيث الموقع والمناخ ، ووصول أشعة الشمس اليه ، وقربه من المساحات الخضراء .

– أن تكون المناطق الصناعية معزولة عن المناطق السكنية بمساحات خضراء كافية .

– الاهتمام بالمناطق الخضراء داخل المدينة ، ومحاولة زيادة رقعتها لتشكّل أيضا في تكوينها مناطق عزلة بين محاور الطرق الرئيسية والمناطق السكنية المحيطة بها .

وهنا تظهر أهمية البيئة الملائمة والجيدة لتحقيق السكن الملائم للأسرة الجزائرية الحضرية ، حيث إن توافر الشمس والهواء والمساحات الخضراء ، وأيضا أماكن اللعب والراحة لقاطنيها يساهم الى حد بعيد في الحفاظ على صحة السكان ورفاهيتهم ، وبالتالي الرضى على الوضعية السكنية لأفراد العينة . و قد استخلصنا من القراءات والتحليل المتعددة مدى تأثير البيئة الحضرية على نمط الأسرة الحضرية الجزائرية، وبالتالي أكدنا صدق الفرضية الرابعة.

الختامة:

من خلال دراستنا هذه والتي تطرقنا فيها لموضوع الأسرة الجزائرية والتغيرات الاجتماعية التي مستها في السنوات الأخيرة ، و التي أدت إلى تغيير الكثير من خصائصها ووظائفها ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية باعتبارها المرجع الأول لأفرادها ، حيث فسحت المجال لتدخل الدولة بمؤسساتها المختلفة الاقتصادية منها والاجتماعية و التربوية ، مما أدخل من مكانتها داخل المجتمع ، وحتى داخل نفوس الأفراد الذين تخلوا عن أهم الروابط الاجتماعية المتمثلة في اعادة الوالدين وحتى الأبناء ، كما تدنت قيمة الزواج والاستقرار داخل الوسط الحضري إلا بشروط واعتبارات مادية ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سن الزواج لدى كل من الجنسين وبالتالي صغر فترة الخصوبة داخل الأسرة الجزائرية الحضرية .

فمن حيث تكوينها أضحت معظم الأسر تفضل نوية النمط وهذا على الرغم من وجود واستمرارية الأسر الممتدة التي أصبحت حلا مؤقتا لازمة السكن وأيضا دعما ماديا لأفراها، غير أنها لم تحافظ كثيرا على خصوصياتها وقيمها لاعتبارات حضرية.

كما ساهم ضيق المسكن إلى انحسار حجم الأسر وتحديد عدد أفرادها ، وذلك بسبب قلة المساحات المخصصة للسكن مقارنة بعدد الطلبات الموضوعة لدى الدولة ، الأمر الذي يؤدي إلى وجود أزمة سكن تساهم لا محالة في تقليص نسبة الزواج وتكوين الأسرة الجزائرية.

بالإضافة إلى ذلك فإن متطلبات البيئة الحضرية الحديثة لا تستوعب أفرادا وأسرا كثيرة لتوفير متطلباتها و حاجياتها ، الأمر الذي يدفع بالأفراد إلى التقليل من الإنجاب وتحديد النسل للوصول إلى التوافق مابين البيئة الحضرية والنمط الأسري الملائم .

و نستطيع القول أن نتائج هذه الدراسة قد تعمم على كل المدن الجزائرية الحضرية ، وذلك لأنها تتوافق إلى حد كبير في مظاهرها وخصائصها خاصة مع تطور وسائل الإعلام و تداعيات العولمة التي جعلت من المجتمع الجزائري وحدة اجتماعية و ثقافية متجانسة ، و خاصة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري.

المصادر:

القران الكريم

1 - المراجع بالعربية:

- 1- ابراهيم بن مبارك الجوير: الأسرة و المجتمع، الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للطباعة و النشر، الرياض، 2009.
- 2- ابراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1995.
- 3- إحسان محمد حسن: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت، 1988.
- 4- إسماعيل قيرة: اي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، (ب ت).
- 5- ألفين توفلر: صدمة المستقبل، المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علي ناصر، الطبعة الثانية، نهضة مصر للطباعة و النشر، القاهرة، 1990.
- 6- انتوني غدنز: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، الطبعة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 7- بوتومور: ب،ت، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري، دار المعارف، القاهرة، 1980.
- 8- جاكين بوجوقارني: الجغرافية الحضرية، ترجمة حليمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ت.
- 9- جان بيار دوران و روبير فايل: علم الاجتماع المعاصر، ترجمة ميلود طواهري، الطبعة الأولى، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، لبنان، 2012.
- 10- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التخطيط الحضري، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2005.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

- 11- حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغير الأحوال و العلاقات، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
- 12- حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
- 13- خالد حامد: مدخل إلى علم الاجتماع، الطبعة الأولى، دار جسر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008.
- 14- دلال ملحد استيتية: التغير الاجتماعي والثقافي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 15- رابع درواش: علم اجتماع العائلة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012.
- 16- رجاء مكي طبارة: مقارنة نفسية إجتماعية للمجال السكني، دراسة ميدانية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1995.
- 17- رشيد حمدوش: مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، امتدادية ام قطيعة، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2009.
- 18- روبرت ماكيفر و شارلز بيدج: المجتمع، الجزء الثاني، ترجمة السيد محمد العزاوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1971.
- 19- زينب حسن زيود: الانثروبولوجيا ، علم دراسة الإنسان طبيعيا و اجتماعيا و حضريا، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
- 20- سليمان علي الدليمي، محمد عبد المحسن: التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي، الطبعة الأولى، مؤسسة تالة للطباعة و النشر، طرابلس، 2001.
- 21- سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1999.
- 22- سناء الخولي: التغير الاجتماعي و التحديث، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1993.

- 23- سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت، 1989.
- 24- سناء الخولي: الأسرة و مشكلاتها، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1985.
- 25- سيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة و السكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.
- 26- السيد علي شتا: البناء الثقافي للمجتمع، الجزء الخامس، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
- 27- صلاح الدين شروخ: علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، الجزائر، 2004.
- 28- صلاح العبد: علم الاجتماع التطبيقي، دار التعاون، القاهرة، 1973.
- 29- صلاح مصطفى الفوال: علم الاجتماع في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
- 30- الطاهر لبيب: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية
- 31- عاطف وصفي و آخرون: دراسات في المجتمع العربي، الطبعة الأولى، اتحاد الجامعات العربية، عمان، 1985.
- 32- عاطف وصفي: الأنثروبولوجيا الاجتماعية دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، (ب،ت).
- 33- عبد الباري محمد داود: حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 34- عبد الحليم رضا عبد العال: التغيير الاجتماعي وهيكل المجتمعات المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005.
- 35- عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع الحضري، قضايا و إشكاليات، الاسكندرية، 2003.
- 36- عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع العائلي، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة و النشر، الاسكندرية، 2003.

- 37- عبد العزيز بن محمد خواجه: علم الاجتماع المعاصر، الجزء الأول، دار نزهة الألباب للنشر والتوزيع، غرداية، الجزائر، 2007.
- 38- عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري و الأسري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
- 39- عبد الله خوج، فاروق عبد السلام: الأسرة العربية و دورها في الوقاية من الجريمة والانحراف، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1989.
- 40- عصام نور: دور المرأة في تنمية المجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، ب، ط، الإسكندرية، 2002.
- 41- علي بوعنقة: الأحياء غير المخططة و إنعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- 42- علي ليلي و آخرون: التغير الاجتماعي و الثقافي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2010.
- 43- علي مانع: جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- 44- علياء شكري و آخرون: علم الاجتماع العائلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- 45- عنصر العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- 46- غريب محمد سيد أحمد: المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979.
- 47- غريب محمد سيد أحمد: دراسات في علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.
- 48- ف ف كوستللو: علم الاجتماع الحضري، ترجمة أبو بكر بلقادر، دار القلم، بيروت، 1977.

- 49- ف.ج رايت: مبادئ علم الاجتماع، ترجمة محمد شيا، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
- 50- فادية عمر الجولاني: التغير الاجتماعي، مؤسسة شباب الجامعة، 1993.
- 51- فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.
- 52- فرانز فانون: سوسيولوجية الثورة، ترجمة دوقان قرطوط، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1980.
- 53- فرانسيس فوكوياما: الثقة، الفضائل الاجتماعية و تحقيق الإزدهار، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1998.
- 54- فريديريك انجلز: أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة أديب يوسف شيش، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، 2011.
- 55- فهمي سليم الغزوى و آخرون: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 56- الكسندرا كولونتاى: تحرر المرأة، الزواج و مسألة العائلة، ترجمة مي غصوب، دار القدس، لبنان.
- 57- محجوب عطية الفاندي: مبادئ علم الاجتماع و المجتمع الريفي، جامعة عمر المختار، ليبيا، (ب، ت).
- 58- محمد احمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر: علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، 2005.
- 59- محمد الجوهري و آخرون: التغير الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، 1982.
- 60- محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- 61- محمد بومخلوف: التحضر، التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001.

- 62- محمد سيد فهمي: المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث، الطبعة الأولى دار الوفاء، الإسكندرية 2008.
- 63- محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعي في المجتمع القروي، الدار القومية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1965.
- 64- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.
- 65- محمد عباس إبراهيم: التصنيع والمدن الجديدة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006.
- 66- محمد عباس إبراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- 67- محمد عبد المنعم نور: الحضارة و التحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة، 1970.
- 68- محمود الكردي: النمو الحضري، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1980.
- 69- محمود عودة: أساليب الإتصال والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.
- 70- مسعد الفاروق حمودة، إبراهيم عبد الهادي المليجي: المدخل الى تنظيم المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
- 71- مسعودة كسال: مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 72- مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع العائلي بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985.
- 73- مصطفى بوتفوشات : العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ترجمة دمري احمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

- 74- معن خليل عمر: التغيير الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 75- ناصر قاسمي: سوسيولوجيا العائلة والتغيير الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، 2013.
- 76- نورة خالد السعد: التغيير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي، الطبعة الأولى، الدار السعودية للنشر و التوزيع، جدة، 1997.
- 77- هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب: التخطيط والتصميم الحضري، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 78- هشام شرابي: النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

2 – كتب المنهجية:

- 1- بشير صالح الرشيد: مناهج البحث التربوي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000.
- 2- جازية كيران: محاضرات في المنهجية لطلاب علم الاجتماع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 3- رشيد زرواتي: تدريبات على منهجة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002.
- 4- زيدان عبد الباقي: قواعد البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، 1974.
- 5- عبد الباسط محسن محمد الحسن: أصول البحث الاجتماعي، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1991.

- 6- عبد الباسط محمود حسن: أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الخامسة، مكتبة وهبة، القاهرة، 1976.
- 7- عبد الله عامر الهمالى: أسلوب البحث الاجتماعي و تقنياته، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1988.
- 8- عبد الله محمد عبد الرحمن، محمد علي البدوي: مناهج وطرق البحث الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- 9- عقيل حسين عقيل: فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999.
- 10- عمر محمد التومي الشيباني: مناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية، الشركة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1975.

3 – القواميس و المعاجم:

- 1- إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1995.
- 2- إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت 1999.
- 3- الطاهر لبيب: الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.
- 4- دينكن ميتشل: معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1981.

4 – المجلات والدوريات العلمية:

- 1- المجلس الإقتصادي و الاجتماعي، لجنة السكان و الحاجات الاجتماعية، مشروع التقرير حول: نظرة حول الإقصاء الاجتماعي، الدورة العامة السابعة عشر، ماي 2001.

- 2- علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، مخبر التربية و الإنحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.
- 3- قشي صيفي: تحليلات سوسيولوجية حول التغير والتحول الأسري، مجلة التواصل، العدد 6، المجلة العلمية للجامعة، عنابة، 2000.
- 4- محمد بومخلوف و آخرون: ضغوط الحياة الحضرية و إنعكاساتها على التربية الأسرية، مخبر الوقاية و الأرغنوميا، العدد 1، جامعة الجزائر، 2007.
- 5- محمد حمداوي: وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي، إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الإجتماعية، عدد 1، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية، وهران، 2003.

5 - المراجع بالأجنبية:

- 1-Andrée Michel, Sociologie De La Famille Et Du Mariage, Puf, Paris, 1986.
- 2-Guy rocher, le changement social, édition hm, paris, 1972.
- 3-Henri mendras, Michel forcé, le changement social, troisième tirage, Armand colin éditeur, paris 1983.
- 4-Henri mendras, Michel forcé: le changement social, troisième tirage, Armand colin éditeur, paris, 1983.
- 5-Isabella chapelière, Natacha ordioni : le changement social contemporain, ellipses, édition marketing s, a, paris, 1996.

- 6-jean pierre durand, sociologie contemporaine, vigot, paris, 1989.
- 7-Kouaoci Ali, Famille, Femme Et Contraception, CENEAP, Alger, 1992.
- 8-M, Seglen, Sociologie de la famille, Ed Armand colin, Paris, 1981.
- 9-Mourice Baurmans, Statu personnel et famille au Maghreb de 1940 à nos jours, Paris, 1976.
- 10- Moustapha Boutefnouchet, la famille algérienne, évolution et caractéristiques récentes, sned.
- 11- Quevy r campenhoudt : manuel de recherche en sciences sociales, bordas, paris, 1988.
- 12- Wilbert Moore : les changements sociaux, traduction française par jean houard, duculot, prentice-hall, inc, englewood cliffs (s d).
- 13- Yvonne castellan : la famille ,deuxième édition, presses universitaire de France, paris, 1986.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

استمارة الاستبيان حول موضوع:

- الأسرة الجزائرية و التغير الاجتماعي -

" هذه الاستمارة متعلقة بموضوع الأسرة الجزائرية والتي نسعى من خلالها الى الكشف عن واقع الاسرة الجزائرية والتغير التي طرأ عليها في السنوات الاخيرة وخاصة في مجال السكن، وذلك في إطار مشروع بحث لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الحضري، ونشكركم مسبقا لتعاونكم معنا لإنجاز هذا البحث العلمي."

- السنة الدراسية 2013/2014.

- المحور الأول: البيانات الأولية

- 1 - الجنس: ذكر ☐ - أنثى ☐
- 2 - السن:
- 3 - المستوى التعليمي للأب: أمي ☐ - يعرف القراءة والكتابة ☐
- ابتدائي ☐ - متوسط ☐ - ثانوي ☐ - جامعي ☐
- 4 - المستوى التعليمي للأم: أمي ☐ - يعرف القراءة والكتابة ☐
- ابتدائي ☐ - متوسط ☐ - ثانوي ☐ - جامعي ☐
- 5 - الحالة العائلية للأب: متزوج ☐ - مطلق ☐ - متوفى ☐ - أخرى ☐
- 6 - الوضعية المهنية للأب: يعمل ☐ - لا يعمل ☐ - متقاعد ☐
- 7 - وضعية الأسرة المادية: جيدة ☐ - متوسطة ☐ - سيئة ☐

- المحور الثاني: بيانات متعلقة بالمتغير الاقتصادي

- 8 - من المسؤول الأول للأسرة:
- 9 - هل قراراته تطبق على جميع الأفراد: نعم ☐ لا ☐
- 10 - هل هناك نقاش حول الأمور العائلية: نعم ☐ لا ☐
- 11 - هل قرارات الأسرة تتم بصورة: جماعية ☐ فردية ☐
- 12 - من المفوض بمسؤولية إعالة الأسرة ماديا:
- 13 - فيما تتمثل مداخل الأسرة: راتب الأب ☐ راتب الأم ☐ راتب الأبناء ☐
- عقارات ☐ - منح ☐ - أخرى ☐
- 14 - هل هناك استقلالية في المجال الاقتصادي: نعم ☐
- 15 - هل هناك تبادل للآراء والأفكار بشأن قرارات الأسرة: نعم ☐ لا ☐

- 16 - هل هناك حرية في اتخاذ القرارات الشخصية:.. نعم ☐ لا ☐
- 17 - هل قرار الزواج داخل الأسرة:.. شخصي ☐ عائلي ☐ - الاثنين معا ☐

- المحور الثالث: بيانات خاصة بمتغير الحجم والمسكن

18. ماهي نوعية المسكن: - فردي ☐ - جماعي ☐
19. ما هو نوع ملكية السكن: - اجتماعي ☐ - إيجاري ☐ - تساهمي ☐ - ذاتي ☐
20. ماهي طبيعة السكن: - مالك ☐ - مستأجر ☐ - وظيفي ☐
21. نوعية البناء: - عمودي ☐ - أفقي ☐
- 22 - ماهي المدة التي قضيتها في هذا المسكن :.....
- 23 - عدد غرف المنزل" بما فيها غرفة الاستقبال والمطبخ والحمام ":

.....

- 24 - العدد الإجمالي لأفراد الأسرة:

- 25 - عدد الأبناء:

- 26 - عدد الأسر داخل المسكن:

- 27 - هل يوجد أفراد يقيمون معكم غير الأبناء: - نعم ☐ لا ☐
- 28 - في حالة الإجابة بنعم اذكر طبيعة العلاقة : - قرابة ☐ - مصاهرة ☐ - أخرى ☐
- 29 - هل يتناسب حجم المسكن وعدد أفراد الأسرة: - نعم ☐ لا ☐
- 30 - هل هناك غرف تستخدم لأغراض تجارية: - نعم ☐ لا ☐
- 31 - هل طرأ أي تعديل على المنزل: - نعم ☐ لا ☐

32 - اذا كانت الإجابة بنعم حدد أسباب ذلك :

.....

33 - هل هناك غرف خاصة بالضيوف : - نعم ☐ - لا ☐

34 - ما هو نمط المسكن المفضل لديكم: - جماعي ☐ - فردي ☐

35 - هل يتوفر المسكن على كل المرافق الضرورية: - نعم ☐ - لا ☐

36 - هل أنتم راضون عن الوضعية السكنية: - نعم ☐ - لا ☐

37 - في حالة الإجابة بلا : ما هي الحلول بنظرك:

.....

.....

المحور الرابع: بيانات خاصة بالبيئة الحضرية

38 - هل الحي الذي تقيمون فيه: - مخطط ☐ - غير مخطط ☐

39 - هل هناك مساحات أمام المنزل : - نعم ☐ - لا ☐

40 - اذا كانت الإجابة بنعم حدد ما هي:- مساحات خضراء ☐ - مساحات لعب للأطفال ☐

- أرصفة ☐

41 - هل توجد مرافق عمومية ببيئتك الحضرية: - نعم ☐ - لا ☐

42 - هل المرافق الضرورية في محيطكم : - كافية ☐ - غير كافية ☐

43 - هل تتوفر بيئتك الحضرية على المتطلبات التالية: - الراحة ☐ - الاستقرار ☐ -

الأمن ☐ الصحة ☐ النظافة ☐ الرفاه ☐

44 - هل تتوفر البيئة الحضرية التي تقيمون بها على كل المرافق الضرورية: - نعم ☐ - لا ☐

45 - هل تتوافق هذه المرافق العمومية ومتطلبات السكان: - نعم ☐ - لا ☐

- 46 - هل أقمت علاقات اجتماعية داخل البيئة الحضرية :- نعم ☐ - لا ☐
- 47 - في حال الإجابة بنعم : حدد نوعها :- قرابة ☐ - جيرة ☐ - أخرى ☐
- 48 - حدد طبيعة هذه العلاقات :- جيدة ☐ - حسنة ☐ - سيئة ☐
- 49 - هل هناك توازن بين حاجيات الأسرة ومرافق البيئة الحضرية: - نعم ☐ - لا ☐
- 50 - هل هناك تعاون وتضامن بين أفراد البيئة الحضرية: - نعم ☐ - لا ☐
- 51 - في حال الإجابة بنعم، حدد نوعها:

-
- 52 - هل أنتم راضون على البيئة الحضرية التي تقيمون فيها: - نعم ☐ - لا ☐
- 53 - في حالة الإجابة بلا : حدد

- السبب.....
- 54 - في رأيكم، هل البيئة الحضرية تؤثر على نمط الأسرة الموجود بها: - نعم ☐ - لا ☐
- 55 - في حال الإجابة بنعم، حدد

- لماذا.....
- 56 - في رأيكم، هل تستطيع البيئة الحضرية أن تفرض نمطا محددا من الأسر داخل المسكن:
- نعم ☐ - لا ☐

- 57 - في حال الإجابة بنعم حدد السبب:
- ضيق الوحدة السكنية ☐ - عدم توفر المرافق الضرورية ☐ - أخرى.....

- 58 - ما هي الاقتراحات التي ترونها مناسبة لتحسين البيئة الحضرية التي تقيمون بها
-
-

ملخص:

إن التغيرات الاجتماعية التي مست الأسرة الجزائرية في السنوات الأخيرة كان لها الأثر البالغ في وظائفها وخصائصها البنائية والوظيفية وخاصة الأسرة الجزائرية الحضرية والتي تقيم في المدينة، حيث مس التغيير الاجتماعي حجمها وعدد أفرادها ونمط مسكنها وطرق معيشتها داخل هذا الوسط الذي يتطلب معايير وأسس تلتزم بها الأسرة بمختلف أفرادها للاستمرارية وعدم الزوال.

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على التغير الحاصل للأسرة الجزائرية الحضرية وذلك وفق اعتبارات اقتصادية كمستوى الدخل للأفراد وعدد المداخل الموجودة داخل الأسر وعلاقتها باستمرار الروابط الاجتماعية، كما تعرفنا من خلال هذه الدراسة عن علاقة الأسرة بالمسكن من حيث الحجم وعدد الأفراد ومدى ملائمة المسكن لعدد الأفراد وبخاصة الأبناء، حيث توصلنا إلى تأكيد هذه العلاقة الترابطية بين حجم المسكن وعدد أفراد الأسرة الجزائرية الحضرية، بالإضافة إلى تأكيد أهمية ودور البيئة الحضرية بخصائصها البنائية والوظيفية في تحديد نمط وحجم الأسرة الجزائرية الحضرية.

Résumé

Les changements sociaux que la famille algérienne a touché au cours des dernières années ont eu une tombe dans les fonctions et les caractéristiques de la famille algérienne structurelle, fonctionnelle et privée et la vie urbaine dans l'impact de la ville, où la taille de changement social de masse et le nombre de son personnel et le style de sa maison et les façons de vivre dans ce milieu, ce qui exige des normes et des fondations commises à leur famille dans divers les membres de la continuité et non pas disparaître.

Cette étude a été faite dans le but de faire la lumière sur le changement de la famille de l'Algérie urbaine, en fonction de considérations économiques que le niveau de revenu des personnes physiques et le nombre de revenus au sein du ménage et leur relation à continuellement des liens sociaux, comme nous avons appris à travers cette étude de la relation familiale au logement en termes de taille et le nombre d'individus et le bien-fondé du logement pour un certain nombre d'individus en particulier les enfants, où nous sommes venus pour confirmer la corrélation entre la taille du logement et le nombre de membres algériens de famille en milieu urbain, ainsi que de souligner l'importance du rôle de l'environnement urbain et les caractéristiques structurelles et fonctionnelles pour déterminer le style et la taille de la famille urbaine algérienne.